د. مصطفى الفقى

الانفجار العظيم والفوضى الخلاقة

دار المعارف

مقدمـــة

شغلت قصة نشوء الكون وميلاد الحياة الفلاسفة والمفكرين والعلماء فى أحقاب التاريخ المختلفة وعهوده المتعاقبة، وظل لغز الوجود هاجسًــا يؤرق وجدان البشــرية ويشغل عقل الإنســان حتى بــدأت محاولة حديثة فى وســط أوربا – جرى إرجاؤهــا قبيل إتمامها – لاختبــار عملية «الانفجار العظيم» التــى درج العلماء على اعتبارها هى حادثة ميلاد الكون وبدء الخليقة، وكثيرًا ما ارتطمت الرواية الدينية بالقصة التاريخية واصطدم الاثنان أحيانًا بالحقائــق العلميــة، ومع ذلك ظلت قصــة «الانفجار العظيم» هى التفســير الغالب لميلاد الخلية الحية الأولى وبداية الحياة على كوكبنا، وعندما أسهمت «الدارونية» فى استكمال هذا التفســير بالحديث عن «نظرية النشوء والارتقاء» للكائنات الحية وتطورها من مراحلها البدائيــة إلى صورتها البشــرية مرورًا بالمرحلة «القردية»، فإنها رســخت ذلك التفســير وأضافت إليه، ووقفت فى إصرار أمام التفســير الدينى للوجود الإنســانى والذى يرفض أن يكون «القرد» مرحلة من مراحل التكوين البشرى الكامل.

أقول ذلك لأنه فى الفترة نفسها التى يجرى فيها الحديث عن استعادة عملية «الانفجار العظيم» على المستوى العلمى والبحثى، فلقد جرى حديث آخر فى أروقة الحكم الأمريكى يشير إلى «الفوضى الخلاقة» من الناحية السياسية والاقتصادية، حيث طلعت علينا السيدة «كونداليزا رايس» وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأســبق بنظرية تقول: إن ما يجرى فى الشرق الأوسط – بمعناه الواسع – هو جزء من «الفوضى الخلاقة» التى يمكن أن ينطلق عنها ويخرج منها منظومة جديدة للواقع السياسى المختلف فى المنطقة، وهى بذلك تحاول أن تجد مبررًا لما جرى فى العراق وما حدث فى أفغانســتان، كأنما تريد أن تضع تفسيرًا لطبيعة الوجود الأمريكى فى المنطقة وأسلوب تحركه واحتمالات المستقبل أمامه، ولئن صُدّقت أسطورة «الانفجار العظيم» وصحت نظرية «الفوضى الخلاقة» فإننا لا نزال أمام عدد من الاعتبارات التى يجب أن نأخذها فى الحسبان وهى:

أولاً: إذا كان النظــام البشــرى قد ولد من رحم الفوضى المطلقة لــذرات الكون وجزئياته المتناهية الصغر والتى انتشــرت فى الفضاء بعد «الانفجار العظيم»، فإن التحليل فى هــذه الحالة تحليل افتراضى محض، علمى بحت، ولا يســتطيع أن يجارى دعاته

أصحاب النظريات العلمية فى افتراضاتهم ونتائج دراســتهم، وإذا كنا قد قبلنا بعض المصطلحات لأســباب علمية وخضوعًا لتجارب مرت بها بعض الكائنات فى مراحل تطورها، فإننا نرى أن إسقاط هذه المفاهيم العلمية على الواقع السياسى هو أمر لا يبدو دقيقًا، فلكل عصر منطقه وحساباته ورموزه.

ثانيًــا: إن الحروب الكبرى التى تعد أحــد نماذج «الفوضى الخلاقة» لم تكن هى الأخرى مصدرًا حقيقيًّا للنظم التى نشــأت بعد ذلــك؛ ففى أعقاب الحرب العالمية الأولى وأيضًا مع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت دول جديدة وانقسمت دول قديمة، وجرى النزاع حول بعض الأقاليم على الحدود المشتركة بين الدول الأوربية، ومع ذلك لم يزعم أحد بشكل قاطع أن تلك الخريطة الجديدة قد جاءت نتاجًا مباشرًا للانفجارات العســكرية والحــروب الدموية، ولم تكن بالضرورة اســتمرارًا للصراع بأدواتــه المختلفة والواقــع بمعطياته المتعددة، فالعلاقة بيــن «الانفجار العظيم» و«الفوضــى الخلاقة» قــد تبدو واضحة، ولكن ميلاد الحياة الجديدة بشــكل أكثر انتظامًا وأشــد تأثيرًا وأقوى وجودًا لا يرتبط أبــدًا بالانفجار والفوضى قدر ارتباطه الطبيعى بدورة الحياة وطبيعة الوجود.

ثالثًــا: إن مقولة الوزيرة «رايس» هى محاولة تبريرية قديمة تجد صداها فى ظاهرة ثورات «الربيع العربى»، كما تقترب من تفسير سلفها «هنرى كيسنجر» حين تحدث عن «الغموض البنــاء» فى محاولة لصك مصطلحات خادعة تمتص الجهود وتســتحوذ على قدرات الأمم بل وتســحق آمال الشــعوب. فـ«الفوضــى الخلاقة» مثلها مثل «الغموض البناء» هى محاولة مكشــوفة لتغطية الواقع وتجميل السياسات وتحسين الصــورة. وما زلنا نذكر ذلك «الغموض البناء» الذى يتحدثون عنه فى قرار مجلس الأمن (٢٤٢) الخاص بالشــرق الأوســط وترك كلمة «الأراضــى العربية» دون أداة التعريف حتى يتجادل الناس ويختلفون ويثرثرون ويستهلكون الوقت الذى يؤدى بدوره إلى حل المشكلات الدولية المزمنة أو الإقليمية الساخنة نتيجة تغير مواقف الأطراف بفعل عامل الزمن، لذلك فإن الداهية اليهودى الأمريكى «هنرى كيسنجر» هو الذى بشّــر بإمكانية تــرك ملفات الصراعات الكبــرى والأزمات المعقدة حتى تتولى هى حل مشــكلاتها إعمالاً لعنصر الزمن، ولا شك أن هذا النمط من التفكير قد سيطر على الإدارة الأمريكية وأدى بها وبالعالم إلى ما نحن عليه.

رابعـًا: إن الأجيال الجديدة من شباب ما كنا نسميه بالعالم الثالث متعطشون بطبيعتهم إلـى المعرفة، وفـى ظنى أن حالة الإحباط العام التى يعانى منها شـبابنا إنما تولدت عن غيبة الرؤية وضبابية الهدف واختفاء الأولويات وانتكاسة الثورات، مما أدى إلى نتائج متعددة كان أهمها شـيوع الفقر وتراجع الإعمار فى ظل تلك النظرية البائسة عن «الفوضى الخلاقة»، والتى تثبت أن الحقائق يجب أن تظل بمنـأى عن تطورات الأحداث مع مزيد من الكـذب على الجماهير التى تتطلع إلـى حقها فى حياة أفضل بكثير مما هى عليه الآن لو أنها نجحت فى اقتحام مجموعات من الأفكار الدخيلة فى عصرنا الحالى.

خامسًـا: لا يخالجنى شـك فى أن الانتصار فى النهاية سـيكون للإنسـان لأنه هو الذى اختصـه الخالق بمعجـزة الخلق وصنع الوجود له واسـتخلفه فى الأرض، ولم نسمع فى نص دينى أو فى واحد من الكتب المقدسة إشارة إلى «الفوضى» التى تؤدى إلى انتظام الحياة واكتمال نسق الوجود. وقد يقول قائل إن فلسفة النظام الرأسـمالى تنطلق بالأسـاس من ذلك المفهوم الذى يقوم على ترك الأمور تجرى فى أعنتها «Laissez Faire, Laissez passe» وكأنما تصور الآباء المؤسسـون لفلسـفة النظام الرأسمالى أنه سـيعود تلقائيًّا إلى حالة من الانتظام وإلى دورة حميدة للنشاط الاقتصادى من خلال الإطلاق الكامل للحريات التى تصل إلى حد «الفوضى» أحيانًا. وهنا نذكّر الجميع بالنتائج السـلبية للفلسفة اليمينية المطلقة فى النظام الرأسـمالى الحر، ونشير بوضوح إلى الكوارث المالية والأزمات التى تعرض لها النظام الرأسمالى، فالكساد الكبير عام ١٩٢٩م والأزمة المالية الكبرى عـام ٢٠٠٨م هما دليل جديد على أن «الفوضـى» لا تخلق نظامًا وأن الحريات المرسـلة لاتقيم فلسـفة يمكن أن تنضـوى تحتها الأمم وتعيش معها الشـعوب وتزدهر بها المجتمعات.

سادسًـا: إن الحرب على الإرهاب قد بدأت تأخذ إطار المشـروعية منذ الحادى عشر من سـبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، حتى أصبحت الولايـات المتحدة الأمريكية ترى أن أمنها القومى يسـوِّغ لها أن تضرب فى أى مكان من عالم اليوم، على نحو انهار معه إلى حدٍّ كبير مبدأ سـيادة الدولة، وأصبح موضوع التدخل الإنسـانى تحت مظلـة القانون الدولى عباءة يلتحف بها الكبار لينالوا من الصغار فى عالم توارت

فيــه القواعد القانونية وســيطرت عليه مراكز القوى الدوليــة، فإذا كان هذا هو مفهوم «الفوضى الخلاقة» فلا كانت ولا كنّا! لأنها تعنى فى هذه الحالة اغتصاب الحقوق وغياب العدالة وشيوع الفوضى.

ســابعًا: إن سياســة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين فى العلاقات الدولية المعاصرة هى نمــوذج صارخ لما يســمونه بـ«الفوضى الخلاقة»؛ لأننى أظــن عن يقين أن تلك السياســة غير المتوازنة قد جرّت على عالــم اليوم ويلات بغير حدود، ووضعتنا أمــام خريطةٍ سياســية دوليــة مختلة، وفتحــت الباب أمام صراعــات إقليمية لا تنتهى، ولســت أرى فى المســتقبل القريب أو البعيد نهاية لهذه السياسات الخرقاء إلا بالعودة للقاعدة القانونية، مع تســليمنا ببعض دوافع القانون الدولى الإنســانى الذى يبيح التدخل عند الضرورة فى شــئون الآخرين وبقرارٍ سليم فى إطار الشرعية الكاملة.

ثــامنًــا: إننا نشــهد جميعًــا تهاوى المنظمات الدوليــة العالمية والإقليميــة فلم يعد لها الزخم نفســه ولا التأثير ذاته، بل أصبحت أداة فى يد الأقوياء يوجهونها على النحو الــذى يريدون، ولعل الدور الذى تلعبه الأمم المتحدة فى خدمة المصالح الأمريكية هو خير شاهدٍ على ذلك، فلقد تحول مجلس الأمن إلى مجلسٍ أمريكى بالدرجة الأولى ويكفى أن العرب عمومًا والفلسطينيين خصوصًا لم يتمكّنوا حتى الآن من الحصول على قرارٍ واحد بإدانة الدولة العبرية برغم جرائمها المتكررة.

تــاســعًا: إن الأمــر لا يتوقف عند أزمة القانون الدولى أو محنــة المنظمات الدولية ولكنه يتجاوز ذلك ليطرح طبيعة الفهم الغربى لمفهوم «الفوضى الخلاقة»، التى صدّرت للعقل الإنســانى مفهومين متعارضين فى وقتٍ واحد، أولهما يقوم على فلســفة «العولمــة» بينمــا يقوم الثانى على فلســفة «صراع الحضــارات»، وهما طرحان متناقضان تمامًا بما يعكس حالة التردى التى نعيشها وفوضى التفكير فى العقل الغربــى المنحاز لمصالحه الرافــض لغيره، والذى يقوم بعمليــة توظيفٍ دائمة للنظريــات والنصوص فــى خدمة الأطماع والمصالح، بغــض النظر عن الحقائق الموضوعية والالتزامات القانونية.

عــاشــرًا: إن «الفوضى الخلاقة» قد لا تكون هى الســبيل إلى عالم جديد أكثر اســتقرارًا وأمنًا، بل ربما تحولت إلى ســيفٍ مســلّط على رقاب الأمم ومقدرات الشعوب.

ونحـــن نـــرى أن «الفوضى الخلاقة» لم تأتِ مثلما هو الأمر فى تفســير النشــأة البيولوجية للكون بعد «الانفجار العظيم»، بل ربما ســبقته هذه المرة حتى إننا نتصور أحيانًا - وفى ظل الإحســاس بروح التشــاؤم - أن «الانفجار الإنســانى العظيم» قادمٌ لا محالة وسوف يكون كاسحًا ومدويًا ومؤلمًا.

.. هذه ملاحظاتٌ عشر فى سياق قضيةٍ مهمة، مؤداها أن القياس فى العلاقات الدولية المعاصــرة يحتــاج إلى قدرٍ أكبر مــن المعالجة الموضوعية من أجــل مجتمع متطور، على أســسٍ محايدة وباختيارٍ طوعى، يبرأ من سياســة ازدواج المعايير ولا يعرفً فلسفة الكيل بمكياليــن؛ لأن الذين يتحدثــون عن «الفوضى الخلاقة» يجب أن يدركــوا دائمًا ارتباطها بــ«الانفجار العظيم».

د. مصطفى الفقى

الفصل الأول

«من الأفضل أن تمشي ببطء إلى الأمام
على أن تمشي مسرعـًا إلى الخلف»

فولتيـر

أحــزان آســيا

آســيا هــى أكبر قارات العالم وربمــا أقدمها أيضًا، تضم أممًا وشــعوبًا مختلفة الأعراق متباينــة الأجناس متعددة الثقافات، عليها نزلت الرســالات الســماوية الروحية وظهرت الحضــارات القديمــة حول أنهارها، فهى إلى حد كبير تعتبــر القارة الأم التى تجمع بين الكورى والســورى وبين المنغولى واليمنى، إنها القارة التى ظهرت فيها فلســفات الشرق القديم، كما عرفت الديانات الآسيوية جنبًا إلى جنب مع الديانات الثلاث «الإبراهيمية»، إنها بحق متحف الزمان والمكان، ولقد عشــت ســنوات فى «الهند» حيث تقع شبه القارة فى جنوب آســيا وتضم من الملل والنحل والطوائف ما يجســد الشــخصية الآسيوية بحق ويجعلها مادة للتأمل والبحث ثم الإعجاب. أقول ذلك كله بمناسبة ما جرى فى تلك القارة الواسعة، فأحال أجزاء منها إلى حطام وحصد مئات الألوف وشرد الملايين بالزلزال الذى ضرب قاع المحيط حتى جرفت المياه مدنًا وقرى، بل وحركت جزرًا من مواقعها الثابتة، فأصبحت دموع الثكالى وأنّات المشــردين وصراخ الأطفال هى المعزوفة الجديدة فى ربوع تلك القارة العجوز.

إن أحزان آســيا تعطينا دروسًــا جديدة لشــعوب تحاملت عليها الطبيعة، وكأن الفقر لا يكفيهــا فأضافــت إليه ما فيها، زلازل وعواصف وفيضانــات، فى وقت تئن فيه القارة الإفريقية تحت وطأة الصراعــات العرقية والمجاعات الدورية، ومرض نقص المناعة الذى قوض كيان الأســرة الإفريقية وضرب الســياحة فى القارة الســمراء، وجعل توأم آسيا وهى القارة الإفريقية مســرحًا للمآســى الدائمة والكوارث المســتمرة والأحزان التى لا تنقطع.. إننا نكتب هذه الســطور لكى نعزز تلك المشــاعر الإنسانية الكاســحة، التى أبرزها زلزال «تســونامى» فهزت ضمائر الغرب المتقدم وشدت الأنظار عن مأساة العراق ومحنة فلسطين ومشــكلة «دارفور»، ولعلى أقدم فى هذه المناسبة عددًا من الملاحظات التى تثيرها أحزان الفقراء فى آسيا وغيرها، لعلها تكون بداية جديدة لفهم مختلف لعالم يتغير:

أولاً: لقد آن الأوان لكى تدرك الدول التى تصنع السلاح وتبيعه، والأخرى التى تشتريه وتســتخدمه أن المليارات التى تنفق سنويًّا على التسليح يمكن توجيه جزء منها – ولا أقــول كلها – إلى الأفواه الجائعــة والعيون الدامعة والقلوب المفجوعة فى

الدول المنكوبة، ليس ذلك قولاً «طوباويًّا» ولكنه انعكاس لحقيقة يمكن الإمساك بها والتعويل عليها، فالشعوب تحتاج إلى الجرارات والمدارس والمستشفيات قبل حاجتها للبنادق والمدافع والمدرعات.

ثانيًا: يكفى أن نتأمل المأساة الآسيوية الأخيرة لندرك حجم معاناة الذين لا يملكون فى وقت يسرف فيه من يملكون، إن هذا الخلل فى المجتمع الدولى وغياب التوازن فى العلاقات السائدة، إنما يعكس بالضرورة حالة الأنانية التى تعانى منها الشعوب وتدفع ثمنها الجماهير لأنها تعدم روح التضامن وتنهى معنى التكافل.

ثالثًا: إن منظمات الإغاثة الدولية لا يمكن أن تحقق وحدها الأهداف المطلوبة؛ لأن جهودها موزعة على فقراء العالم من «دكا» فى «بنجلاديش» إلى «دارفور» فى «السودان»، ولا يمكن أن تغطى جهود تلك المنظمات أركان الدنيا الأربعة، لذلك فإن مواجهة الكوارث الدولية أصبحت تستوجب فكرًا جديدًا تسيطر عليه روح استباقية تتقدم الحدث ولا تنتظره، خصوصًا وأن تكنولوجيا العصر قد قدمت إسهامات كبيرة فى ذلك، وقد يكون من المؤلم حقًّا أن النكبات والكوارث تصيب الفقراء أكثر من غيرهم، وتضرب الدول العاجزة قبل الدول القادرة حتى تجتمع على شعوبها كل عناصر الضعف وأبعاد التخلف.

رابعًا: إن القارة الآسيوية فى شرقها وجنوبها - حيث تسيطر «البوذية» و«الكونفشيوسية» و«الهندوكية» وغيرها من الديانات القديمة التى تبدو أقرب إلى الثقافات منها إلى المعتقدات - لا تعرف الصراع بينها وتلتقى عند روح «ميتافيزيقية» فيها قدر كبير من السمو النفسى والزهد المعيشى والتأمل العميق، وهم عندما يواجهون كارثة أو يتعرضون لمحنة فإن أصواتهم تكون غير عالية وتحملهم للآلام يستحق الاحترام، إنها شعوب عرفت الحياة الصعبة من البداية ولم تدللها الطبيعة مثلما فعلت بشعوب غيرها، ولو تأملنا طقوسهم الدينية لوجدنا فيها محاولات دائمة لتطهير النفس وجلد الذات وتعذيب الجسد من أجل تقوية الروح.

خامسًا: إن ما جرى، والذى يعتبر مأساة بجميع المقاييس يجب أن يدفع بالمجتمع الدولى إلى التفكير فى إنشاء هيئة دولية مركزية، تختص بالمآسى الطارئة والكوارث المفاجئة وتحتوى فى إطارها تمثيلاً لكافة المنظمات المعنية الأخرى؛ لأن الكوارث والنكبات متعددة الأبعاد متداخلة الآثار، وهى تحتاج إلى تضافر

الجهود المتصلة بقطاعات الصحة والبيئة وأجهزة الإنقاذ الضخمة والمتقدمة. إننا لا يمكن أن نقف أمام الكوارث الكبرى عاجزين، بل لابد أن يقترن تطور الإنسانية بتطور ضميرها من ناحية وتطور إمكاناتها من ناحية ثانية؛ لأننا لا يمكن أن نواجه مآسى القرن الواحد والعشرين بأساليب القرن التاسع عشر وأدواته أو حتى ضميره.

.. إن أحزان آسيا لا تبدو بعيدة عن واقعنا العربى؛ لا لأننا فقط جزء منها - فقد طالت حدود المأساة شواطئ اليمن والصومال - ولكن أيضًا لأننا نقف على البوابة الغربية لتلك القارة العظيمة التى تعتبر أكبر نموذج للتعددية فى تاريخ الإنسانية، وكنت أظنها فرصة مواتية للعرب ليثبتوا للعالم أنهم لا يركزون فقط على مشكلاتهم ولا يشغلون الدنيا بأزماتهم، ولكنهم أيضًا شركاء حقيقيون فى كل ما يجرى فى العالم حولهم، وهذا المنطق يذكرنى بما كانت تعانيه منظمة الوحدة الإفريقية - قبل أن يقوم الاتحاد الإفريقى من اتهامات يوجهها الأفارقة جنوب الصحراء ضد الأفارقة العرب فى شمال القارة، خصوصًا عندما يتحدثون عن تصدير المشكلات إليهم وتوظيف المنظمة لخدمة أغراضهم، فقد كان الصراع العربى الإسرائيلى بندًا دائمًا وضيفًا ثقيلاً على إفريقيا السوداء، مثلما كانت مشكلة الصحراء الغربية أيضًا مصدرًا للخلاف داخل أروقة مؤتمرات القمة الإفريقية فى العاصمة الإثيوبية، حتى أن رئيس زائير الراحل «موبوتو سيسيكو» قد طالب فى مرحلة معينة بإقامة منظمة مستقلة للوحدة الإفريقية جنوب الصحراء، حتى يتخلص الأفارقة من مشكلات الشمال ويصبحوا قادرين على التركيز على مشكلات الدول جنوب الصحراء، وتلك الروح الإفريقية تعكس شعورًا دوليًا عامًا يتحدث عن أنانية العرب وإقحامهم لمشكلاتهم على الدنيا كلها، حيث إن قضاياهم - مع التسليم بعدالتها - تحتل الصدارة فى أجندة المؤتمرات الدولية والمحافل العالمية والاجتماعات الدورية. فإذا تعرض العالم لكارثة مثل ذلك الزلزال الذى ضرب أعماق المحيط، وكبّد دولاً فى شرق وجنوب آسيا خسائر فادحة فى الأرواح والممتلكات، كان يمكن أن يعطى ذلك الدول العربية - خصوصًا الثرية منها - فرصة لإثبات قدر من التضامن الفعلى ورد الجميل لكثير من الدول التى تعاطفت مع قضايانا واهتمت بمشكلاتنا، وحتى نسكت الدعاوى التى كانت تتردد أحيانًا متهمة العرب بالصياح الدائم والذاتية المفرطة فى التعامل مع المشكلات

الدولية والإقليمية، فالمجتمع الدولى عندما يشعر بمشاركة كل أطرافه يعيد النظر فى كثير من مواقفه، فقصة إنقاذ شاب فلسطينى لزوجين إسرائيليين مثلاً كانت خبرًا يتصدر أخبار الوكالات والصحف والفضائيات.

إننى على قناعة من أن اندماجنا أكثر فى مشـكلات المجتمع الدولى وأزمات شـعوبه هـو أحد مظاهر التحـول فى العقل العربى، ويجب ألا نفرق فى ذلك بين أتباع دين وآخر أو المنتمين لثقافات بعينها أو حضارات بذاتها، فالبشـرية سـواء أمام المحن، وقد يقول قائل ولماذا كل هذا التعاطف إذا كانت المجازر يومية فى «بغداد» وإرهاب الدولة مسـتمر فـى الأراضى الفلسـطينية المحتلة؟! لماذا نندفع نحن لنجدة من لا يفعلون شـيئًا لنا ولا يقدمون دعمًا لقضيتنا؟! هل دماؤهم أغلى من دمائنا؟! وهل أرواحنا أرخص من أرواحهم؟! إن الإجابـة عن مثل هذا السـؤال لا تحتاج إلى جهد كبير؛ فنحن نقتحم عصر الشـراكة لا بمعانيها السياسـية والاقتصادية والثقافية فحسـب، ولكن أيضًا بمنطق الروح المشتركة والدوافع الإنسـانية الواحدة والقواسـم الأخلاقية التى تدفع الجميـع نحو مجتمع أفضل وعصـر أرقـى وحياة جديدة، وأريد أن أذكر هنا أن التشـابك الدولـى والتداخل العصرى يجعلان من الكوارث الإنسانية همًّا عامًّا وألمًا شاملاً؛ فقد ارتقى ضمير الإنسانية وازدهرت معالم الحس الرفيع أمام المواقف الصعبة والظروف المعقدة، ونحن مطالبون بإثبات الوجود وتأكيد المواقف ودعم الأمم ومسـاندة الشعوب حتى لا تنتشر أحزان آسيا، وتصبح اكتئابًا متوطنـًا يصعب البرء منه، إنها فرصة جديدة لإثبات حسـن النيـة وتأكيد وحدة الجنس البشرى فى ظروف شديدة القسوة بالغة الشدة حزينة الأثر.

□□□

قراءة جديدة فى ملفات قديمة

يثير الوضع العربى الراهن الرغبة فى المقارنة بين ملفاته الرئيسة من خلال قراءة جديدة تضع الأمور فى سياقها التاريخى وتطورها السياسى، والملفات القديمة كثيرة، ولكننا نحاول عبر السطور التالية إعادة قراءة بعض ما فيها قراءة مختلفة استكمالاً لما فعلناه من قبل، ولقد كان الباعث لاختيار هذا الموضوع هو ذلك الحادث المأساوى الذى أودى بحياة أكثر السياسيين اللبنانيين بريقًا، فاغتيال الشيخ «رفيق الحريرى» ورفاقه يفتح ملف لبنان، حيث ما زلنا نتذكر حتى الآن أجواء الحرب الأهلية الدامية التى استمرت لأكثر من خمسة عشر عامًا حافلة بالاغتيالات والانتهاكات والجرائم العشوائية، وكأن لبنان قد أصبح هو المسرح الشرق أوسطى.. لكل تناقضات المنطقة وصراعاتها المختلفة، وسوف نتناول الآن الملف اللبنانى والملف الفلسطينى والملف العراقى ثم الملف السودانى.

الملف اللبنانى

سوف تظل ألغاز الحرب الأهلية اللبنانية مطروحة باعتبارها واحدة من «تراجيديا» لبنان، ذلك البلد الرائع الذى لا يراد له أن ينعم بشخصيته المتميزة وإمكاناته الطبيعية وثقافته المعروفة، فتلك الحرب التى حصدت الآلاف من اللبنانيين وأدت إلى هجرة آلاف أخرى إلى الخارج، هى حرب تداخلت فيها العوامل الطائفية والدوافع السياسية والظروف الاقتصادية حتى حصدت أرواح عدد كبير من الساسة اللبنانيين منهم رئيسان للجمهورية ورئيس للحكومة وعدد من قيادات الأحزاب بالإضافة إلى بعض رجال الدين، ولقد كانت تلك الحرب انعكاسًا طبيعيًا للصراع العربى الإسرائيلى، أو لعلها كانت أيضًا نوعًا من تصفية الحسابات بين القوى المتعددة فى الشرق الأوسط، ولم تكن فقط مجرد مواجهة عسكرية بقدر ما كانت مواجهة بين قوى اجتماعية وطوائف دينية وصلت فيها ذروة المأساة حد القتل وفقًا للهوية، وفى تلك الأيام السود من تاريخ «لبنان» المغلوب على أمره كنا نسمع من الأخبار ما يشيب له الولدان ويندهش له الناس، وما زلنا نتذكر «حرب الفنادق» و«خطوط التماس» والصدام بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية، ولعل الشىء المثير للانتباه هو أن الكثيرين قد قتلوا بسلاح الغدر برغم انتماءاتهم المختلفة،

ومع ذلك لم يشهد لبنان ظاهرة الحزن العام والفجيعة الكاملة مثل تلك التى شهدها باغتيال «رفيق الحريرى»؛ ربما لأن الشهداء الذين سبقوه قد لقوا حتفهم فى غمار الحرب الأهلية، أما هو فقد جرى اغتياله فى ظل قرار مجلس الأمن رقم (١٥٥٩) وتصاعد المعارضة للوجود السورى فى لبنان تحت ظروف شديدة الحساسية بالغة التعقيد، والكل يعلم أن «الحريرى» قد عارض القرار السورى بالتمديد للرئيس اللبنانى «إميل لحود»، ولكن معارضته وقفت عند حدود معينة لم يتجاوزها حفاظًا على علاقته الوثيقة بالدولة السورية، وهو الرجل الذى حافظ فى حياته السياسية - بعقلية رجل الأعمال - على علاقات متوازنة مع كل من سوريا والمملكة العربية السعودية ومصر بل وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أيضًا، ومن هذه النقطة بالذات تبدو صعوبة التعرف على قاتليه الحقيقيين، وإن كنت أظن شخصيًّا أنه الإرهاب الأسود اللامنتمى لدولة بعينها، والذى كان هدفه ليس اغتيال «الحريرى» الشخص بقدر ما هو اغتيال لبنان الإعمار والاستقرار والأمن، والإساءة إلى علاقته بسوريا وإعطاء ذريعة لمزيد من الضغط عليها فى ظل الولاية الثانية للرئيس الأمريكى «جورج دبليو بوش».

الملف الفلسطينى

بينما دخل الملف الفلسطينى مرحلة انفراج ظاهرى بعد «قمة شرم الشيخ»، فإذا المنطقة تتجه إلى التوتر من جديد عندما فوجئت الساحة اللبنانية باغتيال الرئيس «الحريرى»، وكأنه لم يكن من المقبول أن تهدأ المنطقة ولو إلى حين؛ إذ إن ما يجرى حاليًا على الساحة الفلسطينية يبدو أقرب إلى حالة الترقب والتوقع المتبادل بين الطرفين؛ لأن إسرائيل برعت تاريخيًّا فى التلاعب بارتباطاتها وانتهاك سيادة غيرها والعبث بحقوق سواها، ولقد بدا ذلك جليًّا فى مسألة إطلاق سراح المسجونين الفلسطينيين، حيث ركزت الحكومة الإسرائيلية على أصحاب الاتهامات الصغيرة والتجاوزات المحدودة ولم تتطرق إلى الفدائيين الحقيقيين، والمهم فى النهاية لدى إسرائيل أن من تطلق سراحهم يقفون فى طابور طويل تحت لافتة «المسجونين الفلسطينيين»، وهذه هى إسرائيل دائمًا؛ المراوغة والمماطلة وتغيير المواقف وقلب الحقائق، وقد كان الرئيس الفلسطينى «أبو مازن» ممسكًا بالخيوط بطريقة أفضل أحيانًا من ذى قبل، ولكن الإسرائيليين لم يساعدوه حتى الآن بالقدر الكافى، ويبقى على الإدارة الأمريكية أن تلتزم بما وعدت به فى فترتها الأولى

وما رددته فى الشـــهور الأخيرة قبــل الانتخابات الأمريكية وبعدهـــا، وتبقى أدوار عربية أخرى فى مقدمتها الدور المصرى، وهى تحاول جمع الكلمة الفلسطينية وإلزام الإسرائيليين بموقــف واضح خصوصًا ونحن على أعتاب قمـــة عربية قادمة ينبغى أن يرتفع فيها صوت جديـــد، قومى التوجه عربى النبرة واقعى النظـــرة يحتفظ بالثوابت، ولكنه يخاطب العالم بلغـــة جديدة، مفرداتها معطيات العصـــر والتحولات التى جرت على المجتمع الدولى فى الســـنوات الأخيرة.. تبقى فى نهاية الملف الفلســـطينى نقطة شديدة الأهمية، ونعنى بها الواقع الاقتصادى لحياة الفلســـطينيين والظروف الصعبة التى يعيشـــونها على نحو يجعل من التلازم بين التســـوية السياسية والتحســـن الاقتصادى أمرًا مهمًّا فى حياة ذلك الشعب المناضل، الذى دفع ثمنًا غاليًا لحريته وكرامته واستقلاله الذى ما زال يناضل من أجله.

الملف العراقى

إن النفق المظلم الطويل الذى دخله الشعب العراقى منذ بداية الحرب العراقية الإيرانية حتى اليوم، قد جعل معاناته المتزايدة على امتداد ما هو أكثر من ربع قرن مدعاة للأسف والقلـــق وهو يرضخ تحت الاحتلال الأمريكى كثمن باهظ للخلاص من الحكم الديكتاتورى، وكأن الخيـــار الأعمـــى أمامه هو إما الديكتاتورية الداخليـــة وإما الاحتلال الأجنبى. حتى أصبحت بـــلاد الرافدين مركز جاذبية للعنف العشـــوائى والقتل الجماعى؛ إذ غاب الأمن وعمـــت الفوضـــى وانعدمت الخدمات، وتوقفت الحياة اللازمة لشـــعب فى قيمة الشـــعب العراقى وتاريخه العريق وأمجاده المعروفة، خصوصًا وأنه شعب أبىّ شديد المراس صعب القيـــاد، وقد جـــرت الانتخابات محققة بعض النجاح النســـبى، ولكـــن غياب عنصر من العناصر الأساســـية للشـــعب العراقى عن تلك الانتخابات قد قلل بالضرورة من قيمتها وحد مـــن فاعليتهـــا؛ لأن خبرة القوى المتحكمة فى العراق اليوم هى خبرة لا تضع فى اعتبارها تاريخه العربى وشـــخصيته القومية، ولكنها تركـــز فقط على الفروق المذهبية والاختلافات الدينيـــة والأصول العرقيـــة، وهى أمور يمكن أن تطيح بوحدة العـــراق ناهيك عن عروبته، وســـوف نظـــل نتطلع مع العراقيين إلى يوم قريب تعود فيـــه إليهم مقاليد أمورهم، وترتفع رايات العراق الديمقراطى الحر العربى الانتماء المتحد الكيانات كما كان دائمًا عبر تاريخه الطويل.

يجــب أن نعترف نحن العرب أننا لم نعط مشــكلات الســودان حجمها الطبيعى على امتداد العقود الماضية، مع أن الســودان يمثل واحدًا من أهم الدول العربية لأنه يقف على بوابــة الاتصال العربى الإفريقى، فضلاً عن ضخامة مســاحته ووفرة موارده الطبيعية، وقد ظل الســودان مرتبطًا بمصر حتى اســتقلاله فى أول يناير (كانون ثان) ١٩٥٦م، ومنذ ذلك الحين والعلاقات المصرية السودانية فى صعود وهبوط أو هى موسمية الاتجاه، مثل الأمطار الموسمية التى تهطل على الهضبة فينبع منها النهر الخالد الذى ترتبط بحوضه عشر دول إفريقية تقريبًا، ولقد عانى السودان كثيرًا من ظروفه الاقتصادية ووحدته السكانية وسلامته الإقليمية، ولكنه ظل متماسكًا برغم المؤامرات والمشكلات والأزمات، وما كاد فصل الصراع الدامــى فى الحرب الدائرة بين شــماله وجنوبــه يأخذ طريقه إلى الحــل ولو جزئيًّا، إلا وتفجرت فى غربه مشكلة من نوع جديد تتمثل فى صراع عرقى بين القبائل السودانية من أصول عربية والقبائل الســودانية من أصول إفريقية، وبرغم أن النوعين من القبائل ينتميان إلى ديانة واحدة هى الإســلام، فقد كانت الخلافات بينهما دائمة؛ لأن «القبائل الرعوية» كانــت فى صراع دائم مع «القبائل الزراعية»، وعندما تفجرت المشــكلة بصورتها الحالية تحركت جهات دولية عديدة للإمساك بهذا الملف وظهرت شهوة التدخل الأجنبى بشكل غير مســبوق، ومع ذلك كان الحضور العربى محدودًا ولم يتجاوز بعض محاولات التدخل مــن جامعــة الدول العربية، فضلاً عن الدورين المصرى والليبى فى هذا الســياق، ولو أننا - نحن العرب - أولينا مشــكلات الســودان ما تســتحقه من اهتمام لما تعرض لما يعانيه الآن، فلقــد قصرنا فى إعمار الجنوب حتى طالب بالانفصال، وتقاعســنا أمام مشــكلات الغرب حتى جرى تدويلها، وكأنما نســينا أن ثلثى العرب يعيشــون فى القارة الإفريقية.. تلك رؤيتنا العابرة لذلك الملف الشــائك الــذى يحتاج إلى رؤية عربية واعية تدرك مكامن الخطر وتعرف مصادر الداء الذى أصابنا جميعًا فى السنوات الأخيرة.

.. هذه قراءة ســريعة فى ملفات قديمة قصدنــا بها أن نركز على الملفات الأربعة التى أصبحت تسيطر على الساحة العربية وتحتل مساحة من العقل القومى، لعلها تكون مجدية فى هذه الظروف الصعبة، أو لعلها أقرب إلى عملية المسح السياسى للواقع القومى، الذى يتأرجــح صعودًا وهبوطًا بين الاســتقرار والاضطراب، بين العنــف والتهدئة، بين الماضى والمستقبل.. إننا نحتاج بحق إلى قراءة جديدة لكل ملفاتنا القديمة.

تفكير سليم أم جدل عقيم!

ثار جدل واسع على امتداد خريطة الوطن العربى بين المثقفين والأكاديميين والسياسيين حول مفهوم الإصلاح، وبرزت قضية أحسب أنها تحتاج إلى دراسة واعية تخرج على نطاق المألوف وتبتعد عن التصريحات المكررة، لكى تقدم لنا رؤية واضحة لهذه المسألة الحيوية التى ترتبط بالنظم السياسية والظروف الحياتية فى المنطقة العربية، إن الكل تقريبًا يردد شعارًا يحتاج إلى مراجعة، وهو الذى يقول إن الإصلاح شأن داخلى وأنه لا علاقة للآخر بما يدور على أرضنا وما يجرى فيها، وهنا نتقدم للقارئ بالملاحظات العشر التالية:

أولاً: إننا نحن العرب لم نفطن مبكرًا للفلسفة التى اختفت وراء فكر العولمة والتى ظهرت إرهاصاتها مع انتهاء الحرب الباردة وسقوط النظام الاجتماعى الذى صنعته الأيديولوجية الماركسية، فقد بدأت عملية انصهار جديدة فى اتجاه عالم مختلف تختفى منه الحواجز وتتلاشى فيه الحدود، ويصبح قرية كونية واحدة تتبادل أطرافها التأثير والتأثر؛ أى إن العزلة أصبحت مستحيلة، كما أن الانفتاح أضحى هو أسلوب العصر فى العلاقات الدولية مهما تعددت أطرافها، ولست أشك لحظة فى أن من تحدثوا عن فكر العولمة إنما كانوا يقصدون به فى الحقيقة فكر الهيمنة تحت مسميات جديدة وأفكار براقة وعبارات جذابة.

ثانيًا: إن الحديث المتناقض الذى أفرزته الثقافة السياسية الغربية فى أعقاب ميلاد فكر العولمة والذى أعنى به ما يسمى بنظرية صراع الحضارات، قد تحول إلى سيف مسلط تملكه الثقافة الغربية وتوزع من خلاله الاتهامات على حضارات الشرق، خصوصًا الحضارة العربية الإسلامية، وهو الأمر الذى أصبح مبررًا لموجات الإرهاب المتلاحقة والتى تهدد بدورها السلم والأمن الدوليين بشكل غير مسبوق، لهذا فإننا نظن أن الأسس الفلسفية للسياسات الخارجية خصوصًا للولايات المتحدة الأمريكية تحتوى على تصور جديد يرى أن الأمن القومى لا يرتبط بحدود الدولة ولكنه يوجد فى كل مكان على خريطة المعمورة، كما أنه لا يمكن وضع حواجز مانعة تحول دون انتقال عدوى التخلف السياسى والفساد الاقتصادى والتطرف الدينى، ومن هنا نشأت فكرة الإصلاح الشامل خصوصًا فى بعض المناطق المؤهلة لذلك.

ثـالـثـًا: إن هناك نظريتين لتفسـير الإرهاب الدولى كظاهرة، تشـير الأولى إلى أن البيئة الحاضنة له تتشـكل مـن ذلك المناخ الذى صنعته الأنظمـة «الأوتوقراطية» فى الشـرق الأوسـط، وما تحمله من أسـباب الفسـاد ومظاهر الديكتاتورية وغياب التمثيل الحقيقى للقوى السياسية فى الشارع، ولا شك أن ذلك التفسير الأمريكى يلقى بالمسـئولية كاملة على دول العالمين العربى والإسلامى، وينطلق من ذلك إلى المطالبة بالإصلاح باعتباره هدفًا مشتركًا لأن النتيجة يتحملها الجميع بغير اسـتثناء، وفى مقابل ذلك ـ وعلى الجانب الآخر ـ يرى حكام المنطقة العربية الإسلامية ومن يتحدثون باسمهم أن مصدر الإرهاب إنما يأتى من سياسة ازدواج المعايير والكيل بمكيالين مع الدعم الأمريكى المطلق للسياسـة الإسرائيلية على حسـاب العرب والفلسـطينيين، فضلاً عن غياب العدالة فى العلاقات الدولية المعاصرة، ونحن نعتقد أن المجموعتين من الأسـباب تنهضان كتفسـير متكامل للظاهـرة الإرهابية، لذلك فإن الذى يطالبنا بالإصلاح الداخلى يتعين عليه أيضًا أن يحقق العدالة فى العلاقات الخارجية وهو ما لم يحدث حتى الآن.

رابـعـًا: إن الحادث المشئوم فى الحادى عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م قد أعطى مبررًا للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كى ينقبوا فى الضمير العربى والإسـلامى ويفتشـوا فى خريطته بحثًا عن مبـررات للتدخل تحت مظلـة القانون الدولى الإنسـانى تـارة وبدعوى مكافحـة الإرهاب تارة أخرى، كمـا تولدت عن ذلك الحـادث المشـئوم أيضًا أجندات عديـدة ترتب المصالح وتـوزع مناطق النفوذ وتسعى لحل المشكلات وفقًا لفلسفة القوة دون النظر لاعتبارات العدالة والشرعية والتكافؤ.

خامسًـا: إن الجـدل الذى يحتل مسـاحة كبيرة فـى العقل العربى والمسـلم حول قضية الإصلاح يجب أن يطرح ـ بأمانة وفى صدق مع النفس ـ السـؤال الصحيح، وهو هل نحن محتاجون إلى إصلاح عاجل أم أن ما تتحدث عنه «واشنطن» هو ادعاء يخفى وراءه أهدافًا أخرى، أو هو كالحق الذى يراد به باطل؟! وهنا تكون الإجابة الفورية، نعم.. نحن محتاجون إلى إصلاح شـامل يقوم على أسـس مدروسة ويتم وفقًـا لرؤية متكاملـة، وليس يعنى وجود من يدعون من الخارج إلى الإصلاح أننا

لســنا فى حاجة إليه، فالإصلاح كان ولا يزال وسوف يظل مطلبًا قوميًّا يلح على العقل العربى منذ عقود مضت.

ســادسًا: إن الخلاف الحقيقى لا يكمن فى ضرورة الإصلاح من عدمه ولكن فى الضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتحاول بها أن تربط بين الإصلاح كهدف وطنى لشــعوب المنطقة وبين الإصلاح كمبرر للتدخل وتوجيه السياســات وفرض التوجهات، لذلك فنحن نرى أن الجدل حول قضية الإصلاح لا يجد مبرره إلا فى مســألة الضغط الخارجى وليس فى أن تكون هناك مطالبات به داخلية وخارجية داخل إطار إنسانى متوازن ليست له أجندة خبيثة.

ســابعًا: إن اســتقراء تاريخ المنطقة العربية يؤكد أن موجات الإصــلاح التى وفدت علينا فــى القرنين الماضيين قد ارتبطت بالتشــابك بيننا وبين الغــرب، ولم تكن أبدًا حركة نهضوية معزولة عن القوى الأخرى بشرط المحافظة على الاستقلال الوطنى والهوية القومية، وتبدو دلالة هذا الأمر فى تأكيد معنى لا نرى خلافًا عليه؛ وهو أن الإصلاح عملية واعية تهدف إلى الارتقاء بالإنسان وتواجه التحديات المحيطة بــه، ولذلك فإنه مع اعترافنا بــأن الإصلاح يتأثر بالظــروف الداخلية والميراث التاريخى، إلا إنه توجد قواسم مشتركة للعملية الإصلاحية فى كل زمان ومكان، وهى تســتند إلى المطالب الرئيسة لإنسان العصر بدءًا من التعليم والصحة وصولاً إلى ثقافة المجتمع.

ثامنــًا: إن الإرث الإنسانى يعبر عن مخزون حضارى مشترك شاركت فيه ثقافات الإنسان المختلفة وأسهمت فى تشكيله رقائق حضارية على مر العصور، وبالتالى فإن عملية الإصلاح ليســت ابنة شرعية لحضارة بعينها أو ديانة بذاتها ولكنها ملك للجميع باعتبارها نتيجة لمحصلة التفاعلات الإنسانية والثقافية بين الأمم والشعوب.

تاســعًا: ينبغى أن نــدرك البعد السياســى لعملية الإصلاح، فالإصلاح ليــس مجرد تقدم تكنولوجى أو تفوق صناعى أو تنمية اقتصادية ناجحة ولكنه بالدرجة الأولى تعبير عن رؤية واسعة تمضى على جبهة عريضة من التغيير وفقًا لمشروع مدروس ومتفق عليــه، لذلك فــإن البداية تكون من الرأس مالكة الإرادة فــى التغيير، فالإصلاح السياســى والدســتورى هو المقدمة الأساســية للتحول وبدونه تصبح الإصلاحات الأخرى عمليات ترقيع مؤقتة لا تدوم ولا تستمر.

عاشرًا: إن الحوار الذى يدور فى المجتمعات العربية حول قضية الإصلاح يبدو فى نظرى مضيعــة للوقت ومحاولة للهروب من الحقيقــة، فالمطلوب هو التفكير الجاد فى إصـــلاح مدروس لا يكتفى بالحديث عنه وترديد الشــعارات حوله وإثارة المعارك على الطريق إليه، فالعبرة بالبداية والخطوات الصحيحة الأولى تنطلق عبر مسار طويل تبدو نهايته واضحة لأصحاب الخيال الوطنى والرؤية القومية.

.. هذه ملاحظات عشــر أردنا بها ومنها أن ندلل على أن الجدل الذى يســتهلك وقتنا وجهدنا فى هذه المرحلة يجب أن يكون تكريسًــا للعمل من أجل الإصلاح والاستغراق فيه بدلاً من الاكتفاء بالشــعارات النقدية والآراء الســطحية، ولندرك جميعًا أن العالم قد أصبح بالفعل وحدة لا تتجزأ برغم الصراعات والنزاعات والأطماع، وســوف تظل المناطق الفقيرة والتى لا تعرف الديمقراطية والتنمية فى آن واحد محتاجة إلى عملية إيقاظ لا مناص منها، ولعلنــا نتذكــر الآن تجربة «محمد مهاتير» فى «ماليزيــا» عندما حصل على أول قرض من اليابان، فقد ســأل المســئولين فى «طوكيو»: هل من صالحهم أن تعيش دولة جارة فى فقر وتخلــف أم الأفضــل أن تعمل لكى تتقدم؟ ولقد كانت نقطة انطلاق «مهاتير» درسًــا للدول النامية حتى يدركوا أن هناك نوعًا من المســئولية الجماعية فى عالمنا المعاصر تجعل من مكافحة الفقر ومقاومة التخلف هدفًا رئيسًا لا يعلوه هدف آخر.

.. ولماذا نذهب بعيدًا إلى شــرق آســيا؟! فالتجربة المصرية فى التحديث التى بدأها «محمد على» منذ قرنين تؤكد أنها لم تكن بعيدة عن القوى المتقدمة فى عصره بل وتشابكت مع الغرب من خلال البعثات التعليمية والاكتشافات العلمية، حيث تبادلت التأثير والتأثر مع عدد من الدول الأوربية حتى تحقق ميلاد التنوير على أيدى من عاشــوا فى الغرب أو احتكوا بدولة مثل فرنسا، ومن أمثلتهم الإمامان «رفاعة رافع الطهطاوى» و«محمد عبده»، بل إن هناك من يرى أن مدافع «نابليون» فى حملته الفرنســية على مصر هى التى أيقظت الروح الوطنية وبعثت المشاعر القومية حتى كان ميلاد الدولة الحديثة.

.. خلاصــة ما أريــد أن أذهب إليه هو أن علينا أن نحزم أمرنــا وأن نتجه إلى عملية الإصــلاح بوعى وصدق، مؤمنين بأنه لن يتحقق إلا بوجود إصلاحيين حقيقيين يؤمنون بما يفعلون ويدركون أن التفكير السليم أجدى من الجدل العقيم.

هل هناك اختيار بين الاستقرار أو الحرية؟

فـــى واحد من تصريحاتها - والــذى كررته فى محاضرتها بالجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ٢٠٠٦م - تحدثت وزيرة الخارجية الأمريكية الســابقة «كوندليزا رايس» عن مســألة تتجاوز فى أهميتها كل ما قالته عن الشرق الأوسط قبل ذلك الحديث وبعده، لقد ذكرت أن الأنظمة فى الشرق الأوسط قد اختارت الاستقرار بديلاً للحرية، وكانت النتيجة أن شعوبها لــم تعرف الاثنين معًا، فلا حرية لديها ولا اســتقرار أيضًا، وفى ظنى أن هذه المقولة هى من أعقل الأطروحات التى تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية فى السنوات الأخيرة، فشــعوب المنطقة العربية تحديــدًا عانت كثيرًا من غيبة الحرية كثمن للاســتقرار، وكلما تحركت تلك الشــعوب - شــأن غيرها من شــعوب الدنيا - قيل لها دائمًا: إن الاستقرار أجدى وأنفع، وإن اســتقرارًا دائمًا بحرية منقوصــة أفضل من حرية تعانى من الإضرابات والاعتصامــات والمظاهــرات وغيرها من لــوازم الحريات! والأمر فى تصــورى يحتاج إلى الطواف حول النقاط التالية:

أولاً: إن الصراع العربى الإســرائيلى قد أعطى دائمًا مســوغًا جاهزًا للأنظمة العربية كى تقهر شــعوبها إن أرادت وأن تقمع صوتها متى شــاءت، والمبرر واضح ومباشــر وبســيط «فلا صوت يعلــو على صوت المعركة» أحيانًا، و«الاســتقرار مطلب أولى بالرعايــة» أحيانًا أخرى، وهكذا اندمج الحلم العربى فى دائرة الصراع وتعذر على المواطن أن يستمتع بحريته أو يباهى بكرامته أو يطالب بحقوقه.

ثانيًــا: إن شــرعية النظــم العربية بدت دائمًا مســتمدة من ســطوة القوة وليســت نتيجة للديمقراطيــة، فتعودنا فى العالم العربى على الحــزب الواحد إن وجد، والحاكم الواحد وهو موجود دائمًا، وتحولت حياتنا إلى ما يشبه حالة الفصام فى الشخصية التى تجعلنا نتحدث عن شــعبية بعض النظم عندما نشــير إليها علانية بينما هى تفتقر إلى ذلك بالكامل فى الشارع السياسى.

ثالثًـا: إن الدولة «الأوتوقراطية» ذات الطبيعة السلطوية قد جعلت الواقع فى الدول العربية مزيجًا - لا يختلف عليه اثنان - من نزعتى القمع والقهر معًا، بدعوى أن الحرية

ليست سبيلاً للاستقرار الذى يجب أن نسعى إليه بأى ثمن وتحت أى ظرف من الظروف.

رابعـــًا: إن طبيعة الدولة البوليسية فى عالمنا العربى جعلت الحلول الأمنية مفضلة لدى النظم القائمة فتوقفنا عن العمل السياســى الذى حل محله النشاط الأمنى، وهو بطبيعته غاشـم مسـيطر لا رؤية له، لهذا فإن غياب الرؤية قد جاء أساسًـا من اعتماد الحلول الأمنية على حســاب الحلول السياســية؛ على اعتبار أن الأمن أقصـر طريق للاسـتقرار الظاهرى وأســرع تحقيقًا للضغــوط المطلوبة على قوى الشارع إذا تحركت.

خـامسًــا: إن هناك خلطًا لا يخفى على أحد بين حالتى الاســتقرار والسكون، فلقد توهمنا فــى العالم العربى أن الســكون يعنى الاســتقرار، بينما الأمــر ليس كذلك على الإطلاق فالســكون حالة «إســتاتيكية» فيها جمود يؤدى إلى ترهل النظم، بينما الاستقرار حالة أخرى تتميز بتوازن القوى وسلامة الوجدان وقدرة الجماهير على التعبير عن آرائها والتصرف وفقًا لمعتقداتها، فسياســة التصفيات والأســاليب القمعية يمكن أن تؤدى إلى السكون، ولكن الاستقرار لا يتحقق إلا بالقدرة على ملكية عوامل أساســية فى مقدمتهــا الديمقراطية الحقيقية والمشاركة السياسية الكاملة والوعى الوطنى المستنير.

.. هذه ملاحظات أثارتها كلمات الســيدة «كونداليزا رايس»، والتى لا نظن أنها كانت تعنى بها كل هذه المعانى التى قدمناها، ولكن لأنه حديث ذو شجون فإننا ننظر إلى ذلك التصريــح بكثير من التقديــر ونراه واحدًا من أصدق التعبيرات الأمريكية عن واقع الشــرق الأوســط، وقد يقول قائل: ولـمَ هذا التحليل المتشــائم وفى العالم العربى نماذج ديمقراطية تبــدو كالجــزر المعزولة التى لا يتركها أحد على حالهــا، بل هى تعانى من كل المتاعب والمشــكلات التى تأتيها من خارجها وليس بالضرورة من داخلها، ولعل النموذج اللبنانى يشــكل جزءًا من هذا الفهم؟! وإذا تأملنا كثيرًا من النظم بعيدًا عن العالم العربى فســوف يدهشــنا وجود كثير منها خارج الإطار الذى نتحدث عنه، فما أكثر النظم الشــمولية التى قهرت الإنســان وقمعت التنظيمات السياسية وحافظت على استقرار شكلى هو فى جوهره ســكون صامت يخفى النار تحت الرماد، ومع ذلك قبلته الشــعوب وراهنت عليه باعتباره

يمثل فى الظاهر حالة استقرار قد تدوم، بينما واقع الأمر يشير إلى غير ذلك، ولعل الكتلة الشرقية فى ظل النظام الشيوعى هى خير دليل على ما نقول؛ إذ لم يتحقق فيها ما كانت تسعى إليه تلك الدول وما كانت تحرص عليه أنظمتها، وفى اللحظة المناسبة انتهى الأمر إلى فراغ حقيقى، لذلك فإننا نعتقد أن الذين قايضوا الاستقرار الوهمى بالحرية السياسية إنما سقطوا فى الاختبار الحقيقى الذى واجهته الأنظمة المعاصرة، وإذا قرأنا تصريح السيدة «رايس» مرة أخرى فإننا ننظر إليه فى إطار يقوم على منظور الإصلاح الذى تراه الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المنطقة من العالم، ولنا على ذلك تعليق فى النقاط التالية:

- إن العقلية الأمريكية سواء على المستويين الدبلوماسى أو الإعلامى تتحدث عن الشرق الأوسط ككتلة واحدة وهو أمر لا نتفق معها فيه، بل إننا نرى المنطقة من منظور آخر يقوم على منطق السرعات المتفاوتة أخذًا فى الاعتبار أن درجة الاستقرار ومستوى الحرية لا يمثلان معًا نسقًا واحدًا بين الدول العربية، ولذلك فإن عمومية الحديث تجعله يفتقر إلى المصداقية ويصم كل الأنظمة بالصفات نفسها.
- إن حديث وزيرة الخارجية الأمريكية ليس خالصًا لوجه الله والعروبة، ولكنه - شأن غيره من الأحاديث الأمريكية فى السنوات الأخيرة - يأتى نتيجة أحداث سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، ولا يعبر عن الحرص على الإصلاح فى المنطقة بقدر حرصه على المصالح الأمريكية فيها، والرغبة فى التخلص من بعض الأنظمة وإحلال نظم أخرى محلها، تكون أكثر ولاءً لـ «واشنطن» بغض النظر عن درجة ديمقراطيتها.
- إن الجانب الإيجابى فى تصريح السيدة «رايس» يكمن فى صدقها عندما تشير إلى أهمية الاستقرار فى المنطقة بالنسبة لبلادها برغم أن الشعوب قد دفعت الثمن الباهظ لذلك، متمثلاً فى القدر الكبير من سلطوية الأنظمة الفردية واستخدامها المفهوم المغلوط للاستقرار فى خدمة سياسات القهر والقمع والتسلط.
- دعونا نعترف فى شجاعة بوجود الدورة الشريرة للحياة السياسية فى المنطقة العربية، وهى التى بدأت بالاستعمار ثم انتقلت إلى مرحلة الاستبداد ليعود الاستعمار من جديد، فلقد ملأت الأنظمة العربية الدنيا صخبًا وضجيجًا تحت مظلة مقاومة الاستعمار وتصفية وجوده فى دولها، بينما مارست فى الوقت ذاته أبشع أساليب القهر وأشد أنواع الدكتاتوريات وطأة واستبدادًا، وهو الأمر الذى أدى إلى شيوع الإرهاب وانتشار

العنف والذى استدعى بدوره الاستعمار من جديد، وجاء بالوجود الأجنبى إلى المنطقة مثلما حدث فى العراق، ولذلك فإن الدول العربية عانت معاناة مزدوجة من الاستعمار والاستبداد معًا، وهما اللذان تعاقبا على شعوبها فى العقود الأخيرة.

- إن تصريح السيدة «رايس» يحاول أن يبشر بمرحلة جديدة لا تقايض فيها الدول العربية استقرارها بحريتها، بل هى تطلب الاثنين معًا وتسعى لهما فى آن واحد، ولا تفرق بينهما ما دام الأمر متصلاً بقدرتها على اللحاق بركب التطور والمضى نحو الإصلاح الحقيقى، وليس مجرد الإصلاح الشكلى الذى ينطلق أحيانًا من الولاء لـ «واشنطن» ومحاولة إرضائها.

.. إن تصريح السيدة «كوندليزا رايس» عن أن الشعوب العربية قد دفعت حريتها الحقيقية ثمنًا لاستقرارها الزائف، هو تصريح يستحق العناية ويستوجب الدراسة ويلفت الانتباه؛ لأنه يعنى قبل كل شىء أن الشعوب العربية قد دفعت الثمن الفادح فى كل المراحل سواء أكان ذلك للاستعمار الأجنبى أم الاستبداد الداخلى، وأظن أن الشعب العراقى يمثل النموذج الأوضح لهذه الدائرة الشريرة، فيا ليت السيدة «رايس» تلتفت إلى هذه الحقيقة وتدرك أن الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة هو جزء من تلك الدائرة الضيقة التى أحدقت بالدول العربية على امتداد السنوات الأخيرة، ليتها تدرك أيضًا أن تصريحها - برغم مصداقيته الاستثنائية - يثير الشجون ويذكر بالأوجاع ويفتح بابًا يصعب إغلاقه، بقيت نقطة أخيرة أثرتها فى سؤالى لها أثناء محاضرتها فى قاعة «إيوارت» بالقاهرة خلال زيارتها للمنطقة عام ٢٠٠٦م، لقد قلت لها إن الصراع العربى الإسرائيلى كان هو المبرر الذى استخدمته بعض النظم العربية للعصف بالحرية ووأد الديمقراطية، بدعوى الحفاظ على الاستقرار واستمرار الأوضاع على ما هى عليه.. فكان ردها إيجابيًا، كما أكدت على حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تحريك التسوية السلمية وقيام الدولة الفلسطينية، وقلت فى نفسى ليتها تكون صادقة النية فالإصلاح الداخلى مرتبط بالسلام الخارجى.

❑❑❑

الأسف الغربى الجديد على انهيار الإمبراطورية العثمانية

رددت بعض الكتابات الغربية مؤخرًا أفكارًا تتصل بالنتائج الحالية للمواجهة الظاهرية بين العالمين العربى والإسلامى فى جانب، والعالم الغربى المسيحى اليهودى فى جانب آخر، وركز أصحاب هذه الكتابات - فى سياق مراجعتهم لنظرية صراع الحضارات لـ «صمويل هنتنجتون» - على الغطاء التاريخى الذى كانت تمثله الإمبراطورية العثمانية للعالمين الإسلامى والعربى بل ومنطقة البلقان أيضًا، وهم يرون أن انهيار دولة الخلافة فى مطلع العشرينيات من القرن الماضى كان يمثل ضربة شديدة للمصالح الأوربية والغربية عمومًا على المدى الطويل، برغم أن كل الظواهر كانت توحى بإمكانية تقسيم تركة «الرجل المريض» بين القوى الأوربية التى أسهمت فى القضاء عليه وإنهاء وجود الدولة العثمانية، التى توزعت تركتها بين البريطانيين والفرنسيين حتى جاء البديل الأمريكى بعد الحرب العالمية الثانية، ونحن نرى أن هذا التحليل لا يخلو من وجاهة بالمنطق الغربى فقط، ذلك أنه يعبر عن تيار جديد بين بعض المؤرخين المعاصرين الذين كانوا يرون فى الدولة العثمانية مظلة تحمى المسلمين كما تحمى الآخرين منهم، ولكى نوضح هذا الطرح الجديد فإننا نناقش النقاط التالية:

أولاً: إن النظرية الجديدة التى يروج لها الكتاب الغربيون تقوم على أساس أن التطرف الدينى لم يكن له وجود فى ظل الخلافة الإسلامية التى جعلت منه عالمًا منفصلاً، حيث إن احتكاكه بالغرب ثقافى ولكنه ليس سياسيًّا فى المقام الأول، وهم يضيفون إلى ذلك أن دولة الخلافة باعتبارها آسيوية/ أوربية كانت بمثابة حاجز جغرافى يفصل بين الحضارتين الغربية المسيحية فى جانب والعربية الإسلامية فى جانب آخر.

ثانيًا: إن سقوط الخلافة العثمانية قد فتح باب الاتصال المباشر بين قوميات وشعوب المنطقة العربية الإسلامية وبين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك، والذين درسوا الصراعات الأوربية والتحالفات التى دخلت فيها دولة الخلافة

الإسـلامية يدركون أنها كانت كيانًا شـاملاً لا تظهر من تحت عباءته القوميات أو المذاهب أو التيارات، ولذلك كان التواصل بين المسـلمين والعرب فى جانب والغـرب فى جانب آخر ثقافيًا بحتًا، يقوم على حركة الاستشـراق تارة أو على القصـص الخياليـة التى يفرزها العقـل الغربى حول الحضارة الإسـلامية، ومن أمثلتها كتاب «ألف ليلة وليلة».

ثالثًـا: إن الإمبراطورية العثمانية السـنية المذهب والتى جاورت الإمبراطورية الفارسـية الشيعية المذهب قد كفلت بحكم قانون الملل رعاية للأقليات خصوصًا المسيحية واليهودية، ولم يكن الغرب يدرك الكثير عن أحوالهم لأنه كان مشغولاً بالتحالفات والخصومات مع الدولة العثمانية، حيث لعبت فيها روسيا القيصرية دورًا كبيرًا فى مجال بحثها عن المياه الدافئة.

رابعًـا: إن الحركات الاسـتقلالية عـن الخلافة العثمانية قد لقيت تشـجيعًا مرحليًّا من بعض القوى الغربية، ولكنها ما لبثت أن اكتشفت أنه ليس فى صالحها السماح لقوة جديدة بالتواجد خصوصًا فى جنوب البحر المتوسـط، فكانت اتفاقية لندن ١٨٤٠م بمثابة التحجيم الأوربى العثمانى لدولة «محمد علي» فى مصر ولم يفطن الغـرب وقتها إلى أهمية قيام الدولة القوميـة الحديثة فى بعض الأقطار العربية أو الإسلامية.

خامسًـا: لقد كانت دولة الخلافة فى تركيا قنطرة تواصل بين الشرق العربى الإسلامى وبين الغرب الأوربى المسـيحى، ولم تسـمح لنفسـها فى أية مرحلة بـأن تتجاوز من الناحيـة الدينية الدور المعتدل الذى رحبت به الكنيسـة الغربية ولم تجد مبررًا للقلق منه، بينما ظل مقر بطريرك الروم الأرثوذكس فى إسـطنبول المسـلمة حتى الآن.

سادسًـا: لقد كان قيام الإمبراطورية العثمانية بعد قرنين من المواجهة المتصلة فيما سـمى بالحروب الصليبية، عندما أسـاء بعض السـلاجقة الأتراك - وقد كانوا حديثى عهد بالإسـلام - معاملة حجـاج بيت المقدس، فقدمت «الآسـتانة» ضمانات لحرية العبادة وحماية الأماكن المقدسة وهو ما لم تعرفه المنطقة من قبل، حيث تمتعت مقدسات المسيحيين واليهود بالحماية المطلوبة والرعاية اللازمة.

سـابعًا: لقد استخدم العثمانيون أقسى وسائل القمع لإخماد الثورات وإسكات الانتفاضات القومية، ولجئوا فى ذلك إلى وسـائل بالغة القسوة مثلما حدث فى بعض مناطق الشـام والبلقان، فضلاً عن مذبحة «الأرمن» الشـهيرة عام ١٩١٥م قبل أن تلفظ دولة الخلافة آخر أنفاسـها، وهو ما يعنى أن خلفاء آل عثمان قد تكفلوا بفرض الاعتدال واللجوء إلى كافة الوسـائل للحيلولة دون تطرف قومى أو دينى حيث ساد المذهب السنى وفقًا لفقه الإمام الأعظم «أبى حنيفة النعمان».

ثامنًـا: إننا لا نسـتطيع أن نعفى قيادة العالمين العربى والإسـلامى المتمثلة فى الخلافة العثمانيـة مـن بعض خصائصها الأوربيـة، فالخليفة القابع فـوق المضايق عند «البوسفور» و«الدردنيل»، كان يدرك أهمية التواصل مع القارة الأوربية ولا يقطع أواصـر العلاقة مع العواصـم الكبرى فى عصره، ويتعامل كقوة إقليمية آسـيوية وأوربية يعمل لها الآخرون ألف حساب، ويتعاملون معها باعتبارها القوة الوريثة لعصور ازدهار الحضارة العربية الإسلامية.

تاسـعًا: لقد كان نموذج الإسـلام فى «تركيا الخلافة» قريبًا من نموذج الإسلام فى «تركيا العلمانيـة» لا يخلـو من اعتدال ولا يعـرف الغلو والتشـدد، برغم وجود بعض النمـاذج المتطرفة فى بعض مناطـق الإمبراطورية وفى إطار مظلة دولة الخلافة، لذلـك لم يقلق الغربيـون من تنامى قـوة الدولة العثمانية فـى مراحل ازدهارها وتعاملوا معها من منظور استراتيجى وليس من منطلق دينى.

عـاشرًا: إن نجاح ثورة «أتاتورك» قد عزز بشكل تلقائى من زوال تأثير الإسلام فى الدولة التركية، كما رفع أيضًا الغطاء عن أطراف الإمبراطورية المشـتعلة قوميًّا ودينيًّا، بحيث أدرك الأوربيون أن التعامل المباشـر مع تركة الخلافة العثمانية سـوف يكون مدعاة لفتح شـهية القوى الاستعمارية والتنافس الشديد بينها على احتواء النظم والسياسات فى المشرق العربى ومصر وشمال إفريقيا.

.. إننا نريد أن نقول من هذه الملاحظات وبكل وضوح: إن الأسـف الذى تبديه بعض الكتابات الجديدة والدموع التى تذرفها على الخلافة العثمانية ليست إلا واحدًا من مظاهر القلق الفكرى الذى يجتاح الدول المسـيحية تجاه الإسلام، خصوصًا منذ الحادى عشر من سـبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م، والتداعيات الناجمة عنه والصورة المغلوطة التى يرسمها الغرب

حاليًا للمسلمين والإسلام، فالإرهاب بموجاته المتدافعة دفع كثيرًا من المفكرين الغربيين إلى الاعتقاد بأن الخلافة الإسلامية كانت عاصمًا لهم من مشكلات الدول الإسلامية، التى أصبحت تأتيهم مباشرة دون حاجز يحمى أو مانع يحول دون عدوى التطرف الذى أصبح يضرب فى أركان الدنيا الأربعة، وإذا كان ساسة الغرب وقادته ومفكروه يعكفون الآن على دراسة مستقبل المواجهة مع الإرهاب الدولى والبحث فى أساليب الحرب عليه، فإنهم يراجعون تاريخ العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، ويجدون أن الخلافة العثمانية كانت نعمة لهم وليست نقمة عليهم، بمنطق الحكمة القائلة «رب يوم بكيت منه فلما مضى بكيت عليه»! وهم يتجهون الآن نحو المستقبل عبر ثلاثة محاور هى:

- السعى نحو إيقاف التيارات المتشددة فى المجتمعات الإسلامية وتفادى التحريض الذى قد تمارسه ضد الغرب عمومًا والولايات المتحدة الأمريكية خصوصًا، وفى سبيل ذلك فإنهم يحاولون التعامل مع تيارات إسلامية معتدلة وإن كانوا يتقدمون فى ذلك السياق خطوة ثم يرجعون خطوتين.
- إن الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث عن (النموذج التركى) للدولة الإسلامية، وتحاول الترويج له وتعبيد الطريق أمامه للانضمام إلى الاتحاد الأوربى برغم المخاوف والمحاذير، ولكن تظل تركيا هى النموذج المفضل لدى الغرب خصوصًا عند مقارنتها بنظام متشدد فى معظمه مثل النظام الإيرانى.
- إن أصواتًا عاقلة ما زالت ترتفع فى الدول الغربية للتفرقة بين الإسلام كدين وبين انحراف بعض المسلمين واتجاههم نحو العنف العشوائى وترويع الآمنين والاعتداء على المدنيين، وذلك برغم موجة العنف المضاد ضد الجاليات الإسلامية فى بعض الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية.

.. إن خلاصة ما نريد الذهاب إليه هو أن نشير إلى تجدد الحديث عن مزايا الإمبراطورية العثمانية، وهو ما يوضح مدى رغبة الغرب فى إقصاء العالم الإسلامى ونفى العروبة، حتى ولو كان ثمن ذلك هو استمرار الاحتلال التركى للفضاء العربى كله، كما أن الحديث الآن بالذات عن الخلافة العثمانية يوضح الشعور القوى لدى الغرب تجاه تصاعد الهجمات الاستشهادية ورغبته فى الوصول إلى جسر للتفاهم مع من يقفون وراء تلك الجرائم ويمثلون دافعًا لها، وهنا تكون دموع الأسف على سقوط دولة الخلافة الإسلامية مجرد تفكير مسطح حول موقف معقد شديد الحساسية عميق التأثير فى مستقبل الإنسانية كلها.

جماعة الإخوان المسلمين والقضايا القومية

كتب الإمام الشهيد «حسن البنا» عن علاقة العروبة بالإسلام مشيرًا إلى درجة التطابق بينهما، فالنبى عربى والإسلام ظهر وازدهر فى أحضان الجزيرة العربية، والقرآن الكريم نزل بلسان عربى مبين، هكذا كان فكر الإمام الشهيد منذ البداية، وبذلك اندفعت أفواج الشباب فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضى نحو الانضمام للحركة الدينية الجديدة، التى انطلقت من خلال داعيتها الرائد ومرشدها الأول عام ١٩٢٨م من مدينة «الإسماعيلية» المصرية، وظن المصريون ومعهم أعداد كبيرة من الأتباع فى أقطار العالم الإسلامى كله أن الحركة دينية بحتة حيث ترفع شعارها الشهير «الله أكبر ولله الحمد»، مركزة جهودها على الدعوة وحشد الشباب نحو آفاق الفضيلة والخلق القويم، ولكن الأمر لم يستمر كذلك طويلاً؛ إذ اتجهت الدعوة نحو الساحة السياسية تنجذب إليها وتشارك فيها وتنفعل بها وتنخرط معها، ولعل العلاقة بين المرشد العام الأول وزعيم الوفد رئيس الوزراء المصرى «مصطفى النحاس» فى مطلع الأربعينيات هى تجسيد لذلك، فقد سعى الإمام لدخول الانتخابات النيابية، بينما اعترض «النحاس» على ذلك وحدث نوع من الجدل بدأ يكشف عن الشخصية الحقيقية للتنظيم الدينى الكبير، عندما انحاز القصر إلى المرشد والجماعة داعمًا لهما فى مواجهة الوفد، ذلك الحزب الليبرالى شبه العلمانى الذى يتبنى رعاية تقاليد الوحدة الوطنية المصرية، وحين امتدح «النحاس» باشا فلسفة «أتاتورك» أبى الأمة التركية الحديثة وصاحب التوجهات العلمانية بديلاً للخلافة الإسلامية وأثنى على إنجازاته للأتراك هاجمه الإخوان المسلمون حتى طلب الإمام من رئيس الوزراء اعتذارًا عن ذلك التصريح، ولابد أن أعترف هنا بحقيقة تاريخية وفكرية فى وقت واحد، وهى أنه لم تظهر حتى اليوم حركة إسلامية أو أصولية إلا وكان لها فى العمل السياسى هوى ورغبة؛ إذ إن الإسلام دين ودنيا أما الحركات الدينية الأخرى غير الأصولية فهى تندرج تحت مظلة الفكر الصوفى بكل ما له وما عليه، فالأصولية والصوفية تتباعدان رغم أنهما تقعان تحت سقف إسلام واحد، والواقع أن دعوة الإخوان المسلمين قد امتدت فكريًّا وجماهيريًّا ولقيت رواجًا كبيرًا فى الأقطار الإسلامية غير العربية والعربية أيضًا، خصوصًا عندما تطور

فكرها وتبلور لديها مفهوم «الحاكمية» فى الإسلام حين انتشرت كتابات «سيد قطب» وتبعه علماء ومجتهدون من طراز «أبى الأعلى المودودى» فى باكستان و«حسن الندوى» فى الهند وغيرهما، وعندما حدثت المواجهة وجرى الصدام بين الجماعة والرئيس «عبد الناصر» عامى ١٩٥٤م و١٩٦٥م فإن مرحلة الشتات بدأت، وتكاثفت السحب حول العلاقة بين الجماعة والجماهير فى العالمين الإسلامى والعربى، وبدا وكأن صراعًا بين التيارين الدينى والقومى أو الإسلامى والعربى قد بدأ فى الاحتدام خصوصًا وأن المواجهة مع ما سمى بالنظم الثورية قد جاءت فى ظل سنوات المد العروبى الذى ظهر وكأنه نقيض للتوجهات الدينية، وعندما وقعت هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م فإن بعض المصريين ومعهم عرب ومسلمون رأوا فى تلك النكسة إنذارًا إلهيًّا بالعودة إلى حظيرة الإيمان والتوقف عن المضى على الدرب القومى الاشتراكى، حتى إن «عبد الناصر» ربط أول ظهور عام له بعد النكسة بمناسبة دينية شعبية كانت هى المولد النبوى للسيدة «زينب» فى احتفال كبير بمسجدها بالقاهرة، ولقد ظلت حركة الإخوان المسلمين كامنة لعدة سنوات إلى أن أطلت على الحياة السياسية مع عقد السبعينيات تريد أن تكتسب الشرعية المفقودة وتستمد من تاريخها ما يمكن استعادته فى حاضرها، ويهمنى هنا أن أقول إنه إذا كنا نبحث فى العلاقة بين الإخوان المسلمين والقضايا القومية فإن ذلك يحتاج إلى فهم المتغيرات النوعية التى أدت إلى الانتقال من مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلة الشرعية الدستورية، وأجمل ملاحظاتى فى النقاط التالية:

أولاً: إن جماعة الإخوان المسلمين قد بادرت عام ١٩٤٨م بإرسال كتائب الفدائيين للمشاركة فى الحرب الفلسطينية الأولى وربما كان دافعها هو البعد الإسلامى للقضية قبل أن يكون للبعد العربى تأثير فى تلك المبادرة القومية، وليس خافيًا على أحد أن جزءًا كبيرًا من اهتمام الأصوليين الإسلاميين ودعاة الإسلام السياسى عمومًا بالقضية الفلسطينية إنما يستند إلى الدوافع الدينية قبل الدوافع القومية.

ثانيًا: لقد شكلت المواجهة بين جماعة الإخوان المسلمين ومصر الناصرية غلالة من الضباب بينها وبين الفكر القومى والدعوة إلى الوحدة العربية التى كان ينادى بها «عبد الناصر» وغيره من الحركات القومية فى المشرق العربى وهو ما أعطى انطباعًا بوجود جفوة بين التيارات الإسلامية عمومًا وجماعة الإخوان المسلمين خصوصًا وبين المد القومى الكاسح فى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى.

ثـالثًـــا: لقد وقفــت جماعة الإخوان المســلمين مواقف قومية جادة فــي مقدمتها معاداة الوجود الأجنبى فى المنطقة ومقاومة الاســتعمار الأجنبى بكل أشكاله والتصدى للدكتاتوريــات والنظم الاســتبدادية، وكان ذلك كله مــن منطلق دينى يعبر عن الإسلام وشريعته الثرية وتراثه الضخم.

رابعـــًا: مثلت الثورة الإسلامية فى إيران قاطرة قوية لعدد من التيارات الدينية فى العالم الإسلامى دون أن يكون لها مضمون عروبى أو توجه قومى، بل على العكس كان العامل المســيطر هو الاتجاه الإسلامى البحت الذى تدفعه العقيدة الدينية التى تحولت بدورها إلى ما هو أكبر من النزعة القومية أيضًا.

خامسًـــا: إن كثيرًا من المحاولات الفكرية قد جــرت لإحداث توافق أو على الأقل تقارب بين التيارين الدينى والقومى أى الإســلامى والعربى، وشهدت تلك المحاولات مؤتمــرات متعددة حاولت التوصل إلى بعض الحلول التوفيقية تحت شــعارات عامة لم تخل من تســطيح للرؤية مع مجاملة فكرية تجاوزت الحدود التوفيقية إلى الأطر التلفيقية!

سادسًـــا: إن قيادة المســيحيين العرب للحركة القومية العربية فــى كثير من أدوارها منذ البدايــة كان له تأثيره القوى فى التوجه العلمانــى لكثير من التيارات العروبية خصوصًا فى منطقة الشام الكبير، كذلك فإن فكر حزب البعث العربى الاشتراكى كان بعيدًا عن حركة الإخوان المســلمين، حتى ولو أن الزعيم المؤسس «ميشيل عفلق» كان يلقى محاضرات دورية فى ذكرى المولد النبوى الشــريف كما أعلن إسلامه قبيل رحيله حسبما ذكرت أجهزة النظام العراقى السابق.

ســابعًا: إن انحيــاز بعض التيارات الإســلامية فى التاريخ السياســى الحديث لعدد من الدول العربية إلى السلطة الحاكمة والدفاع عن مؤسساتها، كان له تأثيره السلبى فــى الانفصال عن حركة الجماهيــر العريضة مثلما حدث عندما تحالفت جماعة الإخوان المســلمين مع القصر الملكى أثناء حكم الملك «فاروق» فى مصر وهو أمر أخذ عليها دائمًا.

ثـامـنًا: إن تقســيم العالم العربى إلى قوى تقدمية وأخرى تقليدية كما حدث فى الصدام بيــن «عبد الناصر» والمملكة العربية الســعودية والأردن وغيرهمــا كان له تأثيره

فـــى إيــواء عدد كبير من قيــادات جماعة الإخوان المســلمين الهاربين من بطش الحكم فى مصر، والذين وجدوا الرعاية فى بعض دول الخليج وعدد من العواصم الأوربيــة، وهو أمر خلق مناخًا متحفظًا من جانبهــم تجاه الفكر القومى والوحدة العربية كما أرادهما «عبد الناصر».

.. لقد ســعيت من هذه الملاحظات إلى توصيف العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والتيــارات القومية فــى المنطقة مؤكدًا الوعى الكامل من جانبنا بالدور القومى الذى لعبته بعــض التيارات الدينية فــى حركة الكفاح ضد الاحتلال، بل إننى أؤكد هنا أن الإســلام كان هــو الإطار القومــى للثورة الجزائرية فى نضالها ضد الاحتلال الفرنســى، حيث كان الفرنسيون والجزائريون يشتركون فى اللغة الفرنسية لعقود طويلة لم يكن التعريب قد وجد مكانه فى أرض المليون شهيد، فكان الإسلام هو الهوية الأصلية للشعب الجزائرى وقتها، ونحــن ندعــو الآن لفتح الباب فى هذه الظروف لمراجعة ملف جماعة الإخوان المســلمين والبحث فى دورها السياســى من خلال مســتقبل عملية الإصلاح الفكرى والدســتورى فى العالمين العربى والإسلامى.

□□□

قيادة أوطان أم إدارة شركات؟

تجتاح العالم العربى موجة إصلاحية لكنها تخلط بشدة بين المعدلات والأرقام فى جانب وبين الرؤى والتصورات فى جانب آخر، حتى إنه يخيل لى أحيانًا أن بعض النظم العربية تتوهم أن قيادة الأوطان لا تختلف عن إدارة الشركات، بينما الأمر فى حقيقته ليس كذلك على الإطلاق، ولكى أوضح فكرتى فإننى أعبر - منذ البداية - عن قلقى الشديد من انعدام التطور الموازى للهوية الثقافية والبنية الفكرية مع الواقع الاقتصادى أو التقدم التكنولوجى.

فلقد تصورت بعض الأنظمة العربية أن الحديث المفرط عن الوضع الاقتصادى - وهو أمر له أهميته وضرورته بالطبع - يمكن أن يكون بديلاً لتطور العقل القومى والذاكرة العربية معًا، فنراهم يحاولون أحيانًا نقل الأنماط والتجارب الخارجية فى عفوية واستسلام دون أن يدركوا الفوارق الحقيقية بين الأمم والشعوب، فالوطن كيان تاريخى عاطفى تتداخل فيه العوامل الإنسانية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، أما الشركة فهى كيان صامت ومجرد قد تكفى فيه لغة الأرقام وتدل عليه مؤشرات الربح والخسارة، فمصر مثلاً ليست «هونج كونج» كما أن السعودية ليست «سنغافورة» كذلك فإن الأردن لا يقارن «بتايوان» ولا يمكن أن يستوى الجميع، لهذه الأسباب رأيت أن أكتب فى هذا الموضوع الشائك مؤكدًا أن ما أسعى إليه هو إجلاء الحقيقة وإيضاح الأمر وأمضى فى ذلك من خلال الملاحظات التالية:

أولاً: إن الأجيال الجديدة الوافدة على مراكز السلطة ومواقع الحكم فى بعض دول عالمنا العربى قد تأثرت بنمط العمل فى الشركات الكبرى والمؤسسات الدولية، وبدت تصرفاتها السياسية - مع تقديرنا لحسن النية وسلامة المقصد - وكأنها تتعامل مع القضايا المختلفة من منظور مجرد يسقط من حسابه الخلفية التاريخية والبنية الاجتماعية والإطار الثقافى، فهو يتعامل مع المسائل القومية بشكل بارد لا يستوعب الرؤية الشاملة التى تربط بين الماضى والحاضر والمستقبل حتى إننا نجد أنفسنا أحيانًا أمام مدرسة غربية فى التفكير جاءت بحلول جاهزة للمشكلات الاقتصادية دون غوص فى أعماق المجتمعات، وهذا الأمر قد يمكن احتماله وقبوله ولكن ما نختلف عليه هو العملية الإنسانية فى نقل المنهج الفكرى والإطار النظرى للحياة السياسية حيث نكون أمام موقف يحتاج إلى التأمل ويستدعى التفكير.

ثانيــًـا: إن الضغـوط الاقتصادية وحاجات المجتمعات العربية قـد دفعت الجماهير إلى اللهفة على الحلول السريعة أو الجاهزة وغاب عن ضميرها أن المسألة أوسع من ذلك وأكبر لأنها تتصل بفلسـفة الحكم وطبيعة المجتمع واستشـراف المستقبل، ويكفى أن نتذكر هنا إنه لا توجد «روشتة» جاهزة لحل مشكلات كل المجتمعات أو وصفة سـحرية لنقل الأوضاع من مرحلة إلـى أخرى، بل الأمر أكثر من ذلك تعقيدًا لأنه يتصل بالتركيبـة الثقافية والثمن الاجتماعى اللازمين للتحول، ولقد شـاهدنا فى السـنوات الأخيرة كيف أن التقدم الاقتصادى والتكنولوجى الذى لم يتواكـب مع تطور فـى العقلية الوطنية والبنية الاجتماعيـة قد أدى فى النهاية إلى انهيار حقيقى لمنظومة القيم، وجعل من المجتمعات مسـوخًا مشوهة لا هى احتفظت بهويتها الأصلية ولا هى استطاعت أن تكون كيانًا عصريًا حقيقيًا.

ثـالـثـًـا: إن الأحزاب السياسـية فى العالم العربى تختلف فى أوضاعها وطريقة نشـوئها عن نظيراتها فى العالم الغربى، فالحزب السياسى فى بلادنا لا يزال يدور حول نمـوذج القائد الفرد، ويتمحور فى اتجاه قضايا لا تعكس بالضرورة اهتمام الناس ومشـكلاتهم، كما أن بعض الأحزاب العربية قد بدأت تنقل عن تجارب أخرى بغير ضابط أو رابط، وما زلنا نكرر أن ما نجح فى بلد غربى ليس بالضرورة قادرًا على تحقيق النتيجة نفسـها فى بلد عربى، لهـذا فإننا يجب أن نكون حذرين تمامًـا عنـد التحرك نحو المجتمعـات الأفضل أو التطلع إلى المسـتقبل الأكثر استقرارا وإشراقا.

رابعــًـا: إن كلمة الإصلاح المظلومة فى القامـوس العربى الجديد تحتاج منّا إلى مراجعة واعية وفهم سـليم. فالإصلاح عملية إنسـانية متكاملة تمضـى بالتدريج فى كل الاتجاهـات وتشـكل جبهة عريضة للنمو الذى يجـب أن يدوم، ونحن إذ نفرط فى اسـتخدام كلمة الإصلاح فإننا يجب أن نعـى أن للإصلاح جذوره التاريخية فى منطقتنا، وهى جذور راسـخة لا ينفصل عنها ولا يتجاهل وجودها، كما أن الإصلاح عملية معقدة تتحكم فيها نفسـية الشـعوب ومزاجها القومى، ولا يمكن التعامـل معها من خلال الأرقـام المجردة والحسـابات التجارية؛ لأن التجريد يمكـن أن يحقق بعض التحسـن ولكنه لا يسـتوعب العوامـل طويلة المدى فى العملية الإصلاحية لأنها عوامل تتصل بالإنسان وقدرته على فهم الحاضر والتهيؤ للمستقبل.

خامسًا: إن القضايا القومية الكبرى لا تخضع لحسابات سريعة تمر عليها الأجيال الجديدة بغير اكتراث يكاد يبلغ حد البلادة، فالقضايا التى عشنا معها وبها ولها لسنوات طويلة لايمكن اختزالها فجأة فى تقديرات سطحية تستثمر أوجاع الناس ومشكلاتهم، وتفكر بأسلوب شعوبى لا يعرف المخاطر القادمة على المدى الطويل، وعلى الجميع أن يدركوا أن الانتماء القومى ليس ترفًا ولكنه طبيعة بشرية يستحيل تجاوزها أو القفز عليها.

.. هذه ملاحظات أردت أن أقدم بها لهذا الموضوع الخطير، إذ إننى أزعم أن شعوبنا العربية قد بدأت تعانى من أسلوب بعض الأجيال الوافدة على مواقع السلطة، ويجب أن أعترف هنا أن لتلك الأجيال الجديدة كثيرًا من الميزات فهى أكثر انفتاحًا على العالم وأشد اهتمامًا بالتجارب الأخرى، كما أنها أصدق رغبة فى إصلاح الواقع الاقتصادى، ولكنهم يعتقدون لأسباب غير واضحة أن التطور السياسى عملية تلقائية، وأن البناء الحزبى يمكن أن يكون تجربة نقلية، كما أن التقدم حسبة عقلية وهم لا يدركون أن التحول السياسى الدستورى هو المتغير المستقل الذى يقود التحولات الأخرى، كما أنهم يسقطون من حساباتهم تأثير الوجدان الوطنى فى الحياة العامة وهم ينطلقون نحو ما يتصورونه المصلحة العليا للوطن من منطلقات جديدة ونظرات ضيقة لا تضع فى اعتبارها عوامل أساسية مثل الدين والثقافة والقيم والتقاليد، حتى كادت المدرسة الإعلانية الأمريكية أن تصبح نموذجًا يجرى التطلع إليه والنقل عنه، ونحن بهذه المناسبة لسنا ضد التقدم الصناعى أو التفوق المالى أو السبق التكنولوجى، فهذه أمور مشتركة لايمكن تلوينها بصبغة قومية أو نزعة وطنية، ولكن الذى نختلف عليه هو مسألة التراث البشرى والمخزون الحضارى فهما يشكلان معًا جوهر التحرك الإنسانى نحو الغايات الكبرى، فالشعوب تقودها الأفكار والعواطف معًا، ومخطئ من يتصور أن الفكرة المجردة يمكن أن تدفع بوطن فى اتجاه معين وهى عارية منفردة، ولكن لابد لها من دعم إنسانى تخدمه ثقافة ملائمة وفى إطار مجتمع مناسب.

إننا نريد أن نقول إن منطق التعامل فى إدارة شركة مهما بلغ حجمها لا يقارن أبدًا بقيادة وطن معين، وحتى الذين اعتقدوا بغير ذلك قد عادوا إلى تأكيد ما نذهب إليه اليوم، فأنا ألاحظ أن بعض الأجيال الجديدة تبدو فاقدة لجذورها معطلة لأجهزة استشعارها ومكتفية بالحديث عن إصلاح هياكل الاقتصاد دون الغوص فى أعماق المشكلات المطروحة ودون التأثر بالحسابات الإنسانية التى تمثل العامل الحاسم فى كل ما ذهبنا إليه.. ويهمنا فى هذه المناسبة أن نتوجه بالحديث إلى الأجيال القادمة نحو مراكز صنع القرار السياسى،

حيث نريد أن نحدد معهم ملامح المستقبل حتى نكتشف أرضية اللقاء المشترك بين الأجيال المختلفة دون صدام أو صراع. إننى ألفت النظر إلى أهمية الجذور الوطنية وتأثير النزعة القومية لدى من يتطلعون إلى السلطة وينظرون إلى الحكم؛ لأنه من غير المعقول أن نصاب بحالة فصام بين الماضى والحاضر أو قطيعة بين الحاضر والمستقبل.. إننا نريد للمشاعر الوطنية أن تكون هى القاعدة الأساسية للقرار السياسى والاقتصادى.. كذلك فإننا نظن عن يقين أن البعد الاجتماعى أساسى فى قراراتنا الاقتصادية كما أن البعد القومى أساسى فى قراراتنا السياسية. ومخطئ مرة أخرى من يتصور أنه يمكن انتزاع الأوطان من سياقها التاريخى ومسارها العام لتتحول إلى مجموعة من اللقطات المنفصلة التى تحدث فرقعة دعائية ولكنها تطمس معالم الوطن وتشوه تاريخه وحاضره بل وتجهض مستقبله.

إننى بهذه المناسبة أطالب الأجيال الجديدة فى عالمنا العربى بدراسة متأنية لتاريخنا القومى ووضع أقدامهم على أرضية صلبة من الواقع الحقيقى للشارع فى بلادهم، ورفض منطق العزلة أو التحليق فى سماوات لا تتصل بالواقع، وليدركوا جميعًا أن أمة بلا ماض هى أمة عاجزة بلا مستقبل أيضًا، كما أننى أود أن أقرر أن الأجيال الجديدة تمتلك أدواتا أفضل فى التحليل والتفكير ولكنهم يفتقدون الأصول الفلسفية ويتجاهلون الخلفية التاريخية للقضايا والمسائل المختلفة، لذلك فإننى أدعوهم إلى الالتحام بالمواطن العادى لأنه هو الذى يقرر فى النهاية شكل السلطة ونظام الحكم مهما كانت المظاهر خادعة والأمور ضبابية، وليدركوا أن الشركات محكومة بمنطق المكسب والخسارة أما الأوطان فحساباتها أكثر تعقيدًا وأشد تداخلاً لأنها تتصل بالظاهرة الإنسانية وما يلحق بها من تداعيات نفسية، ورؤى أخلاقية، ونزعات وطنية.

□□□

سيادة القانون وتحديث الدولة العربية

استمعنا كثيرًا وعبر سنوات طويلة لانتقادات لاذعة حول الأداء السياسى والاقتصادى لمعظم النظم العربية، وكنا نقرأ فى الأدبيات الغربية من يصفون تلك الأنظمة بأنها حولت الدول إلى ما يشبه القبائل التى ترفع علمًا وتغنّى نشيدًا ولكنها تعيش فى عزلة تامة عن روح العصر وحركة المجتمع الدولى بكامله، وظل البعض يردد أن النظم العربية لا تحترم القانون ولا تصون الحريات ولا ترعى حقوق الإنسان، وقد يكون ذلك فى مجمله صحيحًا مع استثناءات محدودة، ولكن بدأ الكثيرون الآن خارج العالم العربى وداخله يقولون «رب ضارة نافعة»، فالعرب الذين أضيروا من أحداث ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١م ونتائجها الضخمة قد يكونون هم المستفيدون على المدى الطويل من المناخ الدولى الجديد الذى وفرته تلك الأحداث والروح المختلفة التى جاءت بها، فلقد استيقظ الجميع أخيرًا بحثًا عن حقوقهم وبدأ الكل يتحدث عن ما يتطلع إليه، ودخلت المنطقة بالكامل فى حالة نفسية جديدة تستيقظ فيها الضمائر النائمة وتندفع الأفكار الخامدة وتتحرك النظم الراكدة.. لقد جالت كل هذه التصورات بذهنى وأنا أتابع أخبار توقيف عدد من رموز القيادات الأمنية اللبنانية فى إطار التحقيق فى جريمة اغتيال رئيس الوزراء الراحل الشيخ «رفيق الحريرى». وبالمناسبة فأنا لا أستبق نتائج التحقيق وأؤمن بأن المتهم برىء حتى تثبت إدانته، ولكنى فى الوقت ذاته أعتبر أن مثل هذا القرار ما كان ليصدر منذ سنوات مضت، ولكن الذى أدى إليه هو ذلك التغير فى المناخ السياسى والاجتماعى فى المنطقة العربية، والذى أرجو ألا تفلت فيه جريمة بغير عقاب وأن ينتهى عصر «البلطجة» السياسية ويسود القانون الذى يلتزم به الجميع وتحترمه كافة القوى بغير استثناء، ولعلى أضع هنا بعض الملاحظات المكملة للفكرة التى نريد طرحها فى هذا السياق:

أولاً: إن التعريف الدقيق للدولة الديمقراطية هى أنها دولة القانون «State of Law» لذلك فإن انهيار القاعدة القانونية فى أى مجتمع هو أمر كفيل بالقضاء عليه، ونحن ننظر إلى ازدواج المعايير أمام القاعدة القانونية المجردة نظرة قلق حقيقى واستياء كامل لأنها عطلت مسيرتنا ونالت من مصداقية وجودنا ووضعتنا دائمًا فى موضع أقل بكثير مما نستحق.

ثـانـيًـا: إن عـدد الجرائم الغامضـة والاغتيالات المتكررة فى عالمنـا العربى أصبح أمرًا لا يمكن قبوله أو السـكوت عليه، فظاهرة التصفية الجسـدية تعبر عن نوع من إرهاب الدولة أو إرهاب الجماعة، وهو ما ينشر الاستبداد ويقهر القانون ويعطى انطباعًا بالهمجية والمضى وراء شريعة الغاب.

ثـالـثـًا: لقد شهدت المنطقة العربية أحداثًا دامية وظل الفاعل مجهولاً دون أن تطوله يد العدالة أو كلمة القانون، فضاعت الحقوق وغابت الحريات وانطفأت شموع الأمل فى مسـتقبل أفضل، وظلت رؤوس كثيرة فوق القانون وأفلتت شخصيات كبيرة من العدالة، وهو أمر يؤكد وجود الفساد السياسى وشيوع التخلف الاجتماعى.

رابـعـًا: إن النقلـة الحقيقية للمجتمعـات العربية لن تتحقق بغير سـيادة القانون وذيوع الثقـة بين الأطراف مهما علت أقدار بعضهم أو تضاءل نفوذ بعضهم الآخر، فلقد رأينا كثيرًا أن المعتدى يتمتع بكل ما يريد والمجنى عليه تضيع حقوقه وتنتهك حرماته.

خامسًا: إن تدخل الأجهزة الأمنية – فى عدد من دول المنطقة – فى حياة الناس وكشف أسرارهم واقتحام خصوصياتهم كانت ولا تزال أمرًا مستهجنًا لا يليق استمراره ولا يجب الاعتراف به، وعلى الرغم من تسليمنا بشيوع هذا النمط فى عصرنا بسبب التقـدم التكنولوجـى فإن النتيجة تكون كارثية لأنها تأتـى خصمًا من الحريات وتشويهًا لصورة المجتمعات وتهديدًا للمستقبل برمته.

.. هذه ملاحظات أردنا منها التذكير بالمعاناة التى عرفتها دول شرق أوسطية خصوصًا فى المشـرق العربى، حيث كانت الحرب الأهلية اللبنانية نموذجًا صارخًا للافتئات على كرامة الإنسـان وحريته، ولا عجب فنحن أمة مارسـت بعض شعوبها أسلوب القتل على الهوية، وتحركت الميليشيات تقطف الأرواح وتفلت بغير عقاب فى الغالب، ولعل النموذج اللبنانى مرة أخرى – خصوصًا فى سـنوات الحرب الأهلية – يجسد قمة الدراما العربية، فما أكثر ما فقد لبنان من شـخصيات بارزة وساسـة مرموقيـن، وبرغم أن الحرب الأهلية قـد وضعـت أوزارها ما زال لبنان يعانى – خصوصًا فى الشـهور الأخيرة – من تفجيرات غامضـة أطاحت بعدد من رموزه السياسـية والفكرية والإعلاميـة.. وأنا أظن – وقد أكون مخطئًا – أن جزءًا كبيرًا من مشكلات لبنان ينبع من داخله وليس بالضرورة وافدًا عليه من

الخارج، فالدولة السورية فى عهدها الحالى تستهجن علنًا هذا النوع من الجرائم، وأنا لا أرى لها مصلحة فى القيام بها فى ظل الظروف الدولية والإقليمية المحتقنة حاليًا، لذلك رحبت «دمشق» مؤخرًا باستقبال لجنة التحقيق الدولية فى اغتيال الشيخ «رفيق الحريرى» وعبرت منذ البداية عن شجبها لهذا الأسلوب، ولكن يبدو أنه لا يزال هناك فى لبنان من لم يستوعب التغييرات التى طرأت على العقلية السياسية والمناخ العام فى المنطقة، ولا يقف الأمر عند لبنان فالدول العربية الأخرى وفى مقدمتها «مصر» - أكثرها سكانًا وأشدها تأثيرًا - تتجه إلى تحديث الدولة والمجتمع من خلال تعزيز سيادة القانون واستعادة هيبة الدولة ومقاومة الفساد السياسى والاقتصادى والاجتماعى بكافة الوسائل، وقد تنجح فى ذلك أو يكون التوقيت قد جاء متأخرًا، إلا إنه لابد فى النهاية من الدخول إلى عصر جديد وولوج مرحلة مختلفة. فعندما تطاول سطوة القانون كل الرؤوس وتُحترم حقوق الإنسان، فإننا نكون أمام تحول جذرى حقيقى وليس مجرد ديكور سياسى مرحلى، لذلك يكون من المناسب أن أتقدم هنا بعدد من المبادرات المطلوبة لعلاج أوضاعنا الراهنة وإصلاح ظروفنا القائمة:

- ضرورة طرح مفهوم جديد للسلطة فى بلادنا بحيث يدرك أصحابها أنهم جزء من الشعب لهم دور مخصص ولكنهم ليسوا أصحاب دور مميز، فالقانون أعمى أو هكذا يجب أن يكون. لا يرى النفوذ ولا يتأثر بالشخصيات، إذ لا يمكن أن نتعامل بجدية مع العصر الذى نعيش فيه إذا ظلت السلطة تحلق فى السماوات وتنظر فى استعلاء لأهل الأرض.
- إن الثروة يجب ألا تكون أبدًا ذريعة لسحق الناس أو التحكم فى مصائرهم، فرأس المال الحقيقى هو ذلك الذى يتفاعل مع المجتمع ويتأثر بمشكلاته ويدرك أبعاد وظيفته الاجتماعية ويتحرك فى إطار القانون.
- إن الحرية مطلب تاريخى لا يجادل فيه أحد ولا يتنازل عنه إنسان، وكلما ازدادت مساحة الحرية كلما تقلصت أسباب الفوضى وعوامل التخلف، وأطل التحديث على المجتمعات بشكل يرضى المستقبل ويمهد له.

.. إننا باختصار نطالب بإعادة النظر فى علاقة الفرد بالدولة ونتطلع إلى يوم يتوقف فيه القهر السياسى والقمع الجماعى وتجريف ذاكرة الأمة من كل إيجابياتها، يوم يسود فيه القانون وترسخ الحريات وتزدهر الديمقراطيات ولا تكون فيه قوة قادرة على التلاعب

بمقـدرات الآخريـن أو العبث بهم، لأن الدولة العصرية لابـد أن تعتمد على درجة عالية من الشـفافية السياسـية والبعد عن تصفية الحسـابات فى الظلام، وأن يكون القانون هو المرجعيـة الحاكمة التى لا تتأثر بالضغوط ولا تخضع للأهواء.. إننى أقول ذلك وفى ذهنى كم الجرائم السياسـية التى ارتكبتها نظم ضد أفراد دون مراعاة للأجواء السياسية المطلوبة أو مسـاحة الحرية المتاحة.. إننى أظن أن توقيف عدد من كبار المسـئولين الأمنيين فى لبنـان – وقد يكونون أبرياء – هو مؤشـر جديد على أن قامـة القانون لن يعلو عليها قامة أخـرى، وأن الحقيقـة لا يمكن أن تطمـس وأن أرواح الناس ليسـت رخيصة مهما كانت الخلافات السياسـية والصراعات الحزبية. فسـاحة العمل السياسـى هى الميدان الوحيد للمواجهة ولا يجب أن يكون هناك ميدان آخر ينافسها أو يعتدى عليها.

إننا نتطلع إلى يوم تختفى فيه الرؤوس التى تعمل فى الظلام ولا يوجد فيه مكان للتآمر الخفى ونتمتع فى ظله جميعًا بمجتمع آمن تسود فيه الحريات ويأمن كل صاحب رأى فى حياته، حتى نكون بحق أمة لها وجودها الفاعل ودورها الإقليمى والدولى، ونسـتطيع أن نفاخر أمام الشعوب الأخرى بأننا أمة عربية عصرية تأخذ بأسباب الرقى وعوامل النهضة لأننا نكون فى هذه الحالة قد قدمنا الاستحقاق المطلوب للدخول من بوابة عصر جديد يقف فى وجه الإرهاب ويدافع عن القانون ويحمى حقوق الإنسـان. إن هذا هو الوقت الأنسـب لكـى نقول فيه جميعًا هذه المقولات ونتبنى الأفكار التى تـؤدى إليها المبادرات الداعمة لها، فالركود الذى عاشـت فيه الأمة يجب أن يزول، ولن يتحقق ذلك إلا بحيوية النظم الحاكمة وقدرتها على تحديد مسـيرتها والاحتكام إلى قانون يسود فوق الجميع لا تتدخل فى تطبيقه سلطة ولا تؤثر فيه ثروة، وأنا أظن أنها فرصة تاريخية أمامنا نستطيع فيها أن نخرج من عباءة الماضى ونعيد النظر فى الحاضر ونتهيأ للمستقبل، فمرحبًا بالعدل الحازم والقانون الصارم والحق الذى لا يضيع.

□□□

الإصلاح.. موجة عابرة أم نهج دائم؟

هـل ترتبط موجة الإصلاح السياسى والدستورى والنيابى التى تجتاح بعض الدول العربية فى الفترة الأخيرة بالضغوط الخارجية التى مارستها السياسة الأمريكية وتضمنها الخطاب السياسى المتكرر للرئيس الأمريكى السابق «جورج دبليو بوش»؟! أم أن الموجة قد انطلقت ولن تتوقف أبدًا وسوف تتواصل مع غيرها من أمواج الحركة الدائمة للمجتمعات الشرق أوسطية خصوصًا الإسلامية والعربية منها نحو الحداثة والعصرنة والانتقال إلى عالم مختلف؟! إنها أسئلة تلح على الخاطر وتطرح عددًا من القضايا للإجابة عن السؤال المشروع وهو هل موجة الإصلاح عابرة أم أنها تمثل نهجًا دائمًا؟ والإجابة عن هذا السؤال تقتضى التطرق إلى عدد من القضايا نطرحها فيما يلى:

أولاً: إن إيقاع حركة الإصلاح ومعدلات التطور فى المجتمعات العربية لم تكن مشجعة على الإطلاق واتسمت دائمًا بالعشوائية والتخبط بل والتوجه نحو لغة الخطاب المرتبط بالاستهلاك المحلى، فلم يكن لها القدر المطلوب من الجدية والنصيب اللازم من العمق، كما أنها اتصفت بالمرحلية ولم تعرف صفة الاستمرار، وبدت وكأنها محاولات جزئية لا تعرف الشمول ولا تستند إلى رؤية متكاملة، وهو الأمر الذى انعكس على درجة التخبط فى السياسات والغموض فى الإجراءات مع غياب القدرة على التنبؤ بالمستقبل وفهم سيناريوهات التغيير.

ثانيًا: لم تتمكن النظم العربية أو المجتمعات الإسلامية من فض الاشتباك بين الدين والسياسة أو بين الثروة والسلطة أو بين الأغلبية والأقليات، فظلت القضايا المطروحة بغير علاج ولم تظهر حركة إصلاحية قادرة على تنظيم الرؤية واستشراف المستقبل، ولعلنا نتذكر هنا أن جماعة الإخوان المسلمين قد طرحت نفسها فى مرحلة معينة خصوصًا عند بدايتها كما لو أنها النموذج الإصلاحى المطلوب ولكن ذلك لم يكن الحال فى كل تاريخ الجماعة فخالطها العنف واشتبكت فى صراعات سياسية ما زالت قائمة حتى اليوم، كذلك فإن الانقلابات العسكرية حتى ما أخذ منها شكل الثورة مثل حركة يوليو (تموز) فى مصر ١٩٥٢م لم تتمكن من تقديم برنامج

إصلاحــي متكامل، بل نكصت على عقبيها وعصفــت بها الصراعات وعبثت بها مراكــز القوى ولم تتمكــن من تقديم صورة جديدة للمجتمع العصرى المطلوب، وهو أمر أدى إلى تراكم أســباب التخلف وعوامل التأخر ولم يقدم لنا الصورة المطلوبة للمجتمع كما يجب أن تكون.

ثالثًــا: إن هناك نقطة بالغة الحساســية ولكننا لا نجــد غضاضة فى التعرض لها وهى أن حركة الإصلاح فى التاريخ العربى الحديث قد ارتبطت بالاشتباك مع الخارج عمومًا والغــرب خصوصًا. فالإمامان «جمال الدين الأفغانــى» و«محمد عبده» فتحا حوارًا متواصــلاً مع الحضــارة الغربية وأصدرا صحيفتهما «العــروة الوثقى» من «باريس» فارتبطت حركتهما الإصلاحية بقدر كبير من التشابك مع فكر الآخر، بل إن الإمام «محمد عبده» كان يراسل فى عهده الأديب والمفكر الروسى «تولستوى»، كما أننا إذا ذهبنا بعيدًا قليلاً فســوف نجد أن «رفاعة الطهطاوى» قد فعل هو الآخر شــيئًا من ذلك فارتبطت توجهاته التنويرية بالعلاقة مع فرنســا، التى عاد منها مبهورًا بالتقدم الذى شــاهده فلم يأخذ منها موقفًا ســلبيًا، بل على العكس اتصف موقفه بالإيجابية والحوار البناء حتى اعتبرناه رائد حركة التنوير الحديث فى مصر القرن التاسع عشر.

رابعًــا: إن برامــج الإصلاح الاقتصــادى لم تنجح هى الأخرى إلا بمتابعــة دولية واهتمام خارجــى، وكأنما هى طبيعتنا التى تجعلنا نفضل الشــراكة مع الآخر وندخل فى ســباق مع الذات ونجتهد ونجود عندما يكون هناك من يتابع ويراقب ويشــجع، لذلــك لــم يكن غريبًا أن ترتبــط حركة الإصلاح فى تاريخنــا بالتداخل مع غيرنا والتواصــل مع قوى أخرى دون حساســيات أو مركبات نقص أو مخاوف تعترض طريق تفكيرنا.

خامسًا: إن الإصلاح عملية تدريجية مدروسة تتم وفقًا للأسلوب العلمى ولا تتوقف عند مرحلة بذاتها، ولقد شــاهدنا كيف أن كل محاولات الإجهاض للحركات الإصلاحية قد تمــت من الداخــل، فالإصلاح لا يتحقق بغير إصلاحييــن، كما أن فكر الإصلاح يختلــف عن نهج الثورة التى قد تتصف بالتوقف لإحداث تغيير مفاجئ دون أن يكون هناك إطار فلســفى كامل يدعمه ويمضى به، لذلك فإنه يكون من الطبيعى

أن يرتبط الإصلاح بعملية تواصل كاملة وألا تقف أمامه حواجز تحول بينه وبين العالم الذى نعيش فيه والإقليم الذى ننتسب إليه، ولقد لاحظنا أن عملية الإصلاح تعبر دائمًا عن مخزون حضارى تنطلق منه وتتحرك به.

سادسًا: إن الإصلاح لا يتحقق إلا إذا بدأ من العقل وانتهى إليه، لذلك فإن الجانب السياسى والدستورى لعملية الإصلاح يبدو حيويًا ولازمًا لأنه يمثل نقطة البداية التى ينطلق منها المجتمع نحو غاياته وأهدافه، ولم نسمع أبدًا بمجتمع بدأ عملية الإصلاح دون أن يبدأ بالشرائح العليا المرتبطة باتخاذ القرار وصياغة خطط المستقبل، لذلك فإن الإصلاح لا يمكن أن يكون عملية ترقيع مؤقتة لا يتحقق بها انتشال المجتمع وحماية حقوق الجماهير ورعاية آمالها وأحلامها وتحقيق رغبتها فى مستقبل أفضل وحياة أكثر استقرارًا ورفاهية، والإصلاح يحتاج إلى قاعدة فلسفية تدعمه وبنية مؤسسية يستند إليها، لذلك فإن الإصلاح يمثل عملية تغيير عميق وتطور شامل يطول كل نواحى الحياة.

سابعًا: يحتاج الإصلاح إلى كوادر تقوم به وتتحرك معه وهى ترفع شعاراته وتطبق برامجه، فلا إصلاح بغير إصلاحيين، كما أن المجتمع اليقظ لا يسمح بأن تنقض عناصر ماضاوية لتسرق إنجازاته وتجهض إصلاحاته. فالإصلاح ليس مسألة تنبت من فراغ ولا تحقق المطلوب ثم تتوقف، بل هو عملية مستمرة وناضجة لا يمكن الفصل فيها بين الفرد والبرنامج، بين النظرية والتطبيق، بين الحلم والواقع.

ثامنًا: إن المنطقة العربية وشعوبها قد توقفت لعدة عقود عن مواصلة طريق الإصلاح، وكان سبب ذلك هو اتخاذ الصراع العربى الإسرائيلى ذريعة لتأجيل برامجه ومبادراته وتعطيل التنمية ووأد الديمقراطية، وكلها أمور تنبهنا إليها وسعينا من أجل الخلاص منها.

تاسعًا: إن الحريات بكافة أنواعها ومظاهرها كما أن توسيع مساحة المشاركة السياسية وإعطاء الانتخابات النيابية درجة عالية من الشفافية، هى كلها عوامل تتشكل منها كلمة الإصلاح الحقيقى وتتحدد بها «أجندة» التحول السلمى المطلوب نحو الأفضل على كل المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

عاشـرًا: إن الإصلاح يحتوى فكر التنوير بكافة جوانبـه ويمثل صحوة عقلية ونقلة نوعية تحتاج إلى استيعاب كامل لكافة عناصره ومعطياته لأن مردوده لا يكون عاجلًا، ولكنه يحتاج إلى بعض الوقت حتى تنضج العقول وتنتهى الخصومة القائمة بين السياسـة والثقافـة، فحصاد الجهود الإصلاحية يظهر للأجيـال المتعاقبة على المـدى الطويل وإن كانت تظهر أيضًا بعـض نتائجه على المدى القصير، وذلك ما يميزه عن أساليب الثورة التى تعتبر عملية مقاطعة للسياق الطبيعى برغم أنها قد تكون راغبة فى أن يتحقق لها قدر من التوازن يضمن لها الاسـتمرار والرسوخ والجدية.

.. هذه ملاحظات عشر ذكرناها للتدليل على أهمية استمرار الإصلاح فى أقطارنا العربية والاعتراف بحقيقة مؤداها أن الإصلاح هو قاطرة التنمية التى تقود المجتمع نحو مشـروعه القومى وغاياته الكبرى، لذلك فإن الذين يراهنون على أن عملية الإصلاح عابرة ومؤقتة فإنما يرددون الأكاذيب ويقولون ما لا يتفق مع الحقيقة. فالثابت من اسـتقراء تاريخنا الحديث أن الإصلاح قد تعرض لضربات قوية ومحاولات إجهاض لم تتوقف، وقد حان الوقت الذى يجب أن نحيل فيه كل قضايا الإصلاح إلى سـاحة تفكير رشـيد يستطيع أن يتعامل معها وأن يجنبهـا أسـباب التعويق ومبررات التخلف، ولندرك نحـن العرب أن ملف الإصلاح سـوف يظل مفتوحًا سواء بقى الأمر متعلقًا بالثروة والسلطة.. بالدين والسياسة.. بالأغلبية والأقليـات، ولعلنـا ندرك جميعًـا أيضًا أن الإصلاح نهج دائم وليـس موجة عابرة تحتاج فقط إلى شـعارات رنانة وكلمات جوفاء، فالإصلاح الحقيقى يتمثل فى حزمة من القوانين والتشـريعات التى تجعل منه عملية محسوسـة إلى كل من يهمه الأمر، وهنا يتعين علينا النظر فى أسـباب التخلف التى تجعل البعض يخلط بين الإصلاح السياسـى والدستورى، ويظن أن هذه مسائل ثانوية ترفية بينما هى تقع فى صميم المستقبل ومقتضياته.. ثم يظل التسـاؤل مطروحًا وهو: هل الإصلاح الذى نشـهده اليوم هو موجة عابرة أم نهج مسـتمر نمضى عليه للخلاص من مشكلاتنا المزمنة والتقدم بخطوات إصلاحية ثابتة نحقق فيها ما نريد لنا ولأمتنا التى عانت طويلاً وجاء الوقت الذى تحصد فيه كثيرًا.

□□□

مصر.. تطور سياسى أم دوران نخبة؟

ما زال العرب ينظرون لمصر باعتبارها الشقيقة الكبرى برغم كل ما يمر بها من أزمات وما تواجهه أحيانًا من نكسات، وقد يكون مرد ذلك حالة من التعود التاريخى التى ما زالت تسكن أعماق العقل العربى، وربما كانت الأسباب موضوعية أيضًا بحكم حجم السكان ووسطية الموقع وميراث التاريخ، فإذا كانت مصر تمر حاليًا بحالة من الحراك السياسى غير المسبوق بعد تعديل مادة حاكمة فى الدستور وانتخابات رئاسية ثم برلمانية فى ظل تصعيد واضح من بعض اتجاهات المعارضة، فضلاً عن وصول أكثر من ثمانية وثمانين عضوًا من جماعة «الإخوان المسلمين» إلى مقاعد مجلس الشعب المصرى، فإننا نتساءل الآن: هل ذلك الذى يحدث هو مرحلة من مراحل التطور السياسى للدولة المصرية؟! أم أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد دوران روتينى للنخبة السياسية على قمة المجتمع المصرى؟! وواقع الأمر أن المسألة تحتاج إلى الغوص قليلاً فى أعماق التركيبة السياسية القائمة لكى نستكشف أبعاد التحولات الأخيرة فى مصر، ونجمل ذلك فى النقاط التالية:

أولاً: إن الدولة المصرية قد شهدت تقلبات حادة منذ الانتقال من العصر الملكى إلى العهد الجمهورى صاحبتها تحولات بعضها سطحى وبعضها الآخر يضرب فى أعماق المجتمع، لذلك فإن الحديث عن تطور النظام السياسى المصرى يعطينا مؤشرات تدعو إلى ضرورة إعطاء حقبة يوليو (تموز) أهميتها لأنها فترة امتدت لأكثر من نصف قرن وأحدثت قدرًا هائلاً من التحول فى العقل المصرى والوجدان الوطنى فى آن واحد.

ثانيًا: لقد لعبت الاتجاهات الدينية دورًا مؤثرًا فى الحياة السياسية المصرية حيث ظل الدين طرفًا فاعلاً داخل النظام السياسى المصرى وخارجه، سواء أكان ذلك بالتحالف مع القصر الملكى أم بالصدام مع ثورة «عبد الناصر» أم بالتأثير المباشر فى حكم «السادات» من بدايته إلى نهايته، ويجب أن نضع فى الاعتبار هنا حقيقة تاريخية ثابتة وهى أن الدين يمارس تأثيرًا ضخمًا فى العقل المصرى، فهو الذى يشكل منظومة القيم ويضع حدود القياس فى المجتمع وينظم العلاقة بين الماضى والحاضر على نحو قد يصادر أحيانًا على المستقبل ذاته.

ثــالثــًا: إن طبيعة الشــعب المصرى عبر مراحل التاريخ المختلفة تشير إلى مزاج وطنى من نوع خاص، فهو شعب يفضل الاستقرار المنقوص على التغيرات الفجائية أو التحولات التى تأتى دون ترتيب مسبق قد يحتاج لديه إلى وقت طويل، ثم إنه شعب طويل النفس صبور بطبيعته مرن بفطرته، لذلك استخدم كثير من الحكام هذا المفهوم لتأبيد الأوضاع واستمرار أنماط الحكم دون تغيير يذكر تحت دعاوى لا تنهض دليلاً ولا تقدم ســندًا لاســتمرار الأوضاع على ما هى عليه، فالمصرى قد يثور فى ســنوات الرخاء ويلزم الصمت فى ســنوات القهر، كما أن الشــعب المصرى يتمتع بذكاء اجتماعى نادر يجعل من الســخرية متنفسًا لهمومه وآلامه ومشكلاته!

رابعــًا: يعانــى النظام الحزبى فى مصر منذ ســنوات طويلة أمراض العزلة عن الشــارع السياسى إلى الحد الذى جعل البعض يتصور وهمًا أن الأحزاب السياسية ليست بضاعــة مصرية، وأصحاب هــذا الرأى يضربون الأمثال للناس فى هذا الشــأن فيقولون إن الأحزاب المصرية قد أخفقت قبل ثورة ١٩٥٢م وبعدها، ولم يعرف المســرح السياســى المصرى الحزب بمفهومه الكبير إلا فى إطار «حزب الوفد» (١٩١٩م – ١٩٥٢م)، الــذى كان وعاءً للحركة الوطنية وثوبًا فضفاضًا يضم كافة التيارات فى إطار الجماعة الوطنية التى تمثلت أهدافها فى الاستقلال والدستور، كما أن الأمر بعد ١٩٥٢م يجسد مفهوم الشرعية الثورية التى استندت إلى فكرة التنظيم السياســى الواحد حتى بدأت تتجه نحو التعددية على اســتحياء ومن خلال مواجهات معقدة ما زالت تداعياتها قائمة حتى الآن.

خامسًــــا: إننــا لا يجب أن نأخــذ ما يحدث فى مصــر حاليًا معزولاً عن الســياق العام للتطــورات الإقليمية والدولية، إذ إن أصداء الدعوة إلى الإصلاح تجد انعكاسًــا واضحًا فى مؤسســات المجتمع المدنى المصرى وهيئاته بل وتمتد بشــدة إلى الســاحة السياســية الرســمية فى وقت بلغت فيه حريــة الصحافة درجة من التجاوز غير مســبوقة فى تاريخ مصر والمنطقة فضلاً عن إحســاس عام بضرورة التغييــر، بل إننى أزعــم أن الثقة التى حازها الرئيس «مبارك» فى الانتخابات الرئاســية المصرية عام ٢٠٠٥م هى تفويض شــعبى يطالب بالتغيير ويدعو إلى ضرورة تطهير المجتمع من الفســاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى خصوصًا وأن عقــدة الخــوف قد بدأت تزول، كما أن الحيــاء الوطنى لم يعد له وجود،

فمصر تواجه منذ تعديل المادة ٧٦ من دستورها حالة من القلق الإيجابى ظهرت نتائجه فـى عملية «التصويت العقابى» أثناء الانتخابـات البرلمانية الأخيرة، والذيـن خاضوا تجربة التعامل المباشـر مع الشـارع المصرى مؤخـرًا – وأنا أحدهـم – يدركون جيدًا حجم الموقف الصعـب ويعلمون نوعية المخاطر التى تنتظر النظام المصرى ما لم تحدث تغيرات هيكلية تفتح الأبواب الواسـعة أمام نهج مختلف وتوجه سياسى مطلوب.

سـادسًا: إننا نسجل هنا إيجابية تحسب للنظام المصرى وهى تتمثل فى المساحة الواسعة لحرية القول والنشر حتى وإن اقترنت بشعار «قل ما تشاء ونحن نفعل ما نريد»، ذلـك أن انتقاد رئيس الدولة ذاته وأقرب الناس إليه والمحيطين به كما يحدث فـى الصحف المصرية هو وسـام نضعه بكل تجرد على صـدر المرحلة، ولكننا فى الوقت ذاته لا نغفل تلك الهواجس التى تنتاب كل من يطل على المشـهد السياسى المصرى حاليًا، حيث يكتشف أن مصر تمر بحالة مخاض واضح يثير درجـة من الترقـب وكأن الناس ينتظرون جديدًا، وهذا الشـعور فى ظنى يؤكد الحاجة الماسة إلى استعادة الثقة المفقودة وبث الأفكار الوطنية والرؤى القومية التى تجمع المصريين حول هدف عام ينتشـلهم مـن الحالة الراهنة، ويعطيهم الإحساس بالأمل والتطلع إلى مستقبل أفضل يقاومون به مشاعر الإحباط واليأس والتوتر والقلق.

سابعـًا: إن ضرب الفساد السياسى والإدارى يمثل قضية مهمة لدى المواطن المصرى الذى يشـعر بالتداخل بين الثروة والسلطة فى جانب وبين الدين والسياسة فى جانب آخـر، لذلك فهو يتطلع إلى فك الاشـتباك بين هذه العناصـر الأربعة، كما أنه يدرك أن المسـتقبل المصرى مرهون بالخلاص من المشكلات القائمة والتحديات الماثلة مع الاتجاه نحو استقدام الرؤى الغائبة.

ثامنـًا: إن حزمة التشريعات اللازمة للإصلاح تحتاج إلى مناخ عام يدفع بها نحو الأمام فليسـت العبرة بالنصوص الجامدة ولكن الذى يحكم الأمر كله هو طبيعة استقبال المواطـن المصرى للخطـوات الإصلاحية الجادة وتفاعله معها واسـتجابته لها، خصوصًا وأن مصر بلد كبير لا يكفى فيه البناء المؤسسـى ولكنه يحتاج أيضًا إلى الإطار الفلسفى الذى يحل المعادلة الصعبة التى تبدو أحيانًا فى الأفق، كما أن الأمر يجب أن يتيح قدرًا لا بأس به من الشفافية المطلوبة فى الحياة السياسية المصرية.

تاسـعًا: إن مصر دولة مؤسســات عرفت البرلمان المنتخب منذ قرابة قرن ونصف القرن، كما أن أحزابها السياســية ونقاباتها النوعية وجامعاتها الكبيرة وأزهرها الشريف وكنيستها القبطية وغيرها من مفردات الحياة السياسية المصرية يجب أن تتواضع على كلمة ســواء، بحيث تدور حول مفهوم الإصلاح بمعناه ومبناه أى بالفلســفة والمؤسســة معًا مع قدر كبير من المصارحة والمصداقية اللتين يتحقق بهما العبور الحقيقى نحو بر الأمان؛ لأنه واهم ذلك الذى يتصور أن مصر جثة كبيرة محنطة فى هرم التاريخ، فذلك الشـعب الطيب يملك حيوية متجددة لابد من حســابها والتعامل معها وتقدير حجمها.

عـاشـرًا: إن الدور المصرى الإقليمى والدولى يلعبان تأثيرهما فى طبيعة الأحداث وتوجهات الفكر السياســى ومســار الحركة العامة للمجتمع المصرى، فالإحساس بالإخفاق والشــعور بالتراجع يســببان معًا قدرًا من الإحباط تكون آثاره ســلبية على عملية الإصلاح الدستورى والسياسى فى آن واحد، لذلك فإن المشاعر القومية للمصريين يمكن أن تكون عاصمًا لهم من مخاطر الانقســامات الدينية أو المشكلات الطائفية أو الصراعــات الطبقيــة، وما زلنا نرى أن وضوح الهدف القومى العام هو أمر لازم لبلد كبير مثل مصر فى ظروفها المعقدة ودورها الحســاس داخليًا وخارجيًا، كما أن الاقتنــاع العام بذلك الهدف هو الذى يشــكل الرؤية نحو المســتقبل الأفضل للمصريين بغير استثناء.

.. هذه رؤية عامة للتطور السياسى الراهن فى مصر الذى يمهد للدوران الصحى للنخبة والتداول السلمى للسلطة، وهى أمور لا أجدها بعيدة عن اهتمام المواطن العربى العادى من المحيــط إلــى الخليج، ذلك أن الأقطار العربية ترى فيمــا يجرى فى مصر صورة من غدها القادم. وما زلت أذكر ما قاله لى يومًا الكاتب الكبير «محمد حسنين هيكل» من أنه استقبل ضيفًا جزائريًا كبيرًا قال لمضيفه إننى جئت إلى القاهرة خصيصًا لأرى المستقبل! وقد كان ذلك المفكر الجزائرى الزائر يرى أن رؤيته لما يجرى فى مصر هى دراسة مباشرة لمستقبل بلده أيضًا، فالكل فى قارب واحد والعواصف شــديدة، والرياح عاتية، والمستقبل لا يزال فى ضمير الغيب.

□□□

الشفافية المفقودة والنظم المنشودة

لا تقف حدود تقييم النظم العربية عند قضية الديمقراطية أو سيادة القانون أو رعاية حقوق الإنسان وحدها، ولكنى أظن أنها تتجاوز ذلك إلى أمر آخر يضاف إليها بل وقد يسبقها وأعنى به درجة الشفافية التى توفرها تلك النظم لشعوبها وما تطرحه من قراءة جادة للأحداث والمواقف وما تشير إليه نحو مختلف القضايا والمسائل، ولعلنا نلاحظ أن الشفافية قد أصبحت معيارًا لقياس سلامة النظم وصدق توجهها، أما أن يكون النظام كيانًا غامضًا يناور على مواطنيه ولا يوضح الحقائق ولا يقدم تفسيرًا للتطورات، فإننا نكون أمام أوضاع مسيئة لا تدوم طويلاً ولا تقدم جديدًا اللهم إلا مزيدًا من التخلف والفقر والعنف والقهر، أقول ذلك وأنا لا أشير لنظام عربى بعينه أو فترة محددة من تاريخنا القومى، ولكننى أعنى بذلك امتداد تاريخنا العربى على مساحة فضائه الواسع بغير استهداف أو قصد، فلا شك أن ما يطلق عليه مفهوم «الإفصاح» فى تعبير حديث هو مطلب حيوى لا جدال فيه ولا نقاش حوله. ولقد حاولت نظم كثيرة تحسين صورتها وتجميل وضعها ولكنها أخفقت دائمًا بسبب غياب الشفافية وانعدام المصداقية وفقًا لذلك، حتى إن نكساتنا الكبرى وهزائمنا السياسية بل والحضارية قد ارتبطت فى مجملها بمستوى الشفافية وقضية التطور الطبيعى للنظم السوية، والأمر يدعونا الآن إلى تلمس الخطوات المؤدية إلى المسار الصحيح وتحقيق الإصلاح المنشود، خصوصًا وأننا أصبحنا نتميز بالعجز أحيانًا عن إدارة أزماتنا وبالجهل غالبًا بحقيقة ما يحيط بنا حتى توالت علينا الإحباطات واستبدت بنا المخاوف وسيطرت علينا كل مظاهر الجمود والقلق فى آن واحد، وقد يكون من المستحسن أن نفصل ما أجملناه فى النقاط التالية:

أولاً: إننا نعيش فى مجتمع عالمى تسود فيه وتسيطر عليه القيم الغربية فى كثير من نواحى الحياة، حيث يمثل الصدق مع النفس ومع الآخرين حجر الزاوية عند تقييم القيادات والنظم على حد سواء، ويكفى هنا أن نتذكر أن «ريتشارد نيكسون» – بتاريخه الطويل وخبرته الواسعة خصوصًا فى الشئون الدولية – قد فقد منصبه الرفيع وخرج من «البيت الأبيض» بسبب جريمة التنصت الحزبى المعروفة باسم «ووترجيت»، بل إننى ما زلت أتذكر فى مستهل حياتى الدبلوماسية فى «لندن»

أن زعيم «حزب الأحرار» فى مطلع السبعينيات من القرن الماضى وهو السيد «جيرمى ثورب» قد عزلته أغلبية حزبه لا لأنه كان شاذًا جنسيًا ولكن لأنه أنكر علاقته بشاب مثله، فلم يعاقبه المجتمع البريطانى لشذوذه ولكن عاقبه لكذبه.

ثانيـًا: إننى ما زلت أتأمل ما يحدث عندما يحاول أحد المعارف توسيطى للحصول على تأشيرة دخول لإحدى الدول الغربية، فإذا بى أكتشف أن الأمر يكون ممكنًا بعد الرفض الذى يحدث إلا فى حالة واحدة يبدو التراجع فيها مستحيلاً، وهى حالة الكذب فى البيانات وإعطاء معلومات غير صحيحة، حيث يكون الجزاء قاسيًا والعقاب رادعًا لذلك فإننى ممن يعتقدون أن أقصى ضرر ينجم عن الصدق أخف مئات المرات من أدنى ضرر ينتج عن الكذب.

ثالثـًا: إن حالة الغموض السياسى والضباب المعلوماتى هى حالة متكررة فى عالمنا العربى، حيث نرى الدخان ولا نعرف مصدر النار ونشتم رائحة الحريق دون أن نبحث عن مصدر اللهب، إنها ثقافة «الاتكالية» والاستسلام للأكاذيب وإقصاء الحقائق، وكم من الجرائم اختفى فاعلوها وكم من المواقف تاه صانعوها وما أكثر عمليات التزييف فى تاريخنا المعاصر، حيث تلونت المواقف بصورة واضحة وفقًا للمشارب والأهواء بل والمصالح قبل كل شىء.. لهذا فقد آن الأوان لكى تكون الأمة العربية صادقة مع نفسها متوازنة بين آلامها وأحلامها قادرة على العطاء والتجدد، وهو أمر أصبحنا نفتقده بشكل ملحوظ نتيجة انسياقنا وراء أوهام الغموض الفكرى وسراديب التضليل السياسى.

رابـعًا: إن العمل المخلص هو عمل جاد يحتاج إلى ضمير يقظ ووجدان متفتح ولا يحتمل المناورة، أما حالة الازدواج التى نعيشها بحيث نقول ما لا نفعل ونفعل ما لا نقول، فإنها قد أدت بنا إلى حالة من حالات التردى التى يجب أن نراجع أنفسنا بشأنها حتى نعيد النظر بعقلانية وشفافية فى كل ما نجم عنها وانطلق منها، خصوصًا وأن الأمم تراجع مسيرتها وتعدل طريقها عند اللزوم، إذ لا يوجد نمط واحد للتطور أو فكر ثابت للارتقاء.

خامسًا: إننا قد شهدنا فى تاريخنا الحديث عددًا من الأكاذيب الكبرى التى تعتمد على التهويل أو التهوين وكلاهما عارض مرضى لا يجب الاستسلام له أو المضى

وراءه. فالوطن السوى هو الذى ينظر إلى الأمور بمنظار واقعى ومدروس، وهو ذلك الذى يتمسك بالثوابت ولا يفرط فى الحقوق، ولكنه أيضًا لا يرفع الشعارات الزائفة ولا يردد الأكاذيب المضللة، ونحن أمة تدعو دياناتها إلى الصدق مع الآخر والالتزام بالعقود والمواثيق واحترام حرية الغير والتوقف عن الأحلام الواسعة والأوهام المريضة، لذلك فإنه يتعين علينا أن نرى المستقبل من منظور سليم لا يخص فئة بعينها ولكنه ينصرف إلى تداول الحقائق الموثقة حتى يكون الولاء مطلقًا لمن يستحقه.

.. إن الذى دفعنى إلى استعراض النقاط السابقة واختيارى هذا الموضوع للكتابة فيه هو ما نشعر به جميعًا من ازدواجية فى حياتنا الفكرية والسياسية والثقافية والاقتصادية. فعلى المستوى الفكرى نتبنى من الأطروحات ما نردده ولا نمارسه، وعلى المستوى السياسى نرفع شعارات غير واقعية لا تعبر عن ما يمكن تحقيقه، وعلى المستوى الثقافى تختلط لدينا الهويات وتمتزج الثقافات على نحو يطغى أحيانًا على الشخصية القومية ونقائها المطلوب، أما الجانب الاقتصادى فحدث عنه ولا حرج، إذ يكفى أن نتذكر هنا أن ما يقرب من ثلاثين إلى أربعين فى المائة من حجم الاقتصاد المصرى فى أكبر دولة عربية - يقع فى إطار الاقتصاديات غير المنظورة أو التى لم يتم تسجيلها، وهى تلك التى نطلق عليها اقتصاديات «بئر السلم»، لذلك تواجه مصر نظامًا ضرائبيًا وجمركيًا يتميز بالتعقيد والتداخل..

من هنا فإن الحديث عن الشفافية المفقودة يبدو أمرًا أساسيًا فى نطاق النظم المنشودة، ولقد أصبح واضحًا أن انعدام الشفافية أمر يؤدى بالضرورة إلى انعدام المصداقية، كذلك فإن إخفاء المعلومات وتأجيل الأخبار وحجب الحقائق كلها أمور تؤدى إلى انتشار الشائعات واختلاف التفاسير وتباين التأويلات فى ظل مناخ ضبابى يقيد الحريات ويدعو إلى حالة من الجمود والقلق، بينما تكون الأخبار الصحيحة والمعلومات الدقيقة دعامتين للإعلام الأمين الذى يصل إلى رجل الشارع بكل وضوح وشفافية؛ فيؤدى إلى ارتياح عام تنتعش فيه الحريات وتزدهر معه الديمقراطية وتحمل كل الأشياء مسمياتها الحقيقية دون مواربة أو إخفاء، وما زلنا نذكر أننا - نحن العرب - قد ظللنا نسمى الدولة العبرية باسم «إسرائيل المزعومة» لعشرات السنين، بينما هى تمارس كل الانتهاكات المتكررة

والسياسات العدوانية والجرائم اليومية، كذلك لا يزال فى ضميرنا شبح لا نعترف بوجوده وهو ما يحدث عند الحديث عن جماعة «الإخوان المسلمين» المنحلة، والتى نعلن فى كل مناسبة أنها جماعة غير شرعية، بينما هى تدخل تحت المسمى الذى تريد لكى تكون جزءًا من واقع سياسى لا يمكن إخفاؤه ولا سبيل لإنكاره.

وإذا تذكرنا الظروف والملابسات التى أحاطت بنكسة يونيو (حزيران) ١٩٦٧م فسوف ندرك دون عناء أن انعدام الشفافية يقف وراء الأسباب الأساسية للهزيمة لأننا غرقنا فى الأحلام ثم جرفتنا الأوهام، فكانت النتائج التى ما زالت آثارها باقية على الأرض العربية حتى اليوم.. وإذا راجعنا ما أحاط بالحرب الأخيرة فى العراق من بداية الغزو - والفترة التى سبقته أيضًا - فسوف ندرك أن غياب الشفافية وانعدام الحقيقة سواء فيما يتصل بوجود أسلحة الدمار الشامل فى العراق أو السعى نحو تطبيق الديمقراطية فى ذلك القطر الحيوى من المنطقة العربية، هى كلها نتيجة لضعف المصداقية وتطويع الحقائق من أجل خدمة أهداف معينة، ولماذا نذهب بعيدًا؟ إن تاريخ القضية الفلسطينية يؤكد هو الآخر أن الفرص الضائعة ارتبطت دائمًا بتراجع الشفافية وإحلال الشعارات العاطفية والعبارات المطاطة بديلاً للفكر الواقعى والنظرة الموضوعية، فما أكثر ما بالغنا فى قوة الطرف الآخر والإقلال من شأننا لخدمة أهداف معينة، كذلك وقعنا فريسة التعميم عند مناقشة مشكلاتنا أو التعرض للمسائل التى ترتبط بقرارات مصيرية تمس مستقبل أجيالنا القادمة.. ولعلى أعطى هنا مثالاً من الحالة المصرية مرة أخرى «فالشأن القبطى» كان دائمًا أمرًا تعوزه الشفافية، حيث لا يجرى الحديث عن الوحدة الوطنية المصرية إلا فى ظل شعارات عامة وأفكار مبهمة، ولكن عندما تم فتح الملف منذ سنوات بشكل علنى وفى وضوح كامل وشفافية معقولة، فإن الأمر تحول من شأن طائفى إلى شأن وطنى عام، وأصبحنا نقترب من الحل الذى يرضى كل الأطراف لأن المعلومات توافرت والحقائق تقدمت والمصداقية ظهرت.

إن خلاصة ما أريد أن أصل إليه هو أن أقول إن النضوج السياسى والتميز الفكرى والتأثير الحضارى، تبدو كلها عوامل أساسية فى تشكيل وجدان الأمم وضمائر الشعوب، وهو أمر لا يتحقق إلا بالوقوف على أرض صلبة أعمدتها الصدق والموضوعية والتجرد، مع الاستناد الكامل إلى الحقائق وحدها طلبًا للشفافية المطلوبة دعمًا للحياة المنشودة.

الفصل الثانى

«ويل لأمة عاقلها أبكم وقويها أعمى»

جبران خليل جبران

مصر.. شعب سنى المذهب شيعى الهوى!

أثارت تصريحات عابرة لرئيس جمهورية مصر العربية ذات يوم حول الشـيعة العرب ردود فعــل غاضبــة وناقدة فى وقت واحــد، وبعيدًا عن هذه التصريحات وأثرها الســلبى بســبب سوء التأويل أو عدم الوضوح - فإننا نقدم من خلال السطور التالية الرؤية المصرية الحقيقية للمسلمين من أتباع المذهب الشيعى عربًا أو غير عرب. فمصر بحق سنية المذهب شــيعية الهوى. إنها البلد الذى اســتقبل آل البيت فى القرن الأول الهجرى واحتفى بهم وكاد يتشــيع لهم حتى اليوم، كما أنها البلد الإســلامى السنى الذى يدرس أزهره الشريف - بقيمتــه التاريخيــة ومكانتــه الدينية - الفقه «الجعفرى» جنبًا إلــى جنب مع فقه أهل الســنة بمذاهبه الأربعة المعروفة. كما أنها مصر التى كانت أول دولة شــيعية فى التاريخ عندما وصل إليها «الفاطميون» من شمال إفريقيا ليؤسسوا الدولة الإسلامية التى رسمت وجه الحياة فى مصر وصاغت تقاليد المجتمع وشكلت قيمه الباقية، ولكى لا تضيع أفكارنا فى زحام هذا الموضوع الذى لا يخلو من حساســية، يجب أن نتخلص منها حتى نؤمن تمامًا بوحدة العالم الإســلامى وشــعوبه دون النظر للفروق المذهبية أو الخلافات الطائفية، فإننا نشير إلى النقاط التالية:

أولا: لا يعرف الكثيرون أن انتشــار الإســلام فى مصر لم يكن دفعة واحدة، بل إن مصر ظلت مســيحية (قبطية) لمدة قرنين كاملين بعد الفتح الإسلامى ولم يصبح الإسلام دين غالبيتها إلا بوصول «الفاطميين» إلى مصر وتأسيســهم لدولتهم، حيث أنشأوا عاصمتهــم الجديدة «القاهرة». وعندما ضغط بعض حكامهم فى جمع الضرائب من المســلمين والجزية من الأقباط حدث تحول كبير للدخول فى الإســلام حتى بُنى الجامع «الأزهر» لكى يكون قلعة للفقه الشــيعى ومركزًا لعلوم الدين، كما أن بعض الخلفاء الفاطميين قد تميزوا أيضًا بغرابة السلوك إلى حد روايات تتحدث عن تقلبات دينية غير مؤكدة، وقد استقدم بعضهم خبرات من أصحاب الديانات الأخرى يهودًا ومســيحيين. إنها الدولة التى استوزرت «موسى بن ميمون» واحتضنت كل مظاهر التحول الفكرى والثقافى لمصر الإســلامية، حتى إننــى أزعم أن صياغة المجتمع

المصرى المتجانس قد اكتملت فى العصر الفاطمى فانعكست بالتالى مظاهر الحياة الشيعية على الطابع الدينى للمصريين: مزارات دينية، أضرحة مقدسة، أولياء لله يتبرك بهم الناس. حماس شديد لأهل البيت الذين طاردهم «الأمويون» بعد عصر الخلفاء الراشدين الأربعة، فضلاً عن الأعياد الدينية والموالد الشعبية والطقوس الإسلامية اليومية التى هى وليد شرعى للحقبة الفاطمية التى حملت أول خلافة إسلامية شيعية إلى مصر العربية، كما أن تعريب اللغة المصرية لم يكتمل إلا عندما قبلت الكنائس اللغة العربية - إلى جانب اللغة القبطية - فى صلواتها إيذانًا بعروبة ذلك البلد الكبير واعترافًا بالثقافة السائدة فيه.

ثانيًا: إن أولياء الله وأضرحتهم الباقية فى مصر تشير بوضوح إلى العصر الفاطمى، حيث وفد هؤلاء الأولياء من المغرب العربى بدءًا من سيدى «أبى الحسن الشاذلى» إلى «السيد البدوى» و«المرسى أبو العباس» و«إبراهيم الدسوقى» وغيرهم، بل إن المدهش أن هناك ضريحًا شهيرًا فى ضواحى مدينة «دمنهور» - وهى المدينة التى شرفت بتمثيلها فى البرلمان المصرى غرب الدلتا وهى عاصمة محافظة البحيرة وتقع على بعد ستين كيلومترًا جنوبى «الإسكندرية»، إن هذه المدينة تضم ضريحًا لـ«أبى حصيرة»، الذى كنا نتصور أنه أحد أولياء الله المسلمين إلى أن تأكدت يهوديته بعد قيام دولة إسرائيل، حيث ظهر شغف اليهود الشديد بزيارته، وهو ما أثار مشكلات متقطعة فى العلاقات المصرية الإسرائيلية، وينتمى صاحب هذا المزار للشمال الإفريقى، وأظن أنه واحد من اليهود المغاربة الذين وفدوا على الأرض المصرية عندما فتحت الدولة الفاطمية الباب لكل الهجرات الدينية التى احتضنتها الكنانة فى سماحة ورحابة ورضا.

ثالثًا: ما زال المصريون ينازعون غيرهم - بحق أو بغير حق - فى أضرحة «الحسين» والسيدة «زينب» والسيدة «عائشة» وغيرهم من الأسماء الجليلة فى تاريخ المسلمين والمسلمات الأوائل، بل إن ذلك الشعب الفقير يضع فى صناديق النذور بالأضرحة الكبرى ملايين الجنيهات سنويًا.. إنها مصر التى امتصت مظاهر الحياة وطقوس الفكر الشيعيين، وإن كانت الدولة الأيوبية قد أطاحت بالخلافة الشيعية الفاطمية ومكنت للمذهب السنى فى «الأزهر الشريف» والمساجد الكبرى فى البلاد، إلا أن

التشـيع ليس غريبًا على مصر والمصريين.. وعندما جاءت الدولة العثمانية السنية وسيطرت على معظم دول الشرق الأوسط والبلقان فإن الدولة «الصفوية» الشيعية فى إيران وقفت أمام المواجهة فى وقت لم تكن فيه الفروق المذهبية تشـكل هاجسًـا وذلك قبل الغزو الاسـتعمارى الغربى الحديث للمنطقة، حتى إن المصريين الذين أخذوا بفقه «أبى حنيفة» عن المذهب السـنى للدولة العثمانية - بحيث أصبح هو فقه القضاء الشرعى والمذهب الرسمى للدولة - لم يتوقفوا عن التشيع لأهل البيت وهو أمر ظل فى ضمير المصريين متوهجًا لا يخبو، مؤثرًا لا يختفى.

رابعًا: لقد عرف «الأزهر» الشـريف إمامًا مسـتنيرًا وفد إلى الجامع «الأزهر» من محافظة البحيرة هو الإمام «محمود شـلتوت» شـيخ «الأزهر» الذى توفى عام ١٩٦٣م مثلما وفـد قبله مـن ذات المحافظة إلى ذلك الجامع العريق مفكـر عظيم آخر هو رائد المصلحيـن وفخر الدعاة الإمام «محمد عبده»، وسـوف يذكر التاريخ الإسـلامى للإمام «شـلتوت» أنه هو الذى أصدر فتواه الشهيرة فى مطلع الستينيات من القرن الميلادى الماضى، والتى سـاوى فيها بين أهل السـنة وأهل الشيعة فى الإسلام، واعتبـر الفروق المذهبية بينهمـا ثانوية لا تمس جوهر العقيدة ولا شـريعة الدين الحنيـف، ومن يومها دخل الفقه الجعفرى «الجامع الأزهر» من جديد لكى يقف إلى جانب فقه أهل السـنة فى تطور غير مسبوق لمركز إسلامى يدرس شريعة الله دون تفرقـة بين مذهب وآخر، كما أننا يجب ألا ننسـى أن القاهرة قد احتضنت لسـنوات طويلة مكتبًا رسـميًا للتقريب بين المذاهب الإسلامية أشرف عليه الإمام «القمـى» وهو إمام شـيعى عاونه أئمة من أهل السـنة، أذكر منهم الشـيخ «عبد العزيز عيسى» الذى أصبح وزيرًا لشئون الأزهر فى السبعينيات من القرن الميلادى الماضى، وهكذا نجد أن مصر كانت دائمًا سباقة فى مد يدها السنية لأشقائها من أتباع الفقه الشيعى امتدادًا لتاريخها واحترامًا لدورها.

خامسًـا: إن أفـراح المصريين فـى مطلع الأربعينيات من القرن الميـلادى الماضى بزفاف الأميرة «فوزية» ابنة الملك «فؤاد» وشـقيقة الملك «فاروق» وسـليلة العرش السنى للأسـرة العلوية إلى شـاه إيران الشـاب «محمد رضا بهلـوى» امبراطور الدولة الإيرانيـة الشـيعية، إنما تعكس فى حد ذاتها ذلك الشـعور المطلق بالمسـاواة الكاملـة بيـن المذاهب قبل العروش، وبوحدة الإسـلام قبـل التيجان، وما زال

الشعب الإيرانى يحمل للمصريين مشاعر دفينة من التقدير والحب لمستها بنفسى من زيارة للعاصمة الإيرانية منذ أعوام، حيث اكتشـفت أن حجم مصر فى العقل الإيرانى أكبر بكثير مما كنت أتصور، وذلك برغم عدد من الخلافات السياسـية والتباينـات فى المواقـف تجاه بعض القضايا الإقليمية، ومـا زلت أذكر العبارة الشهيرة التى قالها الرئيس الإيرانى السابق «رافسنجانى» للكاتب المصرى الكبير الأسـتاذ «محمد حسـنين هيكل»: إنه يتطلع إلى يوم يـزور فيه صحن «الأزهر الشـريف» اعترافًا بمكانة هذه المؤسسة الإسلامية الكبرى ونشأتها التاريخية فى ظل الدولة «الفاطمية» الشيعية.

.. هذه سياحة عابرة فى موضوع له أهميته وأيضًا توقيته، إذ إن محاولة إذكاء الصراع بين الشيعة والسنة هى عملية دخيلة على الإسلام ولا يجب الانجراف وراءها، فالغرب هو الـذى يغذيها منذ البداية حتى إن هناك مـن يقول إن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول تمكين الشـيعة فى العراق كرد فعل لتمكين بريطانيا للسنة هناك مع بداية العصر الملكى، عندما تربع على عرش الرافدين أبناء وأحفاد الشريف «حسين»، ولكن الأمر لدينا يختلف، فنحن نرى العراق وحدة متكاملة لا فرق فيه بين شـيعى وسـنى أو عربى وكردى أو مسلم ومسيحى، فالعراق للعراقيين بغض النظر عن كل هذه الاختلافات الطائفية أو القومية، كما أن المواطنـة يجب أن تكون هى المعيار الوحيد فـى تحديد هوية من ينتمون لذلك الوطن العراقى العريق، ونحن فى مصر لا نهتم كثيرًا بالحديث عن الفروق بين الشيعة والسنة بل ولا نراهـا ولا نفكر فيها، كما أن إيران الشـيعية تتمتع لدى المصريين برصيد ضخم ليس أوله المصاهرة الملكية الشهيرة وليس آخره إيواء مصر للشاه فى محنته - بغض النظر عن أخطائه وخطاياه إلا إنه يبقى فى النهاية حاكمًا سـابقًا لدولة إسـلامية كبرى - ثم دفنه فى مقبرة ملوك الأسـرة العلويـة فى قاهرة «المعز»، ذلك الخليفة الفاطمى الشـيعى الذى أسـس العاصمة المصرية وبنى أزهرها الشـريف، لذلك فإن تضخيم نقد الموقف المصرى من الأشقاء العرب ممن ينتمون إلى المذهب الشيعى هو أمر يثير الدهشة؛ لأن مصر بمآذن مساجدها وقباب أضرحتها وموالد أوليائها وطقوس شهر رمضان فيها والسبيكة الاجتماعية لشـخصيتها لا تبدو بعيدة عن المذهب الشـيعى أو متحفظة تجاهـه ناهيك عن أن تكون معادية له، ألم أقل - ومنذ سنوات - إن مصر تضم شعبًا متماسكًا (مسلموه سنيو المذهب شيعيو الهوى)؟!

«خاتمى» فى الأزهر.. خطوة صائبة

إنها زيارة جاءت فى وقتها تمامًا، فالغيوم كانت تتجمع فى الأفق والفتنة تنمو سـريعًا والطائفية البغيضة تطل بوجهها الكئيب على العالمين العربى والإسـلامى، حتى خرجت دعوة واعية من المجلس الأعلى للشـئون الإسـلامية فى مصر إلى الرئيس الإيرانى السابق السـيد «محمد خاتمى»، المعروف باعتداله الفكرى ووسـطيته الدينيـة ومكانته الدولية، لحضور المؤتمر السـنوى للمجلس فى القاهرة وسط حشد من علماء المسلمين من كل أرجاء الدنيا، وبحضور عدد من القيادات المسيحية المرموقة يتقدمهم البابا «شنودة الثالث» بابا الأقباط الأرثوذكس الذين يمثلون أكبر تجمع مسيحى فى الشرق الأوسط، وقد أقبل الرئيس «خاتمى» على مصر بسماحته المعروفة وبشاشته المعهودة على نحو دفعنى لمتابعة ما يقول ورصد ما يفعل والتحاور معه؛ لأن الرجل قد جمع بين القيادة الروحية و الزعامة السياسية، كما اتسمت فترة رئاسته للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالاعتدال النسبى والرؤية المتوازنة مع فتح جسـور المودة مع معظم الأطراف، وأذكر أننى زرت «طهران» منذ سـنوات قليلة ممثلاً لمصر فى مؤتمر حاشـد لدعم الانتفاضة الفلسطينية والتقيت طويلاً مع السيد «محمد علـى أبطحـى» نائب رئيس الجمهورية حينذاك، وكان يقـول لى فى كل لقاء إن الرئيس «خاتمى» يضع فى مقدمة أولويات فترة رئاسته هدف تحسين العلاقات وتدعيمها مع الدول العربيـة وفى مقدمتها مصر، ولفت نظرى أثناء الزيارة أن معظم المعلومات التى تصلنا عن إيـران تأتى مغلوطة إلى حد كبير، وفيها انتقاء تحكمى من أجل التشـويه العمدى لصورة إيـران الدولـة وليس فقط إيران الثورة، فقد رأيت المـرأة الإيرانية تجلس معنا حول موائد الحوار فى ندية واحترام، ولاحظت أن الأقليات المسـيحية بل واليهودية تتمتع بحريتها على نحو لم يكن متوقعًا، كما أن إيران تمتلك ثانى صناعة سـينما متميزة فى آسـيا بعد الهنـد، ولديها واحد من أكثر برامج تنظيم الأسـرة انضباطًـا ونجاحًا، لذلك تكونت لديّ قناعة بأنه يتعين علينا أن ندرس إيران بشكل مباشر وألا نكتفى بما يصلنا عنها من طرف ثالث، ولقد تذكرت - وقلت ذلك للرئيس «خاتمى» فى القاهرة - أننى قلت فى محاضرة لى عند افتتاح الموسم الثقافى لنادى «الجسرة» فى «الدوحة» عام ١٩٨٨م بدعوة من الصديق

«يوسف درويش» رئيس ذلك النادى وقتها، قلت صراحة وأمام جمع كبير من مثقفى الخليج العربى: إن إيران يجب أن تكون قوة مضافة للعمل العربى المشترك وليست خصمًا منه أو عبئًا عليه، لذلك أزعجنى كثيرًا كما أزعج الملايين معى أن نتحدث عام ٢٠٠٧م عن الصراع الشيعى السنى وكأن أربعة عشر قرنًا لا تكفى لرأب الصدع والتئام الجراح التى عرفها الربع الثانى من القرن الأول الهجرى، عندما استقبلت مصر وغيرها من الأقطار الإسلامية الجديدة فلول أهل البيت النبوى الشريف ممن تعقبتهم سيوف بنى أمية بعد استشهاد الإمام «على» وولديه «الحسن» و«الحسين». وقد تميز الشعب المصرى بعد ذلك بفهمه العميق للتراث الشيعى الذى صنعته الدولة الفاطمية عندما شيدت الأزهر الشريف لكى يكون قلعة للتشيع الذى اعتنقته تلك الدولة القادمة من شمال إفريقيا، ولا يغيب عن بالنا أن المصريين مغرمون بمزارات أهل البيت وأضرحة أولياء الله، كما أنهم يحتفلون بيوم «عاشوراء»، ويتشكل الجانب الاجتماعى لإسلامهم من خلال ما ترسب فى أعماق الذاكرة المصرية من الحقبة الفاطمية بما لها وما عليها، ولقد أثارت زيارة الرئيس الإيرانى السابق لمصر خواطر عديدة، خصوصًا وأننى حرصت على الاستماع لمحاضرته فى الأزهر الشريف بحضور الإمام الأكبر مع حشد ضخم من قيادات الأزهر وعلمائه وطلابه، وكان رائعًا أن يأتى اللقاء فى قاعة رمز التنوير والتجديد إمام الإصلاح الشيخ «محمد عبده»، كما حرصت أيضًا على حضور لقاء ضيق آخر فى حوار محدود تحدث فيه الرئيس «خاتمى» وحضره رئيس هيئة صيانة الدستور فى إيران إلى جانب الإمام «التسخيرى» المسئول عن ملف التقريب بين المذاهب الإسلامية، ولقد دار الحديث صريحًا وقويًا باللغة العربية فى مجمله وبالفارسية أحيانًا فى ظل وجود المترجم، ولى الآن عدد من الملاحظات يدور بعضها حول توقيت الزيارة ومكانها، والبعض الآخر يدور حول التأثير الإقليمى لإتمامها فى هذه الظروف:

أولاً: إن التقريب بين المذاهب الإسلامية خصوصًا بين السنة والشيعة أمر استحوذ على اهتمام علماء مصر وإيران منذ الأربعينيات من القرن الماضى، عندما نشأ مكتب تقريب المذاهب الإسلامية فى القاهرة برعاية شيخ الأزهر حينذاك الإمام «عبد المجيد سليم»، وأسهم فيه الإمام «القمى» من إيران والشيخ «عبد العزيز عيسى» من مصر وغيرهما من أصحاب الفضيلة والسماحة من

علماء الإسلام السنة والشيعة، بجهود مستنيرة جرى تتويجها بالفتوى الشهيرة للإمام «محمود شلتوت» شيخ الأزهر الراحل والتى أصدرها منذ قرابة نصف قرن وساوى فيها بين فقه أهل السنة بمذاهبهم الأربعة وأهل الشيعة الاثنا عشرية، ومنذ ذلك الحين دخل الفقه «الجعفرى» إلى الأزهر الشريف جنبًا إلى جنب مع المذاهب الأخرى التى يجرى تدريسها باحترام متبادل ومساواة كاملة، ولقد شرح لنا «آية الله التسخيرى» تاريخ تلك الجهود بعلم واسع ورؤية ثاقبة فى حضور الوكيل السابق للأزهر الشريف الشيخ «محمود عاشور»، الذى خطب الجمعة فى مسجد جامعة «طهران» أثناء زيارة وفد الأزهر الشريف للعاصمة الإيرانية منذ سنوات قليلة.

ثانيًا: إن أحداث العراق الدامية - خصوصًا مع انتهاء المواجهة القتالية بين «حزب الله» وإسرائيل فى يوليو (تموز) ٢٠٠٦م - قد أفرزت مؤامرة كبرى لضرب وحدة المسلمين من خلال إشعال الفتنة الطائفية بين أبناء بلاد الرافدين من الشيعة والسنة، وهو أمر انتشرت عدواه بسرعة فى العالمين العربى والإسلامى، على نحو صدرت خلاله تصريحات متطرفة من الجانبين وأقوال غير مسئولة تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلفائهما دوليًا وإقليميًا، ولقد لفت نظرى ما قاله السيد «محمد خاتمى» فى جامعة الأزهر عن ضرورة تجاوز هذه الخلافات الطفيفة ووأد المؤامرة فى مهدها، مشيرًا إلى ابتعاد روح الإسلام الصحيح عن ظاهرة الاستبداد السياسى بل ومقاومتها فى كل العصور، ثم توجه إلى الأزهر الشريف بكلمات طيبة للغاية دعا فيها إلى استعادة دوره فى القيادة الروحية للمسلمين والحفاظ على تراثهم الدينى والحضارى واللغوى، وقد استقبلت كلماته من جموع الأزهريين بالحفاوة البالغة والاهتمام الشديد.

ثالثًا: لقد تحدث الرئيس الإيرانى السابق عن حوار الحضارات والاحترام المتبادل بينها وضرورة التوقف عن المفاضلة بين مظاهرها باعتبارها ميراثًا إنسانيًا مشتركًا ولا غرو فى ذلك، فهو صاحب المبادرة الشهيرة باعتبار عام ٢٠٠١م عام «حوار الحضارات»، وهى المبادرة التى طرحها عندما كان رئيسًا للجمهورية الإسلامية الإيرانية، لذلك لم يكن غريبًا أن تتضمن محاضرته فى الأزهر الشريف

إشارة إلى أهمية إعلاء العقل فى الإسلام وضرورة التفكير باعتباره فريضة إسلامية مـع الابتعاد عن التطرف والتشـدد بغير مبرر والغلو بلا سـبب، وقد تجلت فى حديث ذلك الإمام الشـيعى المستنير روح التسـامح واتساع الأفق ورحابة الصدر والرغبة فى التعايش السلمى بين الأمم والشعوب.

رابـعًا: لقد طرحت على الرئيس الإيرانى السـابق فى الجلسـة المصغرة بحضور عدد من كبار علماء السنة والشيعة ضرورة الاهتمام بالخطاب السياسى والدينى، وضربت له مثالاً بإنكار وجود المحرقة اليهودية أو «الهولوكست» على نحو لا يفيدنا فى شىء بل قد يفتح علينا أبوابًا جديدة للصراع لسنا فى حاجة إليها؛ فليس هناك مـا يمنـع من أن نعترف بالمعانـاة التى تعرض لها اليهود علـى يد النازى فى أوربـا ثـم نضيف إلى ذلك أن إسـرائيل تمـارس هى الأخرى نوعًـا جديدًا من «الهولوكوسـت» ضد الفلسـطينيين والعرب، ولعل قضية قتل الأسرى المصريين بعـد وقف إطـلاق النار فى حربى ١٩٥٦م و١٩٦٧م دليل يؤكد ذلك، ويجب أن أعترف أن الرئيس الإيرانى السـابق اسـتقبل حديثى بصبر وسـماحة، وقال لى فى نهايته إنه يود مزيدًا من الحوار بيننا، وجدير بالذكر هنا أن الرئيس السابق السيد «محمد خاتمى» قد قام بتصحيح بعض التصريحات الإيرانية المتطرفة التى صدرت فى الشهور الأخيرة أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية.

خامسًـا: إن الـذى يعنينى من هذه الزيارة المهمة فى ذلـك التوقيت ذى المغزى هو أنها كانت واضحة وقوية، حيث اسـتقبل الرئيس المصـرى الضيف الإيرانى الكبير على إفطار عمل فى بداية زيارته لمصر.. وقد أسـعدنى ما ذكره الشـيخ «محمود عاشور» وكيل الأزهر السابق من أن الخلافات بين السنة والشيعة لا تتجاوز ٥ ٪ من اجتهادات الفقهاء، مرددًا أن الشـيعة والسـنة يؤمنـون بإله واحد ويدينون بدين واحد ويشـتركون فى رسالة النبى محمد ﷺ وكتاب الله (القرآن الكريم)، ولا يختلفون فى الأركان الخمسة الأساسية للإسلام.. وبناءً عليه فإن ما عدا ذلك لا يبدو مبررًا على الإطلاق للخلافات الدينية أو الصراعات المذهبية التى يسعى الغرب إلى إشـعالها فى هـذه الظروف الملتهبة، حسـبما اعترف بذلك كاتب أمريكى مشهور وهو «سيمور هيرش»، ولقد عقبت أثناء جلسة الحوار تعليقًا على

ما قاله الشيخ «عاشور» في حضور الرئيس السابق «محمد خاتمى»، حيث دعا إلى أن تكون صلاة المسلمين من شيعة وسنة متاحة لكل منهم بلا تخصيص فى مساجد منفصلة فكلها بيوت الله تجمع المسلمين بلا تفرقة، خصوصًا وأنه لاحظ أثناء أدائه لصلاة الجمعة فى مسجد «واشنطن» أن الشيعة يصلون وحدهم فى مكان آخر، وهنا قلت إنه ليس هناك ما يمنع أن تكون هناك مساجد للسنة وأخرى للشيعة بشرط جواز أداء كل أصحاب مذهب للفريضة الإسلامية الأولى فى مسجد الفئة الأخرى إن اقتضت الظروف دون تزمت أو تعنت، ولتبقى الأضرحة والحسينيات والمزارات والعتبات المقدسة إلى جانب المساجد الكبرى ميراثًا إسلاميا شامخًا على مر العصور.

.. إن الملاحظات الخمس السابقة لا يجب أن تؤخذ من منظور دينى فحسب، بل يجب أن تكون لها أبعادها السياسية وآثارها المباشرة على وحدة المسلمين والعرب فى هذه الظروف الحافلة بكل أسباب التوتر والاضطراب، ولنمضى جميعًا نحو رؤية مشرقة للإسلام الحقيقى الذى لا يستعدى الآخر ولا يسمح بوجود ثغرات لشق صفوف أتباعه.. إنه إسلام الدعوة بالحكمة، والموعظة الحسنة، والابتعاد عن عوامل الفرقة والخلاف والعداء.

❑❑❑

الإصلاح ضرورة تاريخية

كتب «ابن المقفع» حول «فضل الأقدمين» وتباكى منذ مئات السنين على الأخلاق الضائعة والقيم الغائبة والفضيلة المفقودة.. وقال إن الأجيال الجديدة لا تحترم التقاليد ولا تعرف المروءة ولا تؤمن بما يجب أن يكون عليه الإنسان السوى، تذكرت ما قاله «ابن المقفع» منذ عدة قرون وأنا أتابع الحملة التى تقودها بعض الأجيال القديمة على الأجيال الجديدة من شباب الأمة العربية، حيث يرمونهم بالسلبية والتقاعس وضعف الانتماء، بينما الأمر فى ظنى يختلف عن ذلك، فالأجيال الجديدة تملك بدائل أخرى من الوعى التقنى والفطنة العامة التى لم تكن متاحة لأجيالنا التى سبقت، فإذا كنا نعيب عليهم ضعف الاهتمام بالحياة العامة أو التراجع عن الانخراط فى الجدل السياسى أو متابعة الشأن القومى، إلا أننا يجب أن نعترف أن عصر «الإنترنت» قد أوجد بدائل أخرى تعطى ميزات للأجيال الجديدة تعوض بها تلك الصفات السلبية التى ننعتها بها من حين لآخر. فالمسافة الفكرية والثقافية بل والتعليمية بين الشاب العربى والشاب الأمريكى أو الأوربى أو اليابانى تبدو ضيقة للغاية أو ربما معدومة فهم جميعًا يستخدمون «الكمبيوتر» ويدخلون على «الإنترنت» ويتمتعون بالمعلومات نفسها، كما أن السماوات مفتوحة لهم بالقدر نفسه والفضائيات من كل الثقافات، واللغات أصبحت فى متناول الجميع، كذلك فإن الجيل القديم يحاول أحيانًا استخدام الشعور الأبوى الزائد لقمع حركة الأجيال الجديدة بل والمصادرة على مبادراتها غير التقليدية، حيث يتغنى الآباء بأمجاد وهمية ويرفعون شعارات نظرية فى محاولة لوضع الأبناء أمام مأزق لا مبرر له على نحو يصل أحيانًا إلى حد السماح لنا بالحديث عن صراع الأجيال، ولعلنا نفصل الآن ما أوجزناه وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن أكثر من ثلثى السكان فى العالم العربى ودوله المختلفة ينتمون إلى شرائح عمرية تقل عن الخامسة والثلاثين، وإذا أخذنا النموذج المصرى - على سبيل المثال - فإن ما يقرب من السبعين بالمائة من السكان لم يعيشوا أيام حرب أكتوبر (تشرين) ولكنهم سمعوا عنها، كذلك فإن الأجيال الجديدة من الشباب المصرى تنظر إلى «عبد الناصر» - من الناحية الشكلية على الأقل - بمنظارهم نفسه إلى الملك «فؤاد»

أو الخديو «إسماعيل» أو «محمد على» باعتبارهم حكامًا رحلوا، فهم يقرأون عنهم عن بعد ولا يتذوقون فى الغالب حماس تلك الفترة ولا يدركون ظروف تلك المرحلة، كما أن نصف المصريين على الأقل يعرف عصر «السادات» من المنظور ذاته، فضلاً عن أن اهتمامهم بالتاريخ السياسى للوطن يبدو محدودًا للغاية، والقياس وارد بالنسبة للشعوب العربية الأخرى وحكامها الراحلين وأنظمتها السابقة، ولعل ذلك كله يعكس جزءًا من أزمة الشباب العربى الذى سمع ولم ير، وقرأ ولم يعش، إنها أزمة معروفة فى كل الأمم والحضارات يمكن تلخيصها فى غياب عامل المعاصرة وافتقاد القدرة على التقييم المباشر للشخوص والأحداث والظروف.

ثانيًا: إننى وغيرى - كثيرون - نشعر بالصراع المكتوم بين الأجيال وحرمان الجديد منها من مواقع السلطة أو مراكز اتخاذ القرار، بل إننا نقرر لهم أحيانًا ما يجب أن يفعلوه فى وصاية مستمرة يجب أن تتوقف، ومرة أخرى فإننا لو تأملنا الشرائح العمرية لمتخذى القرار فى عدد من الدول العربية لوجدنا أن إقصاء الشباب واضح وأن التمسك بالمقاعد مستمر، لذلك فإن إحساس الأجيال الجديدة بقدر لا بأس به من الحرمان والضغط والقهر هو أمر وارد يشعر به كل المعنيين بالشأن العام فى عالمنا العربى.

ثالثًا: إن ألف باء الإصلاح يعتمد على التوازن بين الأجيال، فالحياة مِزاج من حكمة الكبار وحماس الشباب، كذلك فإن روح المبادرة بل والمغامرة لدى الأجيال الجديدة إنما تمثل الوقود المطلوب للحركة الطبيعية للتاريخ وفلسفة التطور الإنسانى المعتاد، كذلك فإننا يجب أن ندرك أن أصحاب المستقبل هم الأحق بأن يقرروا له وأن يحددوا المسار إليه، أما تجاهلهم وإغفال قيمتهم أو تهميش دورهم فإن ذلك يؤدى إلى ترهل النظم القائمة وشيخوخة القيادات المسيطرة واختفاء الدماء الجديدة، كما أنه يعطل مبدأ تداول السلطة ويوقف دوران النخبة ويجمد القيادات، والأمثلة على ذلك متاحة فى عالمنا العربى لمن يتأمل الساحة القومية فى مجملها.

رابعًا: إن أخطر ما تتعرض له أمة هو أن تطفو على السطح مشاعر الثقة المفقودة بين أجيالها المتعاقبة وأن يصاب شبابها بالإحباط، وأن يشعر بأنه ليس شريكًا

حقيقيًا فى صنع القرار ولكنه مجرد متفرج، وذلك نتيجة طغيان جيل أو جيلين على الأجيال التالية، ولقد عالجت دول كثيرة هذه الظاهرة من خلال تطعيم القيادات العليا على كل المستويات بعناصر شابة، وضخ دماء جديدة إلى ساحة العمل الوطنى بكل مستوياته، ولعلنا نتذكر هنا أن قيادات تاريخية كبرى بدأت مسارها فى سن مبكرة وحققت نجاحات باهرة ودخلت التاريخ من أوسع أبوابه وهى فى مستهل العمر، ونحن لا نجادل هنا فى أهمية الخبرة، ولكننا نزعم أيضًا أن العمر ليس هو المعيار الوحيد لتبوؤ المناصب وتحمل المسئوليات.. أقول ذلك بعد رحلة أربعين عامًا فى الحياة العامة آمنت خلالها أن القرار السليم لا يرتبط بشريحة عمرية قدر ارتباطه بنوعية التعليم وطبيعة التربية.

خامسًا: إن طول مدة القيادات فى مواقعها والمسئولين فى مناصبهم يؤدى بالضرورة إلى حالة من حالات فقدان الحماس وضعف الشهية للابتكار أو روح المبادرة فى اتخاذ القرار، كما أنها تصيب المجتمع بحالة من الجمود وتجعل النظم راكدة وغير قادرة على ميلاد جديد، وذلك كله يتعارض مع فلسفة الإصلاح ومفهومه ولا يتمشى مع الجهود التى تبذلها عناصر شابة تحاول اقتحام الحياة فى شجاعة وجسارة وثبات.

.. هذه ملاحظات عامة لتوصيف الظاهرة التى تسيطر على الأوضاع فى الدول التى تعانى من المصاعب الضخمة والمشكلات المتراكمة وتنتظر الإصلاح على كافة الأصعدة والمستويات، ولا أظن أن ذلك الإصلاح يمكن أن يتحقق فى ظل أوضاع معكوسة تجعل من ذلك المصطلح الخطير مجرد غطاء لديمومة الأوضاع واستمرار سيطرة الأجيال المغادرة على مقدرات الأجيال القادمة، وأحسب أن الارتباط بين الإصلاح الذى نريده والواقع الذى نعيشه هو ارتباط عضوى متلازم، بل إن دور الأجيال الجديدة هو جزء لا يتجزأ من حركة التاريخ ومسيرة التطور، فإذا كان الإصلاح يسعى لإحداث نقلة نوعية فى المجتمعات فإن البداية تكمن فى محاولة إحداث التوازن بين الأجيال المختلفة والتوزيع العادل للمسئوليات بين الذاهبين والقادمين، لذلك فإننى أطرح تصورنا للمنهج الإصلاحى الذى يبدو ضرورة تاريخية بسبب ارتباطه بحركة الأجيال من خلال الأبعاد التالية:

- إن نظم التعليم وأنماط التربية فى الأقطار العربية مسئولة مسئولية مباشرة عن تكوين الخلفية الثقافية والعقلية القادرة على صياغة الأوضاع المتغيرة فى عالم يموج بكافة التيارات من مختلف النظريات، وهو أمر يلقى بالعبء الأكبر على صانع القرار السياسى

الذى ينبغى عليه أن يوائم بين كافة الاعتبارات وأن يجعل لحماس الشباب مكانًا مساويًا لهدوء الكبار.

- إن الإصلاح عملية واعية ذات أبعاد تنموية تعطى الفرص المتكافئة للجميع وتستوعب كافة الأعمار وتدرك أهمية التدريب السياسى، كما تحمل الأجيال الصاعدة لمسئولياتها لأن الغد امتداد لليوم مثلما كان اليوم امتدادًا للأمس. فالتواصل بين الأجيال ركن أساسى فى عملية الإصلاح وفى جوهر التنمية البشرية بكل جوانبها، وقد لاحظت من مشاركتى فى الاختبارات الشفهية للدبلوماسيين الجدد فى وزارة الخارجية المصرية والمرشدين الأثريين فى وزارة السياحة أن هناك ميزات بديلة لكل ما نتحدث عن غيابه لدى الأجيال الجديدة بحكم منطق العصر وروح التطور.
- إن فكر الإصلاح يختلف عن أسلوب الثورة، فالإصلاح عملية تدريجية تحتوى كافة المستويات العمرية وليست عملاً فجائيًا يرتبط بانفعال الشباب أو فوران الشرائح الوسطى من العمر التى تقود الثورات غالبًا ولا تتبنى التوجهات الإصلاحية بسبب نفاذ الصبر وقلة الخبرة، من هنا تبرز أهمية الإصلاح باعتباره تجسيدًا لحالة الانصهار والتفاعل بين الحكمة والحماس، بين الخبرة والحيوية، بين الحاضر والمستقبل، لذلك فإن أجندة الإصلاح تضع فى أولوياتها الاستفادة من طرفى المعادلة العمرية.

.. إن الرسالة التى نريد أن نبعث بها من خلال السطور السابقة هى أن حيوية الإصلاح ودينامياته المختلفة ترتبط كلها بمنظور تاريخى يؤمن بضرورة التقدم والاتجاه نحو الأفضل، بدليل أن الحياة تزداد سهولة مع حركة الزمن ولا يمكن أبدًا إيقاف عجلة التاريخ انحيازًا لجيل معين أو محاباة لجيل آخر، فالكل يدرك أن كل جيل أفضل من سابقه، والاعتراف بهذه الحقيقة يؤكد فى الوقت ذاته الدور البناء الذى يقوم به الجيل السابق للجيل اللاحق، فالفضل يرجع للجيل الذى ربّى وبنى وليس فقط الجيل الذى حصد وجنى، ونحن لا نشك أبدًا بهذا المنطق فى القول الذى يرى أن الحياة تتجه دائمًا للأفضل وأن الإصلاح هو بحق ضرورة تاريخية.

❑❑❑

هل نحن بحاجة إلى «أتاتورك» عربى؟!

ظلــت تركــة «الرجل المريض» مثار اهتمام أوربا والعالم لأكثر من قرن كامل ثم انهارت الإمبراطورية العثمانية لتضع نهاية لآخر دولة للخلافة الإســلامية، وقد تعددت النظريات وتباينت التفسيرات فى أسباب سقوطها وأطل التفسير «التآمرى» للتاريخ ليتصدر التحليلات المرتبطــة بانهيــار دولــة «آل عثمان». فرأى كثيــر من المؤرخين المســلمين أن «مصطفى كمال أتاتورك» ابن اليهودية – فى زعمهم – القادم من إقليم «سالونيك» قد لعب ذلك الدور الضخم فى تصفية تلك الإمبراطورية الإســلامية، مســتغلاً وضعها السيئ ليدق آخر مسمار فى نعشــها ويحيلها إلى دولة أوربية شــبه غربية متنكرًا لجغرافيتها الآسيوية ولتاريخها الإسلامى، وقد كان لحركته أصداءٌ ضخمة على مستقبل الشرق الأوسط و«البلقان»، خصوصًا عندمــا اعتمد «أتاتورك» الأبجدية اللاتينية فى كتابــة اللغة التركية وألغى الطربوش غطاء الرأس، واعتمد مبادئ العلمانية فلســفة للدســتور التركى، وجعل من الجيش حارسًا أمينًا ومخلصًا لتلك المبادئ، وقد لاحظت من زياراتى «لإســطنبول» و«أنقرة» أن المرء يســتطيع هنــاك أن ينتقــد الحكومة وأن يختلف مع رئيس الدولة. أما إذا تطرق الحديث إلى اســم أبى الأتراك «أتاتورك» أو المبادئ الفلسفية التى قامت عليها حركته فإنه يواجه فورًا بحزم لا حدود له، فكل شىء ممكن إلا المساس بالرجل الذى يعتبرونه صانع تركيا الحديثة إلى الحد أن الســاعة الضخمة ما زالت تقف عقاربها فى أكبر قصور الدولة عند لحظة رحيل «أتاتورك»، وهم يقفون حتى اليوم فى ذلك التوقيت من كل عام دقيقة حدادًا على وفاته، ولقد أردت من هذه المقدمة أن أتســاءل: هل وصلت حالة التردى العربى والعجز القومى إلى شــىء يشبه عقود النهاية للدولة العثمانية؟! مع الفارق الكبير فهى كانت إمبراطورية متحدة ولو شــكليًا، أما الأمة العربية فهى دول مختلفة ونظم متباينة بل وأحيانًا فلســفات متنافرة، ومع ذلك يظل السؤال مطروحًا: هل نحن بحاجة إلى من يقود الأمة نحو الحداثة ويأخذ بيدها تجاه المعاصرة ويفض الاشتباك القوى بين الدين والسياسة فى معظم دولها؟! إننــى برغــم ملاحظاتى – أنا وغيرى – على دور «مصطفى كمال أتاتورك» وأهدافه المعلنة وغاياته غير المعلنة أتســاءل مرة أخرى: هل نحن بحاجة إلى تحول فلســفى فى المنطقة

العربية حتى ولو لم يكن له رمز شـخصى مثل «أتاتورك»؟! أو بسـؤال آخر: هل نحتاج إلـى «محمـد على» جديد مثل ذلك الذى تخلص من المماليـك فى مصر وأقام فيها الدولة الحديثة، وهل العلمانية تعبير يناقض الإيمان ويتعارض مع القومية؟!

إننا لكى نجيب على ذلك كله فإننا نستعرض الأمر برمته من خلال الملاحظات الآتية:

أولاً: إن العلمانية كلمة كريهة فى قاموس العربية وقد تكون مظلومة أيضًا، وهى ترتبط فى ذهن العامة بإبعاد الدين عن سياسة الحكم، وقد ترتبط فى ذهن بعض بسطاء الناس بما هو أشـد وأفـدح فيربطون بينها وبين الإلحاد أيضًـا، بينما الكلمة فى مدلولها العلمى لا تشـير إلى شـىء من ذلك، ولكنها تقترب فقط من مفهوم إبعاد القرار السياسـى عـن الصبغة الدينية، وهو أمر لا يتعارض مع الأديان ولا يشـير إلى ما يمكن أن يؤدى إلى «الزندقة» أو رفض الجانب الروحى للعقائد السماوية، فهناك شعوب مسلمة صادقة فى إسلامها ومؤمنة مخلصة فى إيمانها، ولكنها فى الوقت ذاته تفصل ما بين الدين والسياسة وتؤمن بأن «ما لله لله وما لقيصر لقيصر».
فالعلمانية تقليد سياسـى مستمد من تراث أوربا الحديثة بعد ظهور الدولة القومية والفصل بين السـلطتين الروحية والزمنية أى سـلطة «البابا» فى جانب وسـلطة «الإمبراطور» فى جانب آخر.

ثـانـيًا: إن تشـابه الظروف بين الحالة العربية الآن والحالة التركية قبيل وصول الغازى «مصطفـى كمال» تثيـر طبيعة الظروف المحيطة بميلاد الدولـة القومية والخروج مـن عبـاءة الدولة الدينية، ومع ذلك فنحن ندرك يقينًـا طبيعة الفروق التى تميز كل حالة على حدة، فلقد كان الأتراك يحكمون مسـاحات شاسعة ودولاً متعددة يربط بينها فى الغالب خيط واحد هو خيط الإسـلام وتأثيره القوى على الشـعوب المحيطـة، ومع ذلك تظل هناك تناقضات التخلف والتقدم، الأصالة والمعاصرة، التـراث والحداثة، وهذه المفردات تنطبق على طبيعة الأوضاع المتناقضة فى كل من تركيا العثمانية والأمة العربية فى السنوات الأخيرة.

ثـالثًـا: إذا كانت الرابطة الرسمية فى دولة الخلافة هى دينية بالدرجة الأولى فإن المشروع العربى الراهن يبدو إسـلاميًا هو الآخر، فالفكر القومى يتراجع والتفسـير الدينى لكل حقائق الحياة هو الذى يتقدم، وهناك أكثر من دولة عربية مهددة بالدخول

في دائرة العنف سواء أكان فكريًا أم سياسيًا أم ثقافيًا، ونحن لا ننسى أن سقوط دولــة الخلافة العثمانية على يد «أتاتــورك» قد أدى إلى ميلاد «جماعة الإخوان المســلمين» فى مصر وتكريس حركة الإســلام السياســى بديــلاً لدولة الخلافة المنهارة.

رابعـًـا: إن المجتمعيــن التركى العثمانى والعربى الحالى كلاهمــا عاش فترة جدل حول الأخــذ بالمبــادئ الدينية فى الحكم، وتحديد مدى صلاحية العلمانية كفلســفة للفصل بين ما هو دينى وما هو زمنى، والواضح أن ذلك الانقسام فى الحالتين قد انعكس على صورة المجتمعيــن التركى والعربى أمام المجتمع الدولى كله، ولقد قــرأت مؤخرًا مقالاً فى صحيفة غربيــة يتباكى فيه كاتبه على الدولة العثمانية، ويقول إنها كانت تجمع شــتات الشرق الإسلامى وتحمل عن الغرب عبء ضبط الأمور وانتظام المجتمعات وسلامة العلاقات بين الإسلام والغرب، وقد يكون فى قول من كتب شــىء من الصحة، ولكن مع ذلك تعوزه الســلامة المنهجية لأنه يفترض ثبات كافة العوامل الأخرى.

خامسًــا: إن ســقوط الدولة العثمانية كان يعنى بالنســبة للأتراك فض الاشتباك بين الدين والسياســة ولا أقــول بين الدين والدولــة، فالفارق بين الأمريــن واضح، فتركيا لا تزال وسوف تظل قلعة مضيئة للإسلام المعتدل على الحدود الأوربية الآسيوية، وهــى أيضًا دولــة عضو فى الحلف الأطلنطى، ولها تأثير واضح على سياســات الشرق الأوسط والعلاقة بين الغرب وروسيا، فضلاً عن تأثيرها على الجمهوريات الآســيوية التى اســتقلت حديثًا ولا تزال تبحث عن نموذج الحكم الذى تريده، وتجد أن تركيا أقرب إليها من غيرها لأسباب جغرافية وأخرى ثقافية، ولا شك أن عرب اليوم يواجهون محنة الاختيار نفســها بين الدولة المدنية التى ناضلوا مــن أجل تحقيقها والدولة الدينية التى يحاول أنصارها التســلل بها إلى مقاعد السلطة تحت شعارات مختلفة.

سادسًــا: إذا كانت تركيا «الرجل المريض» الذى كان يحتضر على امتداد القرن التاســع عشر كله وبدايات القرن العشرين، كانت تشعر أن التحدى الأساسى لها يأتيها من الجانب الأوربى، فإن العرب المعاصرين يشعرون أن الخطر الداهم يحيق بهم

ويتجه إليهم من أطماع الدولة العبرية «إسرائيل»، وهى بالمناسبة دولة قامت على أساس دينى وإن كان الغطاء الغربى يحاول وضع صورتها فى إطار عصرى مقبول برغم كل توجهاتها العنصرية وأهدافها العدوانية ومشكلاتها الأمنية، فالظروف الدولية بالنسبة لتركيا بعد الحرب العالمية الأولى كانت شبيهة بالظروف العربية حاليًا إلى حد كبير.

سابعًا: إن حالة الانهيار الثقافى والتفكك السياسى التى عرفتها تركيا العثمانية لا تبدو بعيدة عن حال بعض الدول العربية، حيث يتراجع العلم وتتقدم الخرافة فى معظم مجالات الحياة على نحو غير مسبوق، مع محاولة إقحام الإسلام الحنيف فى كل مشكلات الحياة اليومية.. بينما هو مخزون فكرى وروحى يجب أن نعتز به وأن نتقدم نحوه فى كل الظروف وأن نستمد منه ما يدفعنا إلى الأمام لا ما يعيدنا إلى الوراء، خصوصًا وأن الإسلام قد جعل التفكير فريضة دينية؛ لذلك فإن صحوة «أتاتورك» برغم كل أهدافها السياسية وأطماعها السلطوية فإنها لا تزال تمثل نموذجًا لميلاد الدولة الحديثة من رحم الدولة المهترئة.

ثامنًا: إن انتشار الفساد السياسى وشيوع الفوضى فى كثير من المجتمعات العربية التى تمر بفترة انتقال يجعلها فى وضع شبيه بما كانت عليه ولايات السلطنة العثمانية وعاصمة الخلافة أيضًا، بكل ما كان يحمله ذلك من تأثير فى السياسات الأجنبية فى المنطقة، كما أن انتشار تعبير الفوضى الخلاقة الذى بشرت به السيدة «كونداليزا رايس» وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، قد ظهر وكأنها تقرأ فى صفحات من تاريخ انهيار الإمبراطورية العثمانية، عندما ارتبط زوالها بفترة من الفوضى التى تمخضت عن ميلاد النزعات الاستقلالية مثل تلك التى أطلقها «محمد على» باشا وغيره من حكام الولايات، الذين بدأوا يعصفون بالشعب وممتلكاته ويفتحون الطريق لقيام ممالك مستقلة فى دولهم.

تاسعًا: إن غياب القيادة الواعية والافتقار إلى الرؤية السياسية الواضحة هما مظهران من مظاهر فترات الركود لدى الأمم وانحسار تأثير النظم، وهو أمر عرفته المنطقة فى مناسبات كثيرة وعانت منه فى الفترات الضبابية، عندما تعيش الأمة على تاريخها وتقتات من ذكرياتها ولا تتحرك نحو مستقبلها، وتقف عاجزة أمام الدنيا حولها والعالم يجرى أمامها.

عاشـرًا: إن العلمانية ليست مطلبًا فى حد ذاته، ولكنها محاولة لرفض التزاوج بين الدين والسياســة مثلما هناك رفض آخر للتزاوج بين الثروة والسلطة، وكلا النوعين من التزاوج يسيطران على الساحة العربية إلى حد كبير ويصنعان معًا حاجزًا عصريًا يحول دون التقدم، ويفتح بابًا للفســاد بكل ألوانــه ويحجب الرؤية ويضع قيدًا على الحريات، ويسمح للإرهاب الفكرى بأن يمارس سطوته على الناس فى غيبة القانون وسيادته والعدالة ومكانتها.

.. هذه ملاحظات عشــر نســوقها لكى نقول إن المشــروع المطروح عربيًا الآن يتقدمه طرح دينى يسبق ما عداه، وقد حان الوقت لكى نواجه بشجاعة احتمالات المستقبل أمام المنطقة فى ظل تنامى التيارات الدينية وتراجع الأســس التى قامت عليها الدولة المدنية الحديثــة فــى معظم الأقطار العربية، والدخول فى مرحلة مــن مراحل الفوضى الفكرية قد لا نكــون معهــا بحاجة إلى «أتاتورك» عربــى، ولكن يبقى أن المطلــوب هو البحث عن رؤية جديدة تنقذ المنطقة مما هى فيه وتأخذ بيد العرب نحو العصر فكرًا وعملاً، سياســة وأسلوبًا، حاضرًا ومستقبلاً!

❑❑❑

منتصف الطريق نحو الديمقراطية!

لقد تمكنت دول إفريقية حديثة العهد بفكرة الدولة ولم يمض على استقلالها إلا ما يزيد قليلاً على أربعة عقود - فضلاً عن تدنى مستوى المعيشة الذى يصل إلى حد انتشار الفقر وبروز الجوع كظاهرة دورية، فضلاً عن مشكلتى التصحر فى جانب وانتشار مرض نقص المناعة فى جانب آخر - أقول لقد تمكنت هذه الدول فى شرق إفريقيا وغربها من إقامة نظم ديمقراطية سليمة والدخول فى مراحل متقدمة من تداول السلطة بشكل يدعو إلى الانبهار بل والتقدير والاحترام، بينما لم نتمكن فى المنطقة العربية - إلا باستثناءات طفيفة كان آخرها النموذج «الموريتانى» الذى تغلب فيه إفريقيته على عروبته - من تحقيق المفهوم الواسع والسليم للديمقراطية الغربية، بينما وقفت معظم الأنظمة العربية فى منتصف الطريق وعبرت عن عجزها الكامل وضعفها الشديد أمام التطورات الدولية والمتغيرات الإقليمية، ولم تتمكن من قطع الشوط إلى نهايته واكتفت فى ذلك بالشكل دون المضمون وبالمظهر دون الجوهر، حتى تحولت أغلب الشعارات السياسية إلى إعلانات دورية للاستهلاك المحلى، ولعلنا نعالج هذه القضية المهمة من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن الديمقراطية لا تعنى العملية الانتخابية وحدها، بل هى منظومة كاملة ترتبط بالتعليم والثقافة وتكافؤ الفرص وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وغيرها من المسائل التى أصبحت موضوعًا للتبادل اليومى على كل المستويات؛ ولذلك فإننا نجد أن كثيرًا من الممارسات السياسية والطقوس السلطوية قد بدأت تكشف عن الخواء الحقيقى والفراغ الكامل؛ لأن عنصر الإرادة السياسية لا يزال ناقصًا فى ظل غياب مفهوم تداول السلطة ودوران النخبة، وهما أمران لا يلقيان الاحترام المطلوب على ساحة العمل العام فى المنطقة العربية.

ثانيًا: إن الأمم التى تملك ميراثًا عريضًا وتاريخًا ثريًا غالبًا ما تفتقد القدرة على بناء نموذج سياسى على النمط الغربى؛ لأنه يكون لديها دائمًا ما يمكن أن ترجع إليه وتستند عليه ثم تكتشف فى نهاية اليوم أنها أهدرت تاريخها ولم تتمكن من استثمار ما تبقى منه، ولعلنى أتذكر الآن تلك الحوارات الساخنة بينى وبين البروفسور «فاتيكيوتس» أثناء رئاسته لقسم الشرق الأوسط بجامعة لندن، إذ كان

يقول لى إن الإســلام هو المســئول عن بطء العملية الديمقراطية فى بلادكم، وكان يستفزنى دائمًا بالمقارنة بين الهند وباكستان، فقد كانتا دولة واحدة حتى التقسيم، وبعده اكتشــفنا أن الهند مضت على طريق الديمقراطية الغربية الصحيحة، بينما ظلت باكســتان الإسلامية تعانى من الانقلابات العســكرية وحكم الجنرلات منذ الاســتقلال وحتى الآن تقريبًا، وكان تفسير أستاذى الراحل - والذى كان مشرفًا على أطروحتى للدكتوراه فى مطلع السبعينيات من القرن الماضى - هو أن الإسلام يقدم لأتباعه نظرية لشورى لا يستطيعون تطبيقها، وفى الوقت نفسه لا يتحركون نحو الديمقراطية الغربية المعاصرة بســبب وجــود ذلك الميراث الفكرى والتراث الحضارى الذى يملكونه.

ثـالثًـا: إن الدول الجديدة تكــون أقدر على التقاط التجارب الحديثة والمضى على الطريق من حيث انتهى فهى غير مكبلة بقيود الماضى أو أغلال التراث المتراكم، لذلك فإنها تحاكى روح العصر وتؤســس البرلمان على أحدث النظم وتحاول أن تقتفى أثر الاســتعمار وتطبيقاته وبرامجه، ولا تجد لديها من الخبرة التاريخية والذاكرة الوطنية ما يشدها إلى الوراء، وتلك فى ظنى هى عقدة العقد ومشكلة الديمقراطية فى المنطقة العربية، فلا نحن أخذنا بتراثنا المجيد ولا نحن اتجهنا نحو الفكر الجديد.

رابـعًـا: إن ظاهرة الاشــتباك بين الدين والسياســة فى العالم العربى والإسلامى قد زادت الأمور تعقيدًا؛ فالمتأسلمون لم يدخلوا العملية السياسية فى شكلها الشرعى الكامل فى معظم النظم العربية، كما أنه لم يتم التوصل إلى طرح شامل يحتوى التيارات الإســلامية فى إطار العملية السياســية فأصبحوا جزءًا من المشكلة وليسوا جزءًا من الحل، ولعل ذلك يفســر إلى حد كبير ذلك الاضطراب السياسى الذى يسود المنطقة ويعرقل مســيرة الديمقراطية فيها، ولعــل النموذج المصرى يمثل أوضح مثــال لحالة الاضطــراب التى تمر بها الديمقراطية المطلوبــة فى عالمنا العربى.

خامسًـا: إن التزاوج بين الســلطة والثروة فى العالم العربى يشــكل هو الآخر ظاهرة خطيرة على الساحة كلها؛ لأنه يعنى الارتباط بين الحكم والمال ويضع رجال الأعمال فى مقدمة المجتمع، متناسين أن الأغلب الأعم من شرائح المجتمعات العربية - خارج الــدول النفطية - تعانى من الدخول المحدودة والخدمات القليلة والموارد النادرة

والبطالة المستعصية الحل، وهى أمور تصب فى النهاية فى المقولة الشهيرة التى ترى أنه «ليس حرًا من لا يملك قوت يومه»؛ فالديمقراطية الاقتصادية تسبق الديمقراطية السياسية، كما أن العدالة الاجتماعية هى مقدمة ضرورية لاستقرار المجتمع وتماسك بنيانه، من هنا فإن البعد الاقتصادى لقضية الديمقراطية هو بعد حاكم لا يمكن الإقلال من تأثيره أو التهوين من شأنه.

.. هذه نقاط نثيرها ونحن نتحدث عن الميوعة فى التطبيق الديمقراطى والوقوف عند منتصف الطريق وتحويل المتاح إلى ديكورات يقف تأثيرها عند حدود وجودها، وهو الأمر الذى جعل الإصلاح السياسى يمثل قضية القضايا فى المنطقة العربية، وهنا يجب ألا يغيب عن الذهن أن الديمقراطية سلعة سياسية باهظة الثمن ولكنها غير قابلة للتصدير أو الاستيراد؛ إذ إنها ترتبط بهوية المجتمعات وثقافة الشعوب، وبرغم تسليمنا بوجود أنماط محددة لها وقواعد معروفة لتطبيقها وحد أدنى للاعتراف بوجودها، فإنها تظل مرتبطة فى الوقت ذاته بخصوصية الأمم ومخزونها الحضارى وتراثها الثقافى، ولكن ذلك لا يعنى أبدًا التوقف عن الاتجاه إليها بدعوى ذاتية التجارب والمغالاة فى الحديث عن الخصوصية أو الاستغراق فى تمجيد الهوية أو تأكيد أن ما هو قائم يمثل غاية المنى، أو أنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان، وهنا أستأذن القارئ فى طرح الملاحظات التالية:

- إن حل إشكالية التمثيل الكامل والصحيح لكافة القوى السياسية فى المجتمعات العربية هو المدخل الوحيد من بوابة العصر؛ إذ إنه لا يمكن أن نتحدث عن المستقبل فى ظل غيبة التمثيل السياسى الكامل لكافة الفصائل السياسية؛ لأنه لا يمكن أن نتصور ألا يكون لقوى موجودة على السطح رصيد فى الشارع، بينما القوى صاحبة الرصيد الحقيقى فى الشارع لا تجد فرصة تمثيلها على سطح السلطة. فالملاحظ أن كثيرًا من الأنظمة العربية تفتقر إلى الشعبية الحقيقية وتعانى من حالة تأزم أدت إلى الاختناق الذى نشهده وحالة الاحتقان التى تسود بعض البرلمانات والمؤسسات الدستورية فى المنطقة العربية.
- إن القدر من الديمقراطية الذى أخذت به دول مثل لبنان والكويت والبحرين لا يبدو مؤثرًا بالدرجة نفسها التى بلغها تأثير التجربة «الموريتانية» على سبيل المثال، فهى تؤكد أن إرادة الشعوب يمكن أن تنتصر وأن دخول العصر الديمقراطى أمر ممكن وأن العالم العربى ليس نسيجًا وحده، بحيث يقف عند منتصف الطريق لا يتجاوزه ولايعبره إلى سواه.

- إن الربط بين الإسلام الحنيف والديمقراطية الغربية لا يمثل مشكلة غير قابلة للحل، فهناك دول إسلامية كثيرة تمكنت من العبور نحو الديمقراطية الغربية دون أن تفقد شخصيتها أو تعبث بتاريخها، ولعل النموذجين الماليزى والأندونيسى شاهدان على ذلك، فضلاً عن أن المضى نحو الديمقراطية فى العالم الإسلامى قد بدأ يخطو بشكل ملحوظ، وإن نالت منه آثار الأعمال الإرهابية التى شهدتها معظم مناطق العالم فى العقدين الماضيين.
- إن دور المؤسسة العسكرية وتحالفها التقليدى مع اليمين المتشدد كنمط سائد فى كثير من الدول وتعبيرها عن الروح الوطنية، قد أدى إلى تراجع مساحة الديمقراطية نتيجة شهوة السلطة والرغبة فى الاستمرار فيها واستمراء اقتناصها بدعوى الاستقرار وتثبيت دعائم الأمن، ومع ذلك فسوف يظل نموذج الجنرال «سوار الذهب» فى السودان، ونموذج الجنرال «محمد فال» فى موريتانيا بمثابة بارقة أمل أمام الشعوب التى سقطت فى قبضة الحكم العسكرى منذ سنوات طويلة.
- إن الادعاء بأن الديمقراطية رفاهية لا تقدر عليها الشعوب الفقيرة هو ادعاء كاذب، فالنموذج الهندى الذى يمثل أكبر ديمقراطية فى العالم على الإطلاق يدحض هذا الادعاء ويثبت أن الشعوب الفقيرة تستطيع تحقيق الممارسة الديمقراطية والمضى فيها دون أن تعوق حركتها مستويات المعيشة الهابطة أو الفقر الشائع، ففى الهند يخرج ما يزيد على سبعمائة مليون ناخب إلى صناديق الاقتراع على امتداد شهور ثلاثة، وذلك برغم الكم الهائل والحجم الكبير من المشكلات فى ذلك البلد متعدد الأعراق والقوميات والديانات واللغات، ولكن النظام الديمقراطى هو وحده الكفيل بجمع شتات تلك الأمة وقبول ولاياتها المتعددة الانضواء تحت مظلة الحكومة المركزية فى «نيودلهى».

.. إن خلاصة ما نريد أن نصل إليه ونلح على تأكيده هو أن الديمقراطية طريق طويل لا ينبغى الوقوف عند منتصفه؛ إذ إنها غير قابلة للتجزئة ولا يمكن الحديث عنها باعتبارها غاية فى حد ذاتها بل هى وسيلة للحكم الرشيد أو ما أصبحنا نطلق عليه تعبير «الحوكمة».. ونؤكد بهذه المناسبة أن العلاقة بين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص هى أمور لا تحتاج إلى إثبات لأنها واضحة لكل ذى بصيرة. كما أن الارتباط بين الديمقراطية وسيادة القانون هو ارتباط تلقائى وبديهى، حتى إن آخر تعريف للديمقراطية

يختــزل الأمر كله فى عبارة واحدة مؤداهــا أن «الديمقراطية هى دولة القانون»، لذلك فإن الصحة النفسية للنظم وسلامة الحكم الرشيد لا تتحققان بغير الوعى الكامل بالحقيقة التى يجــب أن يتذكرها العرب - شــعوبًا وحكومات - وهى أن الطريق إلــى التحرير والتنوير يعتمــد بالدرجة الأولى على مناخ الحريات وأســاليب التطبيق الديمقراطى، الذى لا يقف فى وسط الطريق ولكنه يمضى معه إلى منتهاه من أجل مستقبل أفضل من حاضرنا، وذلك بافتراض أن حاضرنا أفضل من ماضينا وهو أمر لا نســتطيع - مع الأســف - القطع به أو الجزم بوجوده.

❑❑❑

محنة البحث العلمى فى العالم العربى

عائد أنا من زيارة عمل للعاصمتين البريطانية والألمانية فى صيف ٢٠٠٧م، وقد سيطر عليّ طوال الأيام التى قضيتها فى أوربا سؤال يطرح نفسه بإلحاح: لماذا هم متقدمون ونحن متراجعون؟! لماذا هم جادون ونحن فى أغلب الأحيان هازلون؟! لماذا هم يعيشون الحياة كما ينبغي ونحن مستغرقون في الدوران حول الحياة ولا نعيشها كما يجب أن تكون؟! لقد هبطت العاصمة البريطانية التى عشت فيها عدة سنوات منذ قرابة أربعين عامًا كانت فيها بريطانيا تعتبر نفسها الجزيرة ذات الخصوصية، وكانت إشارة أهلها إلى بلدهم دائمًا تقول «نحن والقارة» فى تعبير عن العلاقات البريطانية الأوربية، كما شاهدت فى تلك السنوات ذلك الجدل الحاد بين الحزبين الرئيسيين «المحافظون» و«العمال» حول الانضمام – وقتها – للسوق الأوربية المشتركة إلى أن حسم المواطن البريطانى ذلك الجدل فى مطلع السبعينيات وانضمت الجزيرة التى حكمت أجزاء ضخمة من العالم عبر سنوات إلى السوق الأوربية المشتركة التى أصبحت هى «الاتحاد الأوربى» فيما بعد، ولقد لفت نظرى كثيرًا هذه المرة – وبرغم ترددى المنتظم على مدينة لندن – أن الحياة فى تلك العاصمة الكبرى بدت لى أكثر أوربية من قبل وأكثر «أمركة» عما عرفتها منذ سنوات بعيدة، كما أن الثورة التكنولوجية خصوصًا فى عالم الاتصالات قد أضحت مسيطرة إلى حد كبير وتلك هى سمة العصر، وكل من فاتهم قطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح غريبًا عن هذا العالم وضيفًا – غير مرغوب فيه – على عالم اليوم، وأنا واثق أنه خلال سنوات قليلة سوف تكون التجارة الإلكترونية هى السائدة، بل ربما يعمل الناس جميعًا من منازلهم عبر قنوات الاتصال المفتوحة ومصادر المعلومات الهائلة، وإمكانات التقنية الحديثة التى تسببت فى انقلاب حقيقى فى كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولا يبدو الأمر فى ألمانيا مختلفًا عن بريطانيا.

وهنا أطلب من القارئ أن يلاحظ أننا نتحدث عن دول أوربية ولا نتحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية التى تسبق أوربا – فى ظنى – بعشرات السنين، وهنا نعود إلى عالمنا

العربى وما نطلق عليه بحق مأساة البحث العلمي فيه، برغم فرط ما لديه من ثروات طبيعية سخية وموارد مالية واسعة بل وطاقات بشرية متنوعة، ولذلك فإننا نرصد جوانب المشكلة من خلال النقاط التالية:

أولاً: إن النظام التعليمى فى العالم العربى يتحمل المسئولية الأولى عن تخلف البحث العلمى لدينا؛ فالتعليم هو الذى يقدم الخامات المطلوبة على المستوى البشرى من أجل ظهور مراكز تميز علمية (Centres of Excellence) طالبنا بها كثيرًا ولم نجد لذلك استجابة تتفق مع أهميتها وضرورة وجودها، ولابد أن نعترف هنا أن التعليم هو حارس بوابة المستقبل وهو – دون غيره – الذى يشكل معيار التقدم ويحمى من إعادة إنتاج التخلف. ولا يقف الأمر عند التعليم بمعناه الدراسى أو مفهومه البحثى، ولكن هناك نقطة مهمة وغائبة عن العقل العربى وهى المتصلة بعمليتى التدريب والتأهيل وهما مفتقدتان إلى حد كبير فى معظم الدول العربية، حيث توجد جيوش العاطلين من حملة المؤهلات العلمية دون أن يكونوا مؤهلين لعمل معين أو مدربين على مهارات مطلوبة.

ثانيًا: إن الانقلاب الضخم الذى أشرنا إليه تحت مسمى ثورة تكنولوجيا المعلومات قد امتد إلى كافة جوانب الحياة، بل إن التدين أيضًا قد أصابه من الحب جانب فأصبحنا نسمع عن «المصحف الإلكترونى» والمسابح الرقمية وساعات جديدة تغزو الأسواق فيها تسجيل بمواعيد الشعائر الدينية، بل إننى شاهدت أيضًا فى أحد الكنائس التاريخية بأوربا بوابات إلكترونية للدخول تحصى وترصد وتصور، فأين نحن هنا فى العالم العربى من كل ذلك؟! إننا فرحون فقط بمئات الألوف ممن يحملون درجات علمية عليا ولكنهم فى الحقيقة لا يقدمون شيئًا ملموسًا لأوطانهم، فقد أصبحت الدرجة العلمية هى مظهر للوجاهة الاجتماعية ومسوغ لدخول الحياة الزوجية بشكل مقبول!

ثالثًا: إذا كنا نرى أن التعليم سبب لضعف البحث العلمى فإن البطالة تبدو هى الأخرى نتيجة طبيعية لذلك؛ إذ إن نظامنا التعليمى العقيم الذى ما زال معظمه قائمًا على الأساليب التقليدية يتحمل درجة كبيرة مما نحن فيه الآن. فالعالم المتقدم قد توقف تقريبًا عن عملية حشو المعلومات وأصبح مهتمًا بعلوم تنمية الذكاء

وجدولـة العقل ومناهج البحـث العلمى، ففى بلد مثل مصـر نرى الملايين من حملـة المؤهلات العليا ولكنهم يحتاجون برغم ذلك إلى عملية إعادة تأهيل وفقًا لاحتياجـات سـوق العمل، إذ لا يمكن أن نتصـور ألا يتغير «العرض» نوعيًا من سـتينيات القرن الماضى، بينما «الطلب» قد تغير تمامًا وفقًا لمستحدثات العصر والطفرة الهائلة فى التطور التكنولوجى خلال العقود الأخيرة.

رابعًا: إن نقص الخبرات الإدارية والتنظيمية فى العملية التعليمية قد انعكس سلبًا على توافق عناصرها مع روح العصر، ولقد لاحظت أن معظم الأبحاث الخاصة بتطوير التعليم فى الدول العربية تهتم بالشكل دون المضمون، كما أنها ما زالت حبيسة أطر جامدة لا تتجاوزها والعالم يجرى حولها ويظل سـابقًا لها؛ لأن التعليم فى النهاية ليس فقط هو الأبنية الشـامخة أو القاعات الرخامية، ولكنه شـىء آخر يغـرس «قيمة التعلم» لـدى الأجيال الجديدة ويعطيها مفاتيـح المعرفة ويضعها على بداية الطريق الصحيح نحو المسـتقبل بكل تحدياته المعقدة وروح التنافس الشديد التى تحيط به من كل اتجاه، ونحن ننبه هنا إلى أن الإدارة علم له أصوله وتطبيقاته وليس مجرد خبرة زمنية رتيبة، ولعل ذلك ينطبق أكثر ما ينطبق على حقل التعليم.

خامسًا: هل يتذكر القارئ ذلك الصخب العالى الذى صاحب حصول عالم مصرى يعيش فـى الولايات المتحدة الأمريكية على جائزة «نوبل» فى الكيمياء، وما أدى إليه ذلك من تفريغ الحدث من محتواه، فبدلاً من أن يكون حصول العالم الكبير على هذه المكانة الدولية الرفيعة دافعًا نحو الخروج من المحنة انصرف رد الفعل إلى لقـاءات وحوارات وندوات تصاحبها اسـتقبالات احتفالية للعالم الزائر فى عدد مـن العواصم العربيـة، ولم يفكر العرب ولا الدوائـر المعنية لديهم فى أن يكون حصـول عالم عربى فـذ على جائزة «نوبل» فى مجال العلوم بمثابة نقطة انطلاق للبحث العلمى العربى، عن طريق حشـد الموارد المادية وتأهيل القاعدة العلمية تحت مظلة ذلك الحدث الكبير لنصنع إنجازًا فى مجال البحث العلمى، وأعود فأؤكد هنا أن القضية ليسـت قضية إمكانات مادية. فلقد شـرح لى العالم الكبير و«لغيرى» – وهو بالمناسـبة صديق عمر وزميل دراسة – أن كثيرًا من التعديلات

العلمية والاختراعات الحديثة تتم بواسطة شباب العلماء فى أماكنهم من خلال تغيير معادلة رياضية أو تطوير جهاز قائم، فالعلم يرتبط بالعقل وليس شرطًا أن يكون ابنًا للثروة وحدها، برغم أننا لا ننكر أهمية وجود أرصدة مادية فى خدمة البحث العلمى على نطاق كبير.. وأود أن أؤكد هنا أن نموذج العالِم المفكر الذى يجمع بين حداثة العلم وأصالة الفكر هو النموذج المطلوب من أجل تحريك المياه الراكدة فى عالمنا العربى، وأظن أن «زويل» وغيره من عشرات النماذج الموجودة فى كل الدول العربية تقريبًا ومن كافة جنسيات الجامعة العربية كفيلة - إذا ما صدقت الإرادة السياسية وخلصت النوايا القومية - بتحقيق إنجازات باهرة نواجه بها مأساة البحث العلمى فى العالم العربى.

سادسًا: هل يتذكر القارئ مرة أخرى ذلك الضجيج الذى صاحب الإعلانات المنفردة من العواصم العربية حول البرامج المزمعة للاستخدام السلمى للطاقة النووية، وكيف أن الصوت قد علا كثيرًا وشد الجماهير العربية وأيقظ لديها إحساسًا بالزهو المنتظر والكبرياء المنشود، ثم خفتت الأصوات وهدأت العواصم لأن الإرادة السياسية معطلة والقرار - مع الأسف - ليس عربيًا خالصًا! وأتساءل هنا أين نحن من دولة مثل الهند أو باكستان وهما دولتان أشد فقرًا وأقل إمكانات؟! ولأكتفى بالهند مثالاً لأننى عشت فيها سنوات أربع منذ عدة عقود، فقد أصبحت الآن دولة صناعية كبرى ودولة فضاء ودولة اكتفاء ذاتى فى الحبوب الغذائية، فضلاً عن أنها دولة نووية مؤثرة فى عالم اليوم، إنها نفسها الهند التى كان لها مشروع مشترك مع مصر لإنتاج طائرة يتم تصنيع «الموتور» الخاص بها فى «القاهرة» وجسم الطائرة فى «نيودلهى»! لقد كان ذلك أثناء تلك الأيام الخوالى من عصر «عبد الناصر» و«نهرو» فى ستينيات القرن الماضى، ونسأل أنفسنا الآن أين هم وأين نحن؟ إن الفارق يكمن فى الإرادة السياسية الواعية والتخطيط القومى السليم، وإعطاء أولوية للبحث العلمى الهندى داخل شبه القارة وخارجها.

سابعًا: إن حجم الإنفاق العربى على البحث العلمى يمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومى العربى الإجمالى خصوصًا فى الدول العربية ذات الدخول المرتفعة، وذلك مؤشر

خطير لو قارناه بنسبة ما تنفقه إسرائيل فى المجال نفسه، كما أن المنشور من الأبحاث العلمية لعلماء ومفكرين عرب فى المجلات العلمية الدولية ذات القيمة والمكانة يبدو محدودًا للغاية، وعدد العناوين للكتب العربية المنشورة سنويًا منخفض أيضًا، فضلاً عن أن المترجم منها إلى لغات أخرى يبدو هو الآخر محدودًا تمامًا، وإزاء ذلك كله لابد أن نعترف بأننا بحاجة إلى صحوة علمية تأخذ بيدنا إلى الأمام لمواكبة روح العصر بدلاً من أن نكون عالة عليه نستهلك ولا ننتج نكتب ولا نقرأ!

.. إن خلاصة ما أريد أن أصل إليه من استعراض النقاط السبع الماضية، هى أن أدق ناقوس الخطر وألفت النظر إلى محنة البحث العلمى المرتبطة بتدهور التعليم العربى، وتأثير ذلك فى مشكلاتنا الداخلية وصورتنا الخارجية، وليتذكر الجميع أن ألمانيا خرجت من الحرب مقهورة وممزقة ومنقسمة ولكنها الآن أكبر قوة اقتصادية فى أوربا، كما أن بريطانيا حافظت على تقاليدها التاريخية مع انطلاقة واسعة نحو المستقبل فى الوقت ذاته، أما فرنسا فقد تمكنت من إحداث توازن ملموس بين العلم والفكر تخدمه قاعدة نظرية قوية مستمدة من الثقافة اللاتينية وروافدها المتعددة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد قطعت أشواطًا هائلة فى التفوق العلمى والتقدم الصناعى والازدهار الاقتصادى، ولكنها لا تزال مكبلة بقيود وأفكار تضع حدودًا فاصلة لديها بين التقدم التكنولوجى الهائل والأصالة الحضارية المفقودة؛ لأن الجانب الفكرى لم يتقدم فى العالم الجديد بالخطوات نفسها التى تقدم بها البحث العلمى، وتلك قضية أخرى ليس هذا مجال الخوض فيها، ولكن الأمر الذى لا خلاف عليه هو أن عالمنا العربى يعانى بشكل ملحوظ من غياب الإرادة السياسية الداعمة لمشروع بحثى علمى كبير يفتح الآفاق أمامنا للخروج من محنة التخلف والفكاك من أسر التبعية، نقول ذلك ونحن نعلم أن ما ننادى به لا يبتعد أبدًا عن أوضاعنا السياسية الراهنة وآمالنا القومية القائمة وصراعاتنا الخارجية الباقية!

□□□

هل الديمقراطية انتخابات فقط؟

الانتخابات الحرة هي عصب الديمقراطية ولكن إذا توهمنا أن الأخذ بالانتخابات وحدها معيارًا للديمقراطية الحقيقية فإننا واهمون. إن الانتخابات هي العملية التي تتحدد بها تركيبة المجالس النيابية في الدول المختلفة، ولكن ذلك يعكس المسألة الكمية فقط أي نسبة الأعداد بين الأحزاب المختلفة والمستقلين داخل البرلمان، بينما هناك ماهو أهم وهو نوعية من جرى انتخابه من الناحيتين الفكرية والسياسية، فالنوعية قضية مهمة أيضا وليست الأعداد وحدها هي المعيار الحاكم في تحديد هوية النظم وشكل الحكومات، هذا من ناحية واحدة وهي المتعلقة بالجانب المؤسسي للعملية الديمقراطية والتي تبدأ بالإعلان عنها ثم مرحلة الترشيح لها والدعاية عنها، وصولا إلى صناديق الاقتراع حتى إعلان النتائج والطعن عليها، وصولاً إلى تشكيل البرلمان بمجلسه الواحد أو مجلسيه وفقًا لطبيعة النظام السياسي، ولكن قراءة أخرى لقضية الديمقراطية تؤكد أن الأمر لا يقف أبدًا عند هذا الحد وحده مهما كانت درجة الشفافية ومستوى النزاهة ودقة الإجراءات المرتبطة بالعملية الانتخابية كلها، فهناك قبل ذلك كله - وربما أهم منه - ذلك المناخ الذي يسيطر على الأجواء السياسية والظروف والملابسات التي تحيط بتركيبة المجتمع ونوعية الحياة السياسية القائمة، فإذا كنا نرى أن الجانب الإجرائي الخاص بالانتخابات هو العنصر الأساسي في الجانب المؤسسي للحياة النيابية السليمة. فإننا نرى على الجانب الآخر عددا من العوامل الحاكمة في تحديد مستوى المشاركة السياسية ونوعية الديمقراطية السائدة، ونطلق على هذا الجانب المتصل بالمناخ العام تعبير البعد الفلسفي للحياة السياسية وهو الذي يأتي مكملاً للجانب المؤسسي الذي أشرنا إليه، وقد يكون من المستحسن هنا أن نشير إلى عدد من العوامل المرتبطة بالمناخ القائم والروح السائدة لكي نؤكد في النهاية أن العملية الانتخابية لا تنهض وحدها دليلاً على صحة الحياة السياسية وسلامة الظرف الوطني العام، ويمكن إجمال هذه العناصر فيما يلي:

أولا: إن سيادة القانون هي عامل حاسم في تحديد هوية النظام ودرجة مصداقيته، فاحترام القاعدة القانونية - العامة والمجردة - هو الفيصل عند تقييمنا للنظم المختلفة حتى

إن أحدث تعريف للدولة الديمقراطية هو أنها دولة القانون (State of Law). ومن هــذا المنطلق فإن اســتقلال القضاء واحترام القانون وتطور التشــريع بصورة تواكب مقتضيــات الحال ومصلحة عموم النــاس هى كلها لوازم لتأكيد أهم عنصر فى صنع المناخ الذى يجب أن تعيش فيه النظم الديمقراطية وتزدهر معه الحريات الأساسية المطلوبة للمواطن الصالح فى أية دولة.

ثانيا: إن التعليم كان ولا يزال وســوف يظــل البوابة الحقيقية لدخول العصر الذى نعيش فيه ومواكبة تطوراته وولوج آلياته المختلفة من أجل التمشى مع حركة التاريخ وروح العصر وطبيعة الأشــياء. فالديمقراطية فى الشــعوب التى تعانى من الأمية لم تتمكن من تقديم المرشــح الأفضل، كما أنها ســوف تشعر بأن نســبة كبيرة من الناخبين لا يتابعون البرامج المطروحة ولا يدركون الفوارق الحقيقية بين المرشحين ويقفون من العملية الانتخابية أمام العوامل الشخصية وحدها، دون الأخذ بالأسباب الموضوعية عند الاختيار على نحو يســمح لبعض العوامل المرفوضة بأن تكون أداة فى الدعاية الانتخابيــة، وفى مقدمتها اســتغلال الدين وتأثير المال وخطــورة البلطجة. وهى ظواهر تعانى منها الانتخابات فى الدول النامية خصوصًا فى المنطقة العربية حيث يجرى اســتخدام العناصر الثلاثة المشار إليها آنفًا بصورة كبيرة وعلى نطاق واسع، ولن يضع الشــعوب أمام الاختيار الصحيح إلا الاهتمام بالتعليم، فهو الذى يكســب ثقافــة الديمقراطية ويضع الإنســان العربــى أمام المســئوليات التاريخية الحقيقية ويجعلــه قــادرًا على فهم البيئة السياســية وإدراك الظــروف المحيطة، كذلك فإن التعليم العصرى يعطى المواطن الصالح القادر على التفرقة بين ما ينفع وما يضر من خلال الحســاب العام للمصلحة العليا للوطــن، كذلك فإن التعليم الحديث فيه نوع من التدريب على الحوار والقدرة على التعامل مع المســتجدات المختلفة، ولســنا نقصد بالتعليم ذلك النمط الكلاســيكى الذى يقوم على حشــو المعلومات والكر والفر بين صفحات الكتب المدرسية أو الجامعية، ولكننا نعنى به حيازة الأسلوب الأمثل للحصــول علــى المعلومة والتداول مــع الفكرة وفهم المناخ العام للحياة السياســية القائمــة؛ فالتعليــم هو مفتاح العصر وبوابة الدخول إلــى المجتمعات العصرية التى تتمتع بديمقراطية حقيقية.

ثـالثًـا: إن تنامى مؤسسات المجتمع المدنى وهيئاته وجمعياته هو الكفيل بتخليق الدولة العصرية لأننا لسنا فى عصر الحكومات وحدها، إذ تشترك معها بل وربما تسبقها المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، التى تعتبر بحق الطريق الصحيح نحو التنمية البشرية وتأهيل مجتمع من كافة جوانبه لحالة من الاندماج والتجانس، فضلاً عن تعزيز الخدمات ورفع كفاءة المؤسسات التعليمية والصحية اعتمادًا على الجهود التطوعية، ويكفى أن نتذكر أن جامعة القاهرة قامت فى مطلع القرن العشرين بالجهود التطوعية ومن خلال العمل الأهلى العام، كما أن الذى يعزز سلامة العملية الانتخابية وملحقاتها هى الجمعيات الأهلية المعنية فى هذا الشأن والتى تلعب دورًا ثقافيًا تنويريًا ملموسًا، ولاعجب فى ذلك، فقد وصف السكرتير العام السابق للأمم المتحدة «كوفى عنان» - فى إحدى خطبه - مفهوم العولمة بأنه ذلك الذى يجمع مؤسسات العمل الأهلى التطوعى والجمعيات الأهلية فى إطار واحد، وفى ظنى فإن هذا التعريف الجامع المانع يعتبر إضافة قوية لدور العمل غير الحكومى فى دعم مسيرة الإصلاح الوطنى والارتقاء بمستوى الحياة، وهى قضايا شديدة الارتباط بقضايا الحريات العامة وتأكيد مفهوم المشاركة السياسية؛ فالعلاقة بين التنمية والديمقراطية علاقة وطيدة لا تحتاج إلى شرح أو إيضاح؛ لأنها علاقة ارتباطية تجعل الإصلاح الاقتصادى ابنًا شرعيًا للإصلاح السياسى وتؤكد أهمية العمل للنشاط التطوعى فى دعم مسيرة الحياة السياسية الناضجة للبلاد.

رابعًـا: إن مسألة حقوق الإنسان بكل ما يرتبط بها من عوامل ومؤشرات هى قضية أساسية فى تشكيل المناخ الذى يحيط بمؤسسات التمثيل النيابى فى المجتمع، إذ إن حقوق الإنسان هى قضية القضايا التى تشغل الرأى العام وتتحكم بدرجة كبيرة فى مصداقية النظام السياسى وشفافية ممارساته، فنحن لا نعرف نظامًا سياسيًا ينتهك حقوق الإنسان ثم يكون قادرًا بعد ذلك على التشدق بالديمقراطية ودولة الحريات، العبرة دائمًا بمدى إسهام المناخ السياسى وتأثيره فى رعاية حقوق الإنسان، والوقوف ضد انتهاكاتها ومحاسبة من يرتكبون جرائمها؛ لأن حقوق الإنسان تعبير عصرى تطور على امتداد ستة عقود مع تسليمنا بوجود أصوله فى عدد من الديانات وفى مقدمتها الديانات السماوية، ولا شك أن مفهوم حقوق الإنسان قد تطور تطورًا كبيرًا فى السنوات الأخيرة لكى يشمل حقوق الإنسان

السياســية والاقتصادية والثقافيــة، فضلاً عن الغطاء الإنســانى الذى توفره تلك المبادئ التى ارتضتها البشرية فى مرحلة من مراحل وجودها الفكرى والأخلاقى.

خامسًا: إننا بحاجة إلى توسيع مفهوم الديمقراطية فى منطقتنا العربية حيث توجد حالة مــن التمزق مع شــعور عام بأن هنــاك آراءً مختلفة وتوجهــات متعددة للوصول إلى الهدف الواحد، وهو ما يعنى أن توســيع الجهود من أجل القضايا القومية المشــتركة يســتوجب منا البدء بقضايا الديمقراطية والإصلاح فى العالم العربى، فى ظل ظروف بالغة القســوة تتعرض فيها الأرض العربية لهجمات شرســة من إســرائيل اســتهدفت أول ما استهدفت الاســتقرار السياســى والمقاومة الوطنية والتجربــة الإصلاحيــة فى عدد مــن العواصم العربية، وهذا يؤكــد الحاجة إلى اللجوء إلى أساليب ملتوية لا تحقق الهدف القومى العام.

.. هــذه ملاحظــات أردت منها أن أؤكد أن الديمقراطية – التى نتطلع إليها ونســعى نحوهــا – ليســت مجرد ديكور سياســى يتحقق بإجراء الانتخابــات التى هى مجرد أداة ووســيلة لتحقيق ذلك الهدف، بل كان لابد لنا أن نغوص فى أعماق الظاهرة لكى نكتشف الأسباب التى تقف وراء بعض الأنظمة التى نجحت فى الشق المؤسسى دون الشق الفلسفى فى تســخين البيئة الحاضنة للحريات والداعمة لها، وذلك تفســيره أن البعض يتوهم أن الحديث المتكرر عن الديمقراطية والانتخابات المتعاقبة من أجل تحقيقها لايمكن أن تثمر ما نريده للمستقبل، ولكن لابد من ضمانات أخرى لا تتوافر إلا بالإشارة إلى العوامل التى تقدمنا بها مؤكدين على أن المناخ الصحى للحياة الديمقراطية يمكن أن يصنع المؤسســات والآليــات المطلوبة، ولكن على العكس ليس صحيحًا إذ لايمكن أن نتصور أن الديمقراطية مجرد أبنية ضخمة وبرلمانات فخمة بينما الحريات تختنق وســيادة القانون غائبة والوضع العام مترد.

إن كل ما أريد أن أقوله بوضوح إن الذين يظنون الديمقراطية عملية ميكانيكية مخطئون؛ لأن الظاهــرة السياســية ترتبط بالظروف المحيطة والعوامــل المؤثرة، ولا تقف عند حد ما نتابعــه أحيانًا من شــعارات زاعقة واســتفتاءات دورية وانتخابــات منتظمة، فالعبرة قبل كل شــىء بالتعليــم والثقافة.. بالتدريب السياســى والحوار الفكرى.. بالشــفافية المطلقة والمصداقية الكاملة، ألم أقل لكم منذ البداية أن الديمقراطية مناخ وممارســة وليست شعارًا ومؤسسة.

الأبعاد العربية للثورة المصرية

أكملت ثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢م عامها التاسع والخمسين وقد خلفت وراءها جدلاً واسعًا بين مؤيد لقيامها ومعارض لنتائجها، فالكل يقرأها وفقًا لأفكاره ودرجة تطابقها مع مصالحه وخدمتها لأهدافه، والواقع أن الثورة المصرية هي الابنة البكر لحرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨م. وهي بمثابة الصدمة الكبرى التي أفاقت عندها الأنظمة العربية لتكتشف مؤامرة قيام الدولة العبرية ودعم المجتمع الدولي لها، متمثلاً في الدول الكبرى بما فيها الاتحاد السوفييتي السابق والاعتراف الكامل الذي منحته الأمم المتحدة للدولة الصهيونية، ويهمنا هنا أن نستعرض جذور الفكرة العربية في مصر وتأثير قيام الثورة فيها من خلال الملاحظات العشر التالية:

أولاً: لا نستطيع أن نزعم أن الفكرة العربية متجذرة في مصر تاريخيًا، فالحركة الوطنية المصرية كانت إسلامية الطابع، ولعلنا نتذكر أن هزيمة الحركة العرابية قد اقترنت بسحب الخليفة العثماني لدعمه «لأحمد عرابي» باشا، كما أن «مصطفى كامل» خطيب الحركة الوطنية المصرية كان يعمل بمباركة من الخليفة العثماني الذي منحه درجة الباشاوية إعجابًا به وتقديرًا لدوره، كما أن صحيفة «اللواء» التي كانت صحيفة الحزب الوطني الذي يرأسه «مصطفى كامل» كانت إسلامية متشددة برئاسة تحريرها الشيخ «عبد العزيز جاويش». بينما كانت الحركة الوطنية في الشام قومية الطابع عروبية التوجه لأنهم كانوا يقاومون الاحتلال التركي والسيطرة العثمانية والطرفان يشتركان في الديانة الإسلامية، فكانت العروبة هي الفيصل للتمييز بين الشوام الذين يحاربون من أجل الاستقلال وبين الأتراك الذين يواصلون الهيمنة على المنطقة بأسرها تحت عباءة الإسلام وعمامة خليفة المسلمين. لذلك فإننا نقول بوضوح إن العروبة في مصر قضية طارئة أكثر منها متأصلة.

ثانيًا: إن حرب فلسطين الأولى قد دقت ناقوس الخطر في مصر وأوضحت أمام الشعب المصري أن الخطر الذي يتهدده من المشرق تشاركه فيه كافة دول الجوار العربي، ولقد أدرك المصريون أن الوجود الصهيوني الرابض على حدودهم الشرقية يستهدف

مصر مثل غيرها من شقيقاتها العربيات، وهو الأمر الذى أدى بالضباط العائدين من فلسطين أن يتحركوا وفقًا لمنطلق عربى شامل لا من منظور دينى محدود، خصوصًا وأن المتطوعين من الطلائع الأولى إلى ميدان المعركة فى فلسطين كانوا من كوادر جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، وعندما عاد «جمال عبد الناصر» ورفاقه بعد الحصار الذى تعرضوا له فى «الفالوجا» وما تردد عن قضية الأسلحة الفاسدة، فإن الثوار المصريين كانوا يرددون وقتها أن المعركة الحقيقية ليست على أرض فلسطين المحتلة ولكنها تبدأ من مقاومة النظام الملكى الفاسد فى القاهرة، ومع ذلك لم تتضمن المبادئ الستة للثورة المصرية إشارة إلى الانتماء العربى لمصر لأن مفهوم العروبة السياسى لمصر لم يكن قد تبلور على النحو الذى وصل إليه فيما بعد، وكان مفهوم العروبة قاصرًا لدى المصريين على البعدين الثقافى والدينى ولم يكن قد وصل بعد إلى البعد السياسى.

ثالثًا: إن البداية الحقيقية للتعريب السياسى للثورة المصرية بدأت فعليًا مع كتاب «فلسفة الثورة» الذى أصدره «جمال عبد الناصر» بعد أكثر من عام على قيام الثورة، وحدد فيه الدوائر التى تتحرك فيها السياسة الخارجية المصرية، بدءًا من الدائرة العربية مرورًا بالدائرة الإسلامية وصولاً إلى الدائرة الإفريقية، عندئذ فقط تبلور أمام العقل المصرى مفهوم العروبة السياسى وتجسدت لأول مرة أبعاد القومية العربية برغم مرور ما يقرب من العشر سنوات على ميلاد فكرة جامعة الدول العربية، التى نظر إليها المصريون باعتبارها مؤسسة حكومات لا تضيف جديدًا للهوية المصرية باعتبارها كانت صناعة بريطانيا، برغم حماس حزب «الوفد» حزب الأغلبية حينذاك لقيامها والحديث القومى الذى تبناه «النحاس» باشا عند توقيع «بروتوكول الإسكندرية» عام ١٩٤٨م.

رابعًا: إن حرب «السويس» ١٩٥٦م هى التى لفتت الأنظار إلى الثورة المصرية وزعامة «عبد الناصر»، فاتجه نحوه السوريون قبل غيرهم - باعتبارهم الرواد الحقيقيين للحركة القومية والهوية العربية - وفجر العمال السوريون أنابيب النفط وامتنعوا عن تفريغ الناقلات البريطانية والفرنسية، تضامنًا مع أشقائهم فى الكنانة وارتباطًا بالثائر العربى الذى أمم القناة ووقف على منبر الأزهر الشريف يتحدى القوات الأجنبية الغازية التى كانت تمطر مدينة بورسعيد بالقنابل وتحاول العودة إلى

مواقعها السابقة بإعادة احتلال منطقة القناة، عندئذ قدمت مصر لأمتها العربية «جمال عبد الناصر» زعيمًا وتولى العرب تقديمه للمجتمع الدولى رمزًا جديدًا للتحرر الوطنى والعروبة السياسية.

خامسًا: لعبت الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة دورًا قياديًا فى تحريك الشارع العربى وإثارة الجماهير نحو الحرية والوحدة، والتى أضيف إليها بعد ذلك شعار الاشتراكية بعد أن انتقلت الثورة المصرية من إطارها الوطنى الذى يجمع إلى إطارها الاجتماعى الذى يفرق، فكانت القوانين الاشتراكية «القشة التى قصمت ظهر البعير» وأدت إلى الانفصال فى سبتمبر (أيلول) ١٩٦١م بعد سنوات ثلاث من قيام دولة الوحدة فى فبراير (شباط) ١٩٥٨م، وكانت تلك هى أول ضربة قاصمة يتلقاها «عبد الناصر» عندها بدأت أمراضه الجسدية ومشكلاته الأمنية تتزايد بشكل ملحوظ، وأصبح نظامه يفضل التعامل من خلال الأجهزة بديلاً للعمل السياسى القومى الواسع، وانقسمت الأمة العربية بين تقدميين ورجعيين وربما أيضًا بين ملكيات فى جانب ونظم جمهورية فى جانب آخر، واندفع «عبد الناصر» تجاه «حرب اليمن» بصورة تقترب من الدوافع التنويرية للحملة الفرنسية على مصر، فقد كان الغطاء تقدميًا ولكن أدواته عسكرية بالدرجة الأولى، ولاشك أن تلك الحرب استنزفت الثورة المصرية، وبرغم دوافعها القومية فإن وجود عدد من فرق الجيش المصرى فوق جبال اليمن كان أحد المغريات أمام إسرائيل لتوقيت تنفيذ حرب «الأيام الستة» عام ١٩٦٧م.

سادسًا: إن نكسة ١٩٦٧م قد تركت آثارًا عميقة وندوبًا غائرة فى الوجدان العربى كله ومع ذلك غلبت الروح العربية على سواها، ودفعت النزعة القومية القادة العرب وفى مقدمتهم الملك الراحل «فيصل بن عبد العزيز» الذى تناسى خلافاته مع «عبد الناصر» والمواجهات الدامية بينهما فى وديان اليمن وجبالها ليذهب إلى قمة الخرطوم داعمًا للرئيس المصرى بعد الهزيمة، ومعلنًا التضامن الكامل معه بصورة أعادت إلى «عبد الناصر» ثقته فى المستقبل ومكنته من الدخول فى «حرب الاستنزاف»، وهى من أكثر الحروب تضحية وفداءً حتى رحل القائد العربى بعد أحداث سبتمبر (أيلول) ١٩٧٠م، فنعاه الجميع وفى مقدمتهم مرة أخرى الملك «فيصل بن عبد العزيز».

سابعًا: إن تصاعد حدة الخطر الإسرائيلى وبروز مساحة العدوان الذى تجسده الدولة العبرية قد أدى إلى تعزيز مفهوم العروبة، خصوصًا فى مصر التى ترتفع فيها فجأة من حين لآخر أصوات تدعو إلى «الفرعونية» والإقلال من الانتماء العربى والابتعاد عن الساحة القومية، ولذلك فإننا نقول بوضوح إن ثورة «عبد الناصر» التحررية قد اكتسبت بعدها الدولى من هويتها العربية، لذلك فإن الحديث عن عروبة مصر يقترن سياسيًا بزعامة «جمال عبد الناصر»، ودليلنا فى ذلك أن التراجع فى الهوية العربية لمصر قد ارتبط برحيل ذلك القائد بالإضافة إلى متغيرات دولية وإقليمية يصعب إنكار وجودها.

ثامنًا: إن وصول الرئيس «السادات» إلى سدة الحكم قد ارتبط بتحول جذرى فى الشخصية العروبية لمصر، واقترن إلى حد كبير بالصلح المنفرد مع إسرائيل بتداعياته على الساحتين المصرية والعربية، وأصبحنا ولأول مرة أمام سؤال كبير يدور حول عروبة مصر وارتباطها فى الذهن المصرى بثورة يوليو، ودور الرئيس «السادات» فى الخروج من دائرة التمسك بالالتزام القومى إلى دائرة الاحتفاظ بالانتماء العربى، وقد ازدادت الأصوات المصرية ارتفاعًا وهى تخلط بلا وعى بين الأمن القومى العربى والأمن المصرى، وكأنها لا تدرك أن مصر دولة حدود مباشرة مع إسرائيل.

تاسعًا: لا نستطيع أن نزعم أن الفكرة العربية كانت بعيدة عن آخر ملكين من الأسرة «العلوية» وأعنى بهما «فؤاد» الأول و«فاروق» الأول، فلقد داعبت خيالهما الواحد تلو الآخر فكرة الزعامة الإسلامية وإحياء دولة الخلافة، وعندما اندفع «فاروق» الأول ليؤم الملوك والرؤساء العرب فى الصلاة عند انعقاد قمتهم الأولى فى «إنشاص»، فإنه كان يشير من طرف خفى إلى ريادة مصر فى المنطقة، والتى يتداخل فيها البعدان الدينى والقومى أى الشعور المشترك بالانتماء الإسلامى والعربى فى آن واحد.

عاشرًا: قد تكون لنا ولغيرنا ملاحظات عديدة على ثورة يوليو بما لها وما عليها ولكنها تظل بمثابة النقلة النوعية الكبرى فى المنطقة كلها، فهناك من يرى أن الإصلاح التدريجى فى ظل النظام الملكى الدستورى كان هو الأجدى بالنسبة لبلد مثل

مصــر، ولقــد عالجت هذه القضيــة تحديدًا فى كتابنا «من نهــج الثورة إلى فكر الإصلاح»؛ لأننى كنت أظن وما زلت أعتقد أن التغيرات الفجائية تؤدى إلى ردود فعــل عنيفة وإلــى تغييب الديمقراطية والعدوان على ســيادة القانون، بينما يرى آخــرون أن الحل الجراحى يؤدى إلــى تغيرات «راديكالية» هى الأجدى والأنفع لمستقبل الأمم والشعوب.

.. هذه ملاحظات عشــر أردت بها أن أؤكد حقيقة معينة وهى أن البعد العربى للثورة المصريــة ولزعامة «عبــد الناصر» كان هو المحور الرئيس فى تاريــخ تلك الثورة ونتائجها الإقليمية، ويكفى أن أقول إننا نرى صورًا للرئيس الراحل «عبد الناصر» فى البيوت العربية أكثــر منها فى البيوت المصرية؛ ذلك لأن المصريين قد خضعوا فى العقود الأخيرة لعملية غسيل مخ واسعة فى محاولة لتدمير صورة «عبد الناصر» وتشويه تاريخه، مع أننا نرى أن فى كل عهد إيجابيات وســلبيات؛ ففى العصر الملكى كانت هناك إيجابيات وســلبيات، وعهد «عبد الناصر» له ما له وعليه ما عليه، وعصر «السادات» ـ وقد كان رجل دولة أكثر منه زعيم أمة ـ له أيضًا نجاحاته وأخطائه مثل غيره ممن قادوا شــعوبهم أو تحركوا نحو المســتقبل على مدار التاريخ. وتلك هى رؤيتنا لثورة غيــرت وجه تاريخ المنطقة وأدخلت مصــر فى إطارها العربى، وأعطتها مكانتها الضخمة وزخمها القومى الذى ما زالت تباهى به أمتها العربية حتى الآن.

❑❑❑

هل أدى خفوت الروح القومية
إلى تصاعد المد الدينى؟!

هذه قضية جوهرية فى مسار حياة أمتنا العربية ومستقبلها بكل ما يحمله السؤال من توقعات إيجابية أو سلبية، وأنا شخصيًا لا يخالجنى شك فى أن تراجع المد القومى وانحسار حركة القومية العربية كان لهما تأثير كبير فى تنامى دور التيارات الإسلامية وازدهار حركة المد الدينى فى المنطقة العربية، وقد يقول قائل إن اندفاع التيارات الإسلامية فى العقود الأخيرة لم يكن محصورًا بالدائرة العربية وحدها، ولكنه تصاعد على امتداد خريطة العالم الإسلامى كله لأسباب تتصل بالتطورات الدولية والصراعات العالمية، وهنا أقول إن ذلك صحيح فى مجمله ولكننى أدعى أن حركة الإسلام السياسى التى انطلقت من العالم العربى هى الرائدة والقائدة فى هذا السياق، من هنا فإن إنهيار المشروع القومى الذى ازدهر بزعامة «عبد الناصر» وحزب «البعث» والحركات القومية الأخرى، كان هو المسئول المباشر عن تقدم المشروع الإسلامى والنجاحات التى أحرزها والأرضية التى اكتسبها، وأستطيع أن أتطرق لتفسير هذا التناوب الفكرى على الساحتين العربية والإسلامية من خلال الزوايا التالية:

أولاً: يسجل تاريخ الخامس من يونيو (حزيران) ١٩٦٧م أضعف نقطة فى منحنى الحركة القومية، عندما تلقت الأمة العربية أكبر هزيمة فى تاريخها الحديث، وتعرضت لضربة قاصمة استهدفت المشروع القومى بالدرجة الأولى وأدت إلى حالة من الإحباط العام، حيث خرج المتأسلمون إلى الشارع السياسى يرفعون شعارًا مؤداه أن الهزيمة نتيجة طبيعية للبعد عن تعاليم الله ومخاصمة الفكر الإسلامى ومحاولات تصفية تنظيماته ومؤسساته، حتى إن الرئيس المصرى الراحل «جمال عبد الناصر» رأى أن يقترن ظهوره لأول مرة بعد هزيمة يونيو (حزيران) بمناسبة دينية فى أحد المساجد الكبرى بالقاهرة، وكأن الحركة القومية التى كان يقودها تقدم اعتذارًا لدينها الحنيف بعد العقاب الإلهى الذى حاق بها عام ١٩٦٧م.

ثانيًـا: لقـد رددت الجماهير في الشـوارع العربية حديثًا متكررًا عن ضـرورة اللجوء إلى تعاليم الدين والاعتصام بروح السـلف الصالح، والابتعاد عن المشروعات الإلحادية - من وجهة نظرهم - وهي تلك التي زاوجت بين القومية والاشتراكية، وارتبطت بسياسات الاتحاد السـوفييتي السابق وابتعدت عن روح الإسلام وتعقبت المشروع الديني، خصوصًا في إطار حركة «الإخوان المسلمين» التي دخلت في صراع طويل مع «عبد الناصر» ومواجهتين كبيرتين مع نظامه في عامي ١٩٥٤م و١٩٦٥م، وهو ما دعا إلى ظهور صحوة دينية عندما بدأ رجل الشـارع البسـيط يقول «لقد جربنا المشروع القومي وسقط، والمشروع الاشتراكي وفشل، فلماذا لا نتقدم نحو المشروع الإسلامي؟!».

ثالثًـا: إن جماعة «الإخوان المسلمين» التي نزحت فلولها من مصر إلى بعض دول الخليج العربي والأردن وعدد من الأقطار الأوربية لم تتوقف عن ترسـيخ أركان مشـروعها الإسـلامي برغم تعقب أجهزة «عبد الناصر» لها ومتابعة أنشطتها، وقد بلغ دورها إلى حد أن أصبحت جزءًا من الحرب الباردة بين «عبد الناصر» ومؤيديه في جانب والقوى العربية التقليدية المناهضة لسياساته في جانب آخر، وعندما رفعت القاهرة شـعارات اشتراكية وجد فيها المتأسـلمون مدخلاً لضرب السياسات القومية بحكم اختلاطها بمشـروعات تعادي الإسـلام وتناهض دوره السياسـي، وما زلت أتذكر احتفالاً بانتهاء إحدى مراحل بناء «سد أسـوان العالي» بحضور الرئيس السوفييتي «نيكيتا خروتشـوف» والرئيـس العراقي الراحل «عبد السـلام عارف» عندما ألقى الأخير خطابًا اسـتهله بقوله «أنا ربكم الأعلى فاعبدون» مسـتمدًا ذلك من نص في الذكر الحكيم ليبدأ به كلمته في تلك المناسبة، فإذا بالزعيم الشيوعي يجدها فرصة لهجوم مباشـر على الأديان ويطرح فكره على نحو بدا مسـتفزًا للتيارات الإسلامية في وقتها، ولذلك نسـتطيع أن نقول إن السـاحة لم تكن خالية تمامًا من أسـباب الصدام والصراع حول المفاهيم الفكرية والمواقف السياسية.

رابعـًا: إن الحديث عن القواسـم المشـتركة بين القومية والدين، بين العروبة والإسـلام، هـو حديث ينطوي على قدر كبيـر من المجاملة ومحاولة توفيق الأوضاع ولو على حسـاب المنطلقـات التي تتحرك منها التأثيرات الصـادرة عن كل منهم، فنحن

لا ننكر بالمناسبة الأرضية المشتركة بين الإسلام والعروبة، ولكننا ندرك فى الوقت ذاته أن ليس كل مسلم عربيًا وليس كل عربى مسلمًا، ونعترف بأن الرسالة «المحمدية» هى التى حملت العروبة إلى بعض الأقطار الإسلامية والتى تشكلت منها فى النهاية المنطقة العربية كما نعرفها الآن، ولكن فى الوقت ذاته هناك قوميات قبلت الإسلام دينًا ورفضت العروبة ثقافة برغم أنها تحترم اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن الكريم ولكنها تمسكت بثقافتها الأصلية وشخصيتها الحضارية. من كل هذه المعانى ندرك أن الاختلاف قائم بين ما هو دينى وما هو قومى، وأن المساحة المشتركة لا تمنع التنافس والاختلاف على النحو الذى شاهدناه خصوصًا بعدما تراجع المد القومى وتقدم المشروع الإسلامى.

خامسًا: لقد أسهمت القضية الفلسطينية فى تعزيز التداخل بين التيارين القومى والدينى من خلال وحدة الهدف خصوصًا ما يتصل منها بقضية «القدس» تحديدًا، ونحن لا ننسى أن الطلائع الأولى من الفدائيين الذين وفدوا على ساحة الجهاد هم فى أغلبهم من المنتمين لجماعة «الإخوان المسلمين»، الذين رأوا فى القضية الفلسطينية مشروعًا جهاديًا من منطلق دينى بغض النظر عن الإطار القومى، ولا شك أن اختلاط الدين بالسياسة فى العالم الإسلامى كان له دوره فى تمييع الحدود الفاصلة بين التيار الدينى والفكر القومى، وذلك برغم كل المحاولات التى قدمتها تنظيمات إسلامية لدمج المشروع القومى فى إطارها الدينى، وإذا عدنا إلى الكتابات الأولى للإمام الراحل «حسن البنا» فإننا سوف نكتشف أن قضية التداخل بين العروبة والإسلام كانت أحد شواغله على نحو تؤكده أدبيات فكره الدينى والسياسى منذ ميلاد الجماعة عام ١٩٢٨م.

سادسًا: لا يغيب عن ذاكرتنا تلك المحاولات الجادة للتوفيق المدروس بين الفكر القومى والفكر الدينى فى عالمنا العربى، ونتذكر فى هذا الصدد تلك الإسهامات المستنيرة للمفكر القومى «د.خير الدين حسيب» والمؤتمر الذى انعقد حول هذا الشأن فى العاصمة اللبنانية منذ عدة سنوات، ولكننا ندرك فى الوقت ذاته أن بعض التيارات السلفية قد نظرت بحذر إلى تلك الجهود واعتبرتها خصمًا من دورها

المتصاعد فى السنوات الأخيرة، وهذا يقودنا إلى الاعتراف بحقيقة واضحة وهى أن النجاح النسبى لأحد المشروعين يكون فى الغالب على حساب المشروع الآخر مهما تقاربت الغايات وتشابهت الأهداف وصدقت النوايا.

سابعًا: إن رواد الحركة القومية الذين خرجوا من إقليم الشام الكبير لم يكونوا مسلمين بالضرورة بل تباينت أفكارهم ومنطلقاتهم مع ثبات الأرضية القومية التى يقفون عليها، ولذلك كان دور مسيحى الشام رائدًا فى ميلاد وتطور حركة القومية العربية، فمثلما حافظت الأديرة على اللغة العربية فإن المسيحيين العرب خصوصًا فى دول المهجر كانوا هم الذين ربطوا بين السعى نحو الحرية وبين الاعتماد فى تحقيق ذلك على ركائز عروبية تستبعد العامل الدينى ولا تعطيه تلك الأهمية التى أعطاها له المتأسلمون فى العالمين العربى والإسلامى، ولذلك فإننا نظن أنه عندما نتحدث عن الأهمية الروحية لمدينة «القدس» فإننا نشير إلى عامل إضافى ولكنه ليس أساسيًا على الإطلاق، إذ يكفى أن نقول عنها إنها جزء من أراض عربية فلسطينية جرى احتلالها فى الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م، بصورة تؤدى إلى أن ينطبق عليها القراران (٢٤٢) و(٣٣٨) الصادران من مجلس الأمن بدلاً من الوقوف أمام الدعاوى الدينية وإنكار الجانب السياسى للقضية باعتباره يمثل العامل الحاكم فيها.

ثامنًا: لقد أسهمت أحداث السنوات الأخيرة خصوصًا الحادث الإرهابى على مدينتى «نيويورك» و«واشنطن» عام ٢٠٠١م فى إحداث قطيعة واضحة بين التيارات القومية والتوجهات الدينية لأن القوميين شعروا أن الأصولية الإسلامية عبء عليهم، وشاعت نظرية تقول إن المقاومة السياسية هى الأصل بينما المقاومة الدينية تحمل فى داخلها عوامل الفرقة وأسباب الانقسام لأنها تستبعد بعض الطوائف والقطاعات فى مزايدة غير مقبولة، مع تهميشها للكفاح الوطنى لبعض تلك التيارات التى أسهمت بجهود كبيرة فى حركة الاستقلال وتحرير الأرض العربية، وهل ننسى أن المقاومة الوطنية قد احتوت أسماء لمطارنة ورجال دين مسيحى أتذكر منها الآن المطران «كبوتشى» الذى ارتبط اسمه بموقف بطولى أمام جبروت الدولة العبرية.

تاسعًا: إن الارتباط الظالم بين الإرهاب والدين الإسلامى قد أدى إلى توجيه ضربة قاصمة للمقاومة المشروعة ضد الاحتلال، حيث جرى خلط متعمد بينها وبين التهم الجاهزة بالإرهاب والعنف العشوائى الذى يستهدف المدنيين، وقد أدت هذه التداعيات إلى تركيز التيارات القومية على منطلقاتها الأساسية بعيدة عن المسحة الدينية. ولعلنا نتذكر فى هذا السياق طبيعة الخلاف «الأيديولوجى» القائم بين حركتى «فتح» و«حماس»، فالأولى تعمل تحت مظلة قومية بينما ولدت الثانية كمقاومة إسلامية لمشروع جديد يختلف عن المشروع القومى مستهدفًا وجود الدولة الصهيونية.

عاشرًا: إننا نظن عن يقين أن المشروع الإسلامى قد دخل فى مواجهات عديدة أدت إلى انتقاص تأثيره فى السياسة العالمية والإعلام الدولى، وهو الأمر الذى دفع إلى الاقتناع بضرورة القيام بعملية فك اشتباك واضحة بين ما هو قومى وما هو دينى أى بين المشروع العربى والمشروع الإسلامى؛ لذلك فإن أية محاولة جديدة للتوفيق بينهما قد لا تحقق ذلك القدر من النجاح الذى تحقق لها منذ أكثر من عقد كامل، فلقد تمكن المتطرفون من الإساءة إلى الإسلام بصورة أدت إلى تأليب القوى الدولية عليه، وبالتالى ضرب مشروعه حتى وإن خلصت النوايا وصدقت الرغبة فى تحقيق مشروع إسلامى معتدل فى ظل هذه الظروف الدولية العاصفة.

.. لقد سعينا من النقاط العشر الأخيرة إلى مناقشة الزوايا التى ترتكز عليها المقولة التى تتردد عن تراجع المشروع القومى وتقدم المشروع الدينى خصوصًا فى المنطقة العربية، ذلك أننا نرى أن الإجابة عن السؤال العنوان هى بالإيجاب، فلقد أدى خلو الساحة القومية وخواء الفضاء العربى إلى أن تحتله تيارات تسعى نحو مشروع إسلامى لا أظن أنها سوف تقدر على تحقيقه فى هذه الظروف الدولية الملتهبة، ولكن الأمر المؤكد أنها قد اقتطعت من مساحة الحركة المتاحة أمام المد القومى الذى لا ننكر تراجعه، بل ونعترف بحاجته إلى صياغة مشروع جديد يتوافق مع إرادة الشارع العربى ولا يعيش فى صراع مع غيره من التيارات أو صدام مع سواه من المشروعات السياسية الكبرى فى الوطن العربى الواحد.

نحو حل عصرى لإشكالية التمثيل السياسى للتيارات الإسلامية

سوف تظل إشكالية التمثيل السياسى للتيارات الإسلامية - خصوصًا فى المنطقة العربية - قضية حاكمة فى التطور نحو الديمقراطية الكاملة والمشاركة الحقيقية فى صنع القرار، وذلك لأسباب عديدة يأتى فى مقدمتها ما يلى:

١ - إن تجاهل بعض القوى السياسية الموجودة بالفعل فى الشارع العربى هو انتقاص مباشر من أية محاولة للتطبيق الديمقراطى فى ظل الظروف الدولية الراهنة خصوصًا وأن العملية الديمقراطية غير قابلة للتجزئة ولا يمكن تقسيط الديمقراطية على مراحل، وإذا جاز ذلك وفقًا لظروف بعض الدول فإنه لا يجب اختلاق الأسباب واصطناع المعاذير من أجل تسويف التطبيق الديمقراطى لصالح نظم فردية أو تكريس لدكتاتوريات عسكرية أو دينية.

٢ - إن من أهم الشواهد التى تطرح نفسها على الساحة السياسية العربية ما نراه من صدام يومى بين الحركات الإسلامية خصوصًا جماعة الإخوان المسلمين والدولة القُطرية فى العالم العربى، وهو أمر بلغ حدًا يهدد بشكل مباشر استمرار عملية الإصلاح السياسى والتطور الديمقراطى، بل أخذ يستنزف طاقات العمل السياسى ويسىء إلى مسيرة الشعوب فى النهاية، حيث تتأرجح القوى السياسية بين الشرعية والتحريم وبين الحظر والسماح على نحو يهدد المستقبل بكامله.

٣ - إن حِرمان قوى سياسية موجودة فعليًا فى الشارع مع تمثيل قوى أخرى ليس لها جذور حقيقية هو وضع معكوس لأنه يؤدى إلى تمثيل من لا قاعدة له، وحرمان أولئك الذين يعبرون عن قوى موجودة بالفعل فى الشارع السياسى مهما كانت الموانع والأسباب، فأنا شخصيًا أختلف مع جماعة الإخوان المسلمين فكرًا وأسلوبًا، بل وأرى فى تاريخ الجماعة ما يدعو إلى القلق خصوصًا تلك المراحل التى اعتمدت فيها العنف والاغتيال السياسى والخروج عن الأهداف الأصلية لإنشائها أدوات لإحداث التغيير واكتساب أرضية سياسية، ومع ذلك وبرغم هذا الاختلاف فإننى أؤمن بحق الجماعة فى أن يكون لها منبر سياسى «مدنى» يعكس فكرها ويدمجها فى الحياة السياسية المعاصرة.

فإذا كانت هذه هى الأسـباب التى تدفع نحو تبنى بعض الأفكار الجديدة فى موضوع التمثيل السياسى للتيارات الدينية فإننا نُبسط القضية من خلال المحاور التالية:

أولاً: إن التفرقة بين ما هو دينى وبين ما هو مدنى أمر يجب التسليم به، فالدولة الدينية مرحلـة تختلف عـن الدولة القومية، كما أن ميلاد الدولة الحديثة يقترن هو الآخر بالشـعارات المعاصرة ومفرداتها المعروفة من حداثة وليبرالية وديمقراطية ومجتمع مدنى وحقوق للإنسـان واحترام للحريات، وصولاً إلى رعاية البيئة وتبنى مقولات تتوافق مع روح العصر وأطروحاته.

ثانيًا: إن فلسـفة «الإيمان» مطلقة بينما الممارسـة السياسية نسبية، لذلك فإن خلط الدين بالسياسـة هو نوع من المزج بين المطلق والنسـبى وهو يؤدى غالبًا إلى حالة من التداخل يدفع الدين الجزء الأكبر من فاتورة الخسارة لها، ولقد قلنا دائمًا بضرورة فض الاشتباك بين السياسة والدين مثلما طالبنا بفض الاشتباك بين السلطة والثروة، فنحن لا نستهدف الجماعات الدينية لذاتها ولكننا نسعى إلى الإصلاح ما استطعنا إليه سبيلاً.

ثالثـًا: إن الحساسيات الدولية التى استجدت منذ سبتمبر (أيلول) عام ٢٠٠١م تلقى هى الأخرى بظلالها على الحياة السياسـية بل والفكرية والثقافية فى المنطقة العربية كلهـا، فلقد وصمنا الغرب - وبنوع مـن التعميم الأحمق - بأننا متطرفون إلى حد الإرهاب، ومتشـددون إلى درجة التزمت، ومتعنتـون إلى حد رفض الآخر، وهو مـا يعنـى أننا لا يجب أن نغفل تأثير السـنوات الأخيرة خصوصـًا أن عقدة ذلك اليوم المشـئوم هى تنامى دور التيارات الإسـلامية ودخولها فى مواجهات يومية مع السـلطات الأمنية فى بلادها، مـع موقف مزدوج من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الغربية، لذلك فإنهم يقتربون من تلك التيارات الإسـلامية تارة ويبتعدون عنها تارة أخرى، فإما الاحتواء والقبول بحل عادل وإما اسـتنزاف موارد المجتمع وإمكانياته على نحو يؤدى إلى ما نشهده اليوم على الساحة العربية فى هذا الشأن.

رابعًا: إن وجود أقليات دينية غير مسلمة فى العالم العربى يشكل مصدرًا للحرص الشديد على رعايتهم والاهتمام بهم؛ لأنهم جزء لا يتجزأ من هذه الأمة، وشـركاء أصليون

فى تشييد دعائم الحضارة العربية الإسلامية. كما أن أصولهم العربية ليست محل جدال، ولا شك أن تخويف هذه الأقليات العددية بالتطرف الدينى الإسلامى على الجانب الآخر هو أمر يستحق البحث والدراسة لاسيما وأن المسيحيين العرب – على سبيل المثال – هم رواد الحركة القومية والمحافظون على التراث العربى عبر السنين؛ لذلك فإن استبعادهم من مسيرة الحياة السياسية نتيجة الخطاب الدينى الزاعق والشعارات الإسلامية المتكررة هو أمر يؤدى إلى تقوقع الأقليات وعزوفها عن المشاركة السياسية بصورة تستعدى الغرب المسيحى بحيث يبدو وكأنه مصدر لقوتها.

خامسًا: إن القبول بالديمقراطية الغربية علنًا قبل استخدامها والاعتراف المسبق بمفرداتها التى تحمى الدولة العصرية وتصون كيانها، وتستند إلى عدد من الأعمدة الرئيسة مثل قولنا إن الأمة هى مصدر السلطات وإيماننا بتداول السلطة ودوران النخبة وقبول الآخر، مع الابتعاد عن الشعارات الدينية والتسليم بشخصية الدولة المدنية واحترام مقومات المجتمع المدنى الحديث، إن ذلك القبول الصريح شرط أساسى للمشاركة فى الحياة السياسية المعاصرة.

.. هذه محاور أساسية توضح حجم الإشكالية المطروحة وتحدد المسار الذى يجب أن نمضى فيه نحو الخروج من المأزق الذى تواجهه حركات الإسلام السياسى فى العالمين العربى والإسلامى، ومع تسليمنا بأن النموذج التركى غير القابل للتطبيق بصورته الحالية فى معظم الأقطار العربية خصوصًا دولة المواجهة الحادة بين السلطة وجماعة الإخوان المسلمين؛ وأعنى بها «مصر»، فإننا نرى فى وصول حزب إسلامى مهما كانت نوعيته – لتولى السلطة واحتلال مقعد الرئاسة فى الدولة التركية بتقاليدها العلمانية، ومع التأثير الضخم لمبادئ وأفكار وتراث «الأتاتوركية» هو أمر يدعو إلى التأمل ويغرى بالدراسة الموضوعية التى تخرج من نطاق الحساسيات والشكليات لكى تواجه الواقع بما له وما عليه.. وتحضرنى عند كتابة هذه السطور المحاولات التى جرت فى «مصر» خلال السنوات الأخيرة لإنشاء حزب سياسى مدنى ينطلق من خلفية إسلامية، فتجربة حزب «الوسط» تحت التأسيس فى مصر هى نموذج لذلك النوع من الاجتهاد، الذى يسعى للخروج من الدائرة المغلقة أو الحلقة المفرغة التى أدخلتنا فى ازدواجية ملحوظة بتسمية

مـا هـو قائم محظورًا وإبقاء ما هـو محظور قائمًا، إنه غرامنا الأزلى بالتسـميات المغلوطة والتعبيـرات الغامضـة فى عصر يتحدث فيه الجميع عن المصداقية والشـفافية والوضوح، ولعلى هنا أُشـير إلـى عدد من الملاحظات التـى لابد من تبنيها عنـد التصدى لمعالجة إشكالية التمثيل السياسى للتيارات الإسلامية، وهذه الملاحظات تدور حول النقاط الثلاث التالية:

(أ) إن الحلول الأمنية لا يمكن أبدًا أن تمثل أسلوبًا صحيحًا لحل الإشكالية التى نتحدث عنها، فالمواجهة اليومية بين الشـرطة وجماعة الإخوان المسـلمين هى أشبه بلعبة «القـط والفأر» لن تنتهى أبدًا، ولذلـك فإنه لابد من تفكير مختلف يعتمد على حلولٍ تقـوم على الحـوار الموضوعى والاعتراف بالواقع القائم واحترام الدسـتور والقانون، فالمواجهة السياسية هى وحدها الكفيلة بتعديل المسار وتوجيه الجميع نحو الغايات التى يسعى إليها المجتمع العربى ويوجه أنظمته نحوها.

(ب) إن التغير المطلوب فى فكر الجماعات الدينية وأسـلوب تعاملها مع الغير هو أمر له أهميته وقيمته؛ إذ إن جماعة الإخوان المسـلمين – على سبيل المثال – تحتاج إلى الدخول فى دائرة فقه المراجعة وفكر التغيير، ذلك أن الاعتماد على النصوص المقدسة فى الجدل السياسى هو انتقاص من مكانتها وعبث بها، كذلك فإن الشعارات الدينية تمثل نوعًا من الاستغلال من جانب واحد لما يجب أن يكون متاحًا للجميع، فالحياة السياسية تقوم على الحوار المتكافئ ولا تعتمد على المسلمات، لأن الواقع نسبى كما قلنـا بينما الفكـر الدينى مطلق بطبيعته لارتباطه بعنصر الإيمان الذى لا يقبل الجدل ولا يتعايش مع الحوار، وفى ظنى أن الجماعة مطالبة بهذه المراجعة اليوم قبل الغد لأن الطريق وعرة والظروف معقدة والتطورات الدولية والإقليمية بالغة الحساسية.

(ج) إن عمليـة الإدمـاج الحقيقى للتيارات الإسـلامية فى الحياة السياسـية تحتاج هى الأخرى إلى درجة عالية من المصداقية والوضوح والواقعية، خصوصًا وأننا نلاحظ أن جماعة الإخوان المسـلمين تستخدم الديمقراطية الغربية مرحليًا دون أن تكون مؤمنة بها إيمانًا كاملًا، كذلك فإن أشـقاءنا فى حركة «حماس» الفلسـطينية – وهم فصيل مناضل من جماعة الإخوان المسلمين – قد استخدموا الانتخابات كوسيلة للتعبير عن الـذات والوصول إلى السـلطة، مع أن الكل يعـرف أن الانتخابات هى إفراز لاتفاق

«أوسلو» الذى لا تعترف به حركة «حماس»، ونحن نرى أن هذا النمط من الازدواجية السياســية لا يخــدم الأهــداف الوطنية ولا يتفق مــع المبادئ التــى تتبناها جماعة دينية لها مثل تاريخ وتواصل جماعة الإخوان المســلمين، فالإدماج السياسى الكامل للتيارات الإســلامية فى الحيــاة العامة العصرية يقتضى توافر حســن النية والرغبة المشــتركة فى إيجاد الحلــول الممكنة والمطلوبة للخروج مــن الوضع المتأزم نتيجة المواجهة بين التيارات الإسلامية وعدد من الأنظمة فى الأقطار العربية، والتى تعتبر «مصــر» نموذجًا لها حيث تحتدم المواجهة بين الدولة وجماعة الإخوان المســلمين بصورة لا تدعو إلى الارتياح ولا تبشر بالخير.

.. تلــك كانت أفكارنا وملاحظاتنا طرحناهــا فى تجرد وموضوعية لأننا نؤمن بحق من نختلــف معهم فى إبــداء آرائهم والتعبير عن فكرهم انطلاقًا من مقولتين شــهيرتين أولهما «للإمام الشــافعى» فى الحضارة العربية الإسلامية، والثانية «لفولتير» فى الحضارة الغربية المسيحية، ونحن لا نبغى من هذا أو ذاك إلا المصلحة العليا للأمة ودعم قضية الديمقراطية وفتح البوابة نحو مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة.

❑❑❑

«ساركوزى» ظاهرة محلية فرنسية
أم دور فى أجندة دولية؟!

لابد أن نعترف أننا لم نفطن إلى حقيقة التغيير الكبير فى الموقف الفرنسى بوصول «تونى بلير» جديد إلى «الإيليزية»، حيث تصورنا أن فوز «ساركوزى» إنما يندرج فقط تحت مظلة المواقف المعروفة لمرشح الرئاسة الفرنسية وزير الداخلية السابق، الذى يدعو إلى توجهات معارضة لتزايد الوجود الأجنبى فى فرنسا، إنه «نيكولا ساركوزى» صاحب السياسة الشهيرة فى مسألة تنظيم الهجرة بتحديدها تدريجيًا خوفًا على الشخصية الفرنسية من الوجود الوافد إليها من شمال إفريقيا وغربها وغيرهما من بقاع الجنوب.. لقد ركزنا جميعًا على هذه الزاوية من شخصية «ساركوزى» ولم نتنبه إلى أن الأمر أكبر من ذلك بكثير، فسيد «الإيليزية» الجديد على ما يبدو هو جزء من سياسة التعزيز المطلوب للدور الأمريكى فى العالم، وجر أوربا فى اتجاه يحول دون استقلال قرارها ويدفعها نحو دعم سياسة «واشنطن» بشكل غير مسبوق. ويكفى أن أشير هنا إلى الدعم المتزايد الذى تطوعت به المستشارة الألمانية «ميركل» لتأييد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وتبرير تصرفات إسرائيل العدوانية حتى يبدو الغرب كله وكأنه يتحرك فى اتجاه واحد بعد اختفاء موقف فرنسا المستقل نسبيًا، وتحول الموقف الألمانى الذى كان فى يوم من الأيام معارضًا للحرب على العراق نحو طريق مختلف. وهكذا يبدو الموقف على ضفتى الأطلنطى متسقًا إلى حد كبير مع التطورات الجديدة.. وبعد هذه المقدمة العامة دعنا نغوص قليلاً فى أعماق ما جرى لفهم سياسات «ساركوزى» وسبر أغوار أجندته الدولية، وذلك من خلال استعراض النقاط التالية:

أولاً: إن «ساركوزى» محسوب على اليمين الفرنسى بكل ما يحمله من أفكار وما يعبر عنه من مواقف، ولقد ظهر كمرشح قوى لكى يكون رئيسًا للجمهورية الفرنسية منذ عدة سنوات، وهو أمر لاحظه الجميع منذ جرت إحاطته بقدر كبير من الدعاية ووضع الإعلام الغربى وخصوصًا الأمريكى نفسه فى خدمة ظاهرة «ساركوزى» منذ اللحظات الأولى لظهوره بشكل قوى على مسرح السياسة الفرنسية، لذلك فإننا

نعتقــد أن مرحلــة الإعداد السياســى والتمهيد الإعلامى لم تكن عملية عشــوائية، ولكنها كانت مخططة بشــكل مدروس لدى عدد من الأطراف الدولية وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

ثانيًــا: لقد أســهمنا نحن العرب والمســلمين - بوعــى أو بغير وعى - فــى دعم ظاهرة «ساركوزى» فرحبت به عواصم عربية مختلفة بحيث ظهر وكأنه «مشروع المستقبل» لا لفرنســا وحدها ولكن لأوربا أيضًا.. ولعلنا نتذكر الآن اســتقبال الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر «لنيكولا ساركوزى» وزير الداخلية الفرنسية منذ سنوات قليلة عندما احتدمت قضية حجاب المرأة فى فرنســا وفرضت نفسها حينذاك على الرأى العام الفرنســى بل والدولى. ونذكر جميعًا أن «ســاركوزى» عاد سعيدًا من لقائه مع شيخ الأزهر حاملاً فتوى تدعم سياســته وتســهم فى إجهاض المعارضة لموقفه. بل إننى أتذكر أيضًا أن «ســاركوزى» قام بتوظيف كافــة اتصالاته لخدمة هدف بعيد المدى يتجاوز حدود «الإيليزية» بحثًا عن دور يدخلُ به التاريخ الفرنسى من باب جديد.

ثالثًا: لقد كان أول تصريح لـ«ســاركوزى» فور إعلان فوزه برئاســة فرنســا هو تأكيده على دعمه شــبه المطلق لسياســات «واشنطن» وإدارة «بوش»، وهو ما يدعم وجهة نظرنا من أن «ســاركوزى» هو جزء من رؤية مختلفة تخرج بفرنســا من دائرة الاســتقلال «الديجولــى» الذى اتصفت به سياســاتها فى العقود الخمســة الماضية وبرغم تغير الرؤســاء وتعاقب الحكومات، فإن السياسة الفرنســية كانت متصفة بالتعاطف مع القضايا العادلة للشعوب ومتميزة بالموضوعية النسبية، منذ أن أعلن «شارل ديجول» قراره الشهير قبيل الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧م بأن فرنسا سوف تمنع بيع الســلاح عن من يبدأ العدوان فى تلك الحرب التى انتكس فيها العرب، ونحن لا ننســى كذلك موقف فرنســا «شــيراك» لمن الحرب على العراق ولا موقف فرنسا «ميتران» أثناء حرب تحرير الكويت. وقد كنا نعلق آمالاً كبيرة على دور فرنسا التى كانت تبدو داعمة للعرب ومتوازنة فى مواقفها من صراعهم مع إسرائيل.

رابعًا: إن تصريحات «ساركوزى» التى استهدف بها الحيلولة دون تحقيق احتمال انضمام تركيــا للاتحاد الأوربــى هى جزء آخر من مواقفه التى تعكس الحساســية المفرطة تجاه الأجانب عمومًا والمســلمين خصوصًا، ولا عجــب فى ذلك فالرجل يأتى من

أصول غير فرنسية، إذ تنحدر عائلته من أصل مجرى، كما أن الاعتراض الفرنسى المتزايد على عضوية تركيا للاتحاد الأوربى ليس جديدًا، فقد عبرت «باريس» فى أكثر من مناسبة عن عدم تحمسها لانضمام تركيا للاتحاد الأوربى وقاد الحملة فى مرحلة معينة الرئيس الفرنسى السابق «جيسكار ديستان» رئيس لجنة تطوير دستور الاتحاد الأوربى، والذى قال يومًا ما: «إن المملكة المغربية أولى بعضوية الاتحاد الأوربى من الجمهورية التركية»، ولعله من المعلوم أن الموقف الفرنسى يتخذ من «المسألة الأرمنية» جزءًا من تبريره لرفض العضوية التركية فى الاتحاد الأوربى، وهو يختلف فى ذلك عن الموقفين البريطانى والأمريكى حيث تظل «أنقرة» بالنسبة لواشنطن حليفًا رئيسيًا فى مجموعة الأطلنطى وهو أمر لا يهتم به الفرنسيون.

خامسًا: يبدو واضحًا أن «ساركوزى» يمارس دورًا جديدًا فى خدمة السياسة الأمريكية، فقد لعب هو وزوجته السابقة دورًا مهمًا فى حل مشكلة الممرضات البلغاريات المحتجزات فى ليبيا بتهمة حقن عشرات الأطفال الليبيين بفيروس «الإيدز»، وقد كان «ساركوزى» يحاول بذلك نزع فتيل المواجهة بين ليبيا والاتحاد الأوربى فى جانب ويمهد لمزيد من التعزيز لعلاقات واشنطن وطرابلس فى جانب آخر؛ لذلك جاءت زيارته للعاصمة الليبية وهو فى شهر العسل الرئاسى تأكيدًا لهذا المعنى وتمشيًا مع التوجهات الجديدة لفرنسا «ساركوزى».

سادسًا: إن علاقة «ساركوزى» ذى الأصول اليهودية بإسرائيل ليست خافية على أحد. فموقفه متشدد من المقاومة الفلسطينية وتصريحاته متعاطفة مع مفهومى الأمن والسلام من وجهة النظر الإسرائيلية، وهو يتبنى تمامًا الأفكار الأمريكية فى هذا السياق بل ويزيد عليها ويبنى فوقها من خلال قدر لا بأس به من كراهيته للعرب وحساسيته من المسلمين، وتهويله من ظاهرة الإرهاب الدولى والانصياع الكامل لأجندة «واشنطن»، وكأن السماء قد عوضت الرئيس الأمريكى السابق «جورج دبليو بوش» بـ«نيكولا ساركوزى» الذى دخل إلى مسرح السياسة الأوربية والدولية بديلاً عن حليفه المخلص «تونى بلير» الذى رحل عن موقعه فى الفترة نفسها تقريبًا.

سابعًا: إن صورة الرئيس الفرنسى السابق «شيراك» تتعرض على الجانب الآخر لقدر كبير من التشكيك فى المصداقية والطعن فى الذمة المالية، حتى لقد اندهش الناس عندما علموا أن «جاك شيراك» عندما ترك «الإيليزية» انتقل هو وأسرته إلى بيت كبير فى «باريس» كان مملوكًا لرئيس وزراء عربى راحل، كما أن شحوب الأضواء حول «شيراك» قد أعطى بريقًا أشد ولمعانًا أقوى لـ«ساركوزى» الذى يعتبر نسبيًا منتميًا إلى جيل الشباب من الساسة ويمثل الدماء الجديدة فى العلاقات الدولية المعاصرة.

ثامنًا: يبدو أن «ساركوزى» سوف يكون مندوبًا للسياسة الأمريكية إلى جانب رئاسته للدولة الفرنسية، كما أنه سوف يلبى بعض طلبات «واشنطن» بالوكالة عنها، خصوصًا وأن الأمريكيين يرون فى النموذج الفرنسى الجديد الحليف الذى يعوض الولايات المتحدة الأمريكية عن أزماتها السابقة فى العلاقات مع «باريس»، ولعلنا نتذكر الآن عبارة «رامسفيلد» وزير الدفاع الأمريكى السابق قبيل غزو بلاده للعراق، عندما اعتبر معارضة فرنسا وألمانيا للحرب على العراق أمرًا لا يعبر عن الموقف الأوربى العام ووصفهم بكلمته الشهيرة قائلاً عنهم «عواجيز أوربا».

تاسعًا: إن دور «ساركوزى» فى صراع الشرق الأوسط معروف للجميع فهو يميل إلى كفة إسرائيل. وأذكر بهذه المناسبة أن السفير الفرنسى فى إحدى العواصم العربية قد قال لى فى لقاء جمعنى به غداة فوز «ساركوزى» بالرئاسة الفرنسية: إن هذه فرصة سانحة أمام العرب يجب أن يستغلوا فيها قرب الرئيس الفرنسى الجديد من الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العبرية، ليحدثوا اختراقًا جديدًا على طريق التسوية السلمية بدلاً من الوضع الراهن الذى يتسم بالجمود ولا يحمل فى ثناياه إمكانية الوصول إلى حل للصراع القائم.

عاشرًا: إننا ندعى أن شعبية «ساركوزى» فى فرنسا والتى لا تزال متماسكة حتى الآن لن تظل على ما هى عليه لأنه لا يعبر بدقة عن الشخصية الفرنسية العادية، حتى إن دعوته إلى مشروع «الجوار الأوربى» لم تلق آذانًا صاغية على النحو الذى كانت تلقاه الدعوات الفرنسية من قبل، فالمواطن الفرنسى يدرك أنه أوربى بحر متوسطى مجاور للحضارة العربية الإسلامية، ولا يمكن أن يتحول إلى أداة

للسياسة الأمريكية على المدى الطويل خصوصًا إذا أخذنا فى الاعتبار النعرة القومية الفرنسية التى صنعتها أسماء مثل «نابليون» و«ديجول» وغيرهما من القادة العظام للدولة الفرنسية، فضلاً عن التداخل المعروف بين فرنسا ودول الشمال الإفريقى العربى الإسلامى وأهميتها بالنسبة لمنظومة الأمن القومى الفرنسى، كذلك فإن الاختلاف الثقافى بين الأنجلو ساكسون واللاتين يعكس نفسه هو الآخر على الاستقلال الطبيعى للدور الفرنسى.

.. تقدم هذه النقاط العشر رؤيتنا للتحول الذى طرأ على السياسة الفرنسية وتجاوز الداخل إلى الخارج بتأثيراته الأوربية والدولية، لكى نكتشف أن الدور الفرنسى الجديد سوف يكون تعزيزًا للسياسة الأمريكية حاليًا وفى المستقبل بصورة قد تجعل من فرنسا منافسًا لبريطانيا فى الولاء «لواشنطن» والاستجابة لسياستها، ولقد غفلنا جميعًا عن الدور الذى جرى الترتيب له منذ عدة سنوات والذى أدى إلى ظهور زعامة فرنسية مختلفة عن سابقاتها وقريبة من أحضان الولايات المتحدة الأمريكية، إننا يجب أن نعترف مرة أخرى بأن متابعتنا لرئاسة «ساركوزى» قد ركزت عليه كظاهرة فرنسية ولم تركز كثيرًا على دوره الدولى كجزء من التحول الأوربى تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والاقتراب من سياسة «واشنطن»، إننى أخشى أن تسقط القلعة الأخيرة فى استقلالية المواقف الأوربية بحيث تكون التبعية الكاملة «لواشنطن» فى إطار الأطلنطى أو حتى خارجها هى السمة الغالبة لأوربا الجديدة، إنه تحول كبير يثير التأمل ويدعو إلى القلق ويغرى بالمتابعة.

□□□

مصر والولايات المتحدة..
علاقة مُلتبسة

يتصور كثير من العرب أن العلاقات المصرية الأمريكية اندماجية إلى حد كبير، ويتوهمون أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مصر حليفًا سياسيًا فى المنطقة وليست مجرد شريك فى النظام الإقليمى للشرق الأوسط، ونحن نظن – من خلال شواهد مختلفة ومواقف عديدة – أن الصورة الحقيقية تختلف فى جوهرها عن ذلك، فتاريخ العلاقات المصرية الأمريكية تاريخ متقلب.. ففى العصر الملكى كانت العلاقات عادية ولكنها ليست وثيقة، فالعرش العَلوى (لأسرة محمد على) كان شديد الارتباط ببعض الدول الأوربية بحكم الجغرافيا والتاريخ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت تبدو بعيدة نسبيًا عن الشرق الأوسط فضلاً عن فلسفة العزلة التى فرضتها على نفسها، وفقا لمبدأ «مونرو» الشهير والذى لم تخرج عنه إلا عندما فرضت عليها الظروف ذلك فى الحرب العالمية الأولى، فاضطرت «واشنطن» إلى اقتحام الساحة الدولية بشكل غير مسبوق.. ويهمنى أن أسجل هنا أن الملكين الأخيرين «فؤاد الأول» و«فاروق الأول» لم يكونا من المتحمسين للعلاقات مع بريطانيا ولا للثقافة «الأنجلو ساكسونية» عمومًا، خصوصًا وأن «فاروق» كان ملكًا فاسدًا وفى الوقت ذاته إنسانًا وطنيًا يكره الإنجليز من أعماقه ويتعاطف مع أعدائهم فى كل الظروف، لذلك لم تتشعب اهتمامات مصر الرسمية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية برغم قيام العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين القاهرة و«واشنطن» فى أعقاب تصريح ٢٨ فبراير (شباط) ١٩٢٢م الذى منح مصر نوعًا من الاستقلال الذاتى، ولكن يبقى الفصل المثير فى العلاقات المصرية الأمريكية هو ذلك المرتبط بثورة يوليو (تموز) ١٩٥٢م وما بعدها؛ إذ إنها الفترة التى شهدت التقلبات الشديدة فى تلك العلاقة المهمة بين دولة محورية فى الشرق الأوسط ودولة أخرى عظمى تسود العالم وتدخل معه عصر «Paxa – Americana».

فالثابت من خلال أوراق حركة الجيش ليلة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢م أن الضباط الأحرار قد كلفوا قائد الجناح «على صبرى» الاتصال بالملحق الجوى الأمريكى فى القاهرة والحصول منه على ضمانات أمريكية بحماية الثورة، ومنع القوات البريطانية من التحرك

من منطقة القناة صوب القاهرة أو الإسكندرية لإخماد التمرد العسكرى كما كان يمكن أن تراه قوات الاحتلال البريطانى حينذاك، ويسجل «مايلز كوبلن» فى كتابه الشهير طبيعة العلاقات الوثيقة بين الضباط الأحرار والسفارة الأمريكية فى القاهرة وكيف أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر إلى ما حدث على أنه تحول نوعى فى أكبر دولة عربية على نحو يبشر بالوراثة الأمريكية للاستعمارين البريطانى والفرنسى فى الشرق الأوسط، ولقد تجسد هذا التفكير بعد ذلك فيما سُمى بنظرية «الفراغ فى الشرق الأوسط» ومبدأ «أيزنهاور» الشهير وما تبعهما من تبنى واشنطن لسياسة الأحلاف فى المنطقة خصوصًا «حلف بغداد» بملابساته وتداعياته المعروفتين، ولا شك أن المواجهة بين الكولونيل «ناصر» ووزير الخارجية الأمريكى «جون فوستر دالاس» وافتقاد الكيمياء البشرية فى العلاقة بينهما، خصوصًا وأن وزير الخارجية الأمريكى كان هو صاحب نظرية سياسة «حافة الهاوية»، وكان ينظر إلى الضباط الأحرار الشبان خصوصًا «عبد الناصر» باعتبارهم مجموعة طائشة لا تصلح حليفًا للسياسة الأمريكية فى المنطقة، لا سيما وأن تلك المجموعة ترفع شعارات قومية عربية هى طاردة بطبيعتها للوجود الأجنبى والنفوذ الأمريكى أيضًا.

وعندما أوعزت الولايات المتحدة الأمريكية إلى البنك الدولى بسحب عرض تمويله لمشروع «السد العالى» بالطريقة التى استفزت «عبد الناصر» ورد عليها بتأميم «قناة السويس» فى ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٥٦م، وما تبع ذلك من عدوان ثلاثى قامت به بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وهو أمر لم يتحمس له الجنرال «أيزنهاور» لأن المؤامرة تمت وراء ظهر الولايات المتحدة الأمريكية وبصورة قد تُعطل مشروعها الكبير فى المنطقة، تصاعدت حِدة العداء بين القاهرة و«واشنطن» وأصبحت جزءًا من الحرب الباردة الدولية فى ذلك الوقت بحكم اقتراب مصر من الاتحاد السوفييتى السابق والتدهور الشديد الذى شهدته علاقات القاهرة – واشنطن، ولعبت فيه إسرائيل دورًا مؤثرًا وكأنها هى «السيناريست» الذى أعد مسرح الأحداث وكتب الحوار السياسى بل والصدام الإقليمى على النحو الذى عرفناه.

وبرحيل «عبد الناصر» عام ١٩٧٠م ووصول خَلفه «أنور السادات» إلى سدة الحكم جرت تحولات هائلة فى السياسة الخارجية المصرية بلغت مائة وثمانين درجة فى الاتجاه الآخر، وذلك عندما أطلق «السادات» شعاره الشهير القائل بأن «٩٩٪ من «كروت» حل مشكلة الشرق الأوسط هى لدى الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها»، وعندما أراد أن

يتقــدم إلى الغرب بأوراق اعتماد جديــدة كان عليه أن يقوم بتغيرات جذرية فى الداخل، انتقلت بها مصر من الاقتصاد المركزى المخطط إلى سياسة الانفتاح الاقتصادى الذى كان ظاهره إنتاجيًا ولكن جوهره اســتهلاكيًا، واعتماد سياســة المنابر كمقدمة للخروج من نظام الحزب الواحد والدخول إلى إطار التعددية الحزبية، وعندما رحل «الســادات» شارك فى تشييع جنازته أربعة من رؤساء الولايات المتحدة السابقين.

وبوصــول الرئيس «مبارك» إلى الحكم اســتعادت مصر درجــة من التوازن فى علاقاتها الإستراتيجية مع «واشنطن»، ولكن تلك العلاقة ظلت تتذبذب فى مناسبات مختلفة ولكن فى إطار تفاهم مشترك وقبول لدى الطرفين بحق الاختلاف على نحو يجعلها فعلا «علاقة ملتبسة»، ولعلى أُشير هنا إلى بعض المحطات فى هذا السياق:

أولاً: كان ولا يزال وسوف يظل الدعم الأمريكى الأعمى لإسرائيل والتبرير الأحمق لكافة جرائمها هو المشكلة الكبرى بين الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الأنظمة العربية، فضلاً عن تدنى شعبيتها بشكل ملحوظ فى الشارع العربى، وليس هناك شك فى أن إسرائيل تعتمد فى سياساتها الحالية على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية المطلق فى كل ما تقوم به، وعندما طالب «مبارك» - فور رحيل «الســادات» - إســرائيل بتنفيذ بنود «اتفاقية السلام» الموقعة بين البلدين فى ٢٦ مارس (آذار) ١٩٧٩م طالبهُ «إلكسندر هيغ» وزير الخارجية الأمريكى حينذاك بإصدار إعلان نوايا على الرغم من وجــود الاتفاقية واجبة التنفيذ، حتى إننا نــرى أحيانًا أن المواقف الأمريكية أكثر تشــددًا فى ضمان أمن إســرائيل من الدولة العبرية ذاتها، وكأن «واشنطن» «ملكية أكثر من الملك» حسب التعبير الشهير.

ثانيًا: لقد كانت أزمة «أكيلى لاورو» وهو اســم الســفينة التى اختطفها الفلســطينيون من جماعة «أبو العباس» وقتلوا من ركابها أمريكيًا قعيدًا، حيث رســت الســفينة على أحــد الموانئ المصريــة فأصبحت القاهرة طرفًا مباشــرًا فى تلــك الأزمة المعقدة، وعندما أرسلت مصر الفلسطينيين من مختطفى السفينة إلى قيادة الرئيس الفلسطينى الراحل «ياســر عرفات» على متن طائرة مصريــة لمحاكمتهم أمام قيادتهم الطبيعية فــى «تونس» مقر منظمة التحرير، حينــذاك اعترضها الطيران الأمريكى فوق البحر المتوســط وأجبرهــا على الهبوط فى أحد المطــارات الإيطالية نتيجة عملية تنصت

واسـعة على الاتصالات المصرية الخاصة بتلك الأزمة، وهو ما أدى إلى مواجهة حادة بين «ريجان» و«مبارك» حتى إن الرئيس الأمريكى اتهم الحكومة المصرية بالكذب على نحو كان من نتائجه امتناع الرئيس «مبارك» عن زيارة «واشـنطن» لثلاث سنوات تالية.

ثـالثًـا: اختلفت مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية فـى معظم القضايا والأزمات التى مـرت بها المنطقة، فلـم تؤيد القاهرة «واشـنطن» تمامًا فى مسـألة «لوكيربى» أو غـزو العراق أو الشـروع فى عمل عسـكرى ضد إيران، كمـا أن مصر ترفض محـاولات أمريكية متكررة لعزل سـوريا إقليميًا ودوليًـا، وتتحفظ على الموقف الأمريكى من مشـكلة «دارفور».. لذلك فإنه واهم من يظن أن العلاقات المصرية الأمريكيـة متطابقـة، وأقصى ما يمكن قوله فى هذا السـياق إن مصر لا تسـعى لعداء الولايات المتحدة الأمريكية وقد لا تقدر عليه، ولكنها تفضل بالتأكيد دور الشريك ولا تسمح له بأن يتحول إلى دور الحليف.

رابـعًـا: إن الملف الأكثر سـخونة فى العلاقات المصرية الأمريكيـة هو ذلك المتصل بما طرحته «واشـنطن» مـن أجندة حول الإصلاح السياسـى فـى المنطقة منذ عدة أعوام، وهو ما تراجعت عنه بعد ذلك لأنها اكتشـفت أن الانتخابات الحرة فى العالم العربى دون تزوير أو تزييف - سوف تأتى بواحد وعشرين حكومة رافضة لسياسات «واشنطن» ومعادية لاتجاهاتها، ومع ذلك فما زال ملف حقوق الإنسان وملف الأقليات الدينيـة وملف الحريات والديمقراطية بنودًا معلقة فى العلاقات الملتبسـة بين «القاهرة» و«واشـنطن»، وطفت أسماء مثل «سـعد الدين إبراهيم» و«أيمن نور» وربما غيرهما أيضًا على السطح لكى تكون منغصات مستمرة للعلاقة شبه المستقرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية.

خامسًا: أستطيع أن أُسجل باطمئنان أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى من وجهة نظرها أن مصر - وهى من أكبر متلقى المعونة الأمريكية بين دول العالم - لا تقوم بدورها الذى تأمله الولايات المتحدة منها. فالسياسة المصرية إقليميًا لا ترقى إلى مستوى طموحات «واشنطن» وتوقعاتها منها، فقد كانت تريد لها دورًا أكثر دعمًا للولايات المتحدة الأمريكية فى العراق وفى السودان ولدى الفلسطينيين وأيضًا فى مواجهة

الملف النووى الإيرانى، وهى أمورٌ لا تقبلها مصر ولا تقدر عليها بسبب حساسية موقفها وصعوبة دورها وظروفها الداخلية المتردية، وهى كلها أمورٌ تزيد العلاقات حساسية وتعقيدًا.

.. هــذه ملاحظات مجردة لمحطات مهمة بين علاقات القاهرة - واشــنطن، وهى فى مجملها تؤكد ما ذهبنا إليه عندما قلنا إنها «علاقات ملتبسة».

❑❑❑

الفصل الثالث

«القلب الذى لا يبالى يعيش طويلاً»

شكسبير

مشاهد أمريكية

أمضيت أسابيع بمدينة «نيويورك» فى أكتوبر ٢٠٠٤م، وأريد أن أنقل للقارئ العربى بعض المشاهد التى تعكس إلى حد كبير الانطباعات التى تولدت لدىّ من هذه الرحلة السريعة، التى كان القصد منها المشاركة فى اللقاء السنوى بين الاتحاد البرلمانى الدولى والجمعية العامة للأمم المتحدة موفدًا من رئيس مجلس الشعب المصرى، حيث كان موضوع المناقشة هذا العام يدور حول «نزع السلاح»، الأمر الذى جعلنى أركز فى كلمتى مع بداية الجلسة الأولى للقاء المشترك بين البرلمانيين والدبلوماسيين على طبيعة الوضع المتدهور فى الشرق الأوسط مشيرًا إلى حجم مبيعات السلاح فى المنطقة على امتداد العقود الخمسة الأخيرة، بينما الشرق الأوسط يحتاج إلى المدارس والمستشفيات وليس إلى الدبابات والطائرات، وذكرت أن نفقات التسليح العسكرى فى العالم كله تأتى على حساب التنمية؛ إذ إن كثيرًا من الشعوب الفقيرة تقتطع من قوتها ما تشترى به معدات حربية وأسلحة عسكرية لحماية أمنها القومى الذى يتخذ أولوية لديها فى ظل الصراعات الدامية والمواجهات الساخنة، وقد أيدنى فيما قلت نائب رئيس البرلمان السورى وممثل البرلمان المغربى ورئيس الوفد البريطانى؛ لأنه على ما يبدو أن من يأخذ ناصية الحديث مبكرًا فى المؤتمرات الدولية تكون له فرصة أفضل طوال المناقشات، والآن أعود مرة أخرى إلى مشاهد أربعة بترتيب حدوثها.

المشهد الأول

عندما هبطت بى طائرة شركة «لوفتهانزا» فى مطار «جون فيتزجيرالد كيندى» قادمًا من «فرانكفورت» – حيث شاركت فى أعمال معرض الكتاب الدولى الذى كان العالم العربى هو ضيف الشرف فيه عام ٢٠٠٤م – فوجئت بصدمة لم أتوقعها، فرغم أننى أحمل جواز سفر دبلوماسى – كسفير سابق – وعليه تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية لعدة سفرات صالحة لمدة خمس سنوات، وبرغم أننى دخلت بذات التأشيرة من قبل فإننى فوجئت بالسيدة المسئولة عن التعامل مع جوازات سفر القادمين إلى الولايات المتحدة الأمريكية تعاملنى بجفاء واضح فور تصفحها لجواز سفرى، ثم اقتادتنى إلى حجرة جانبية مليئة بمن أظن أنهم مهاجرون من بعض دول شرق إفريقيا ومنطقة «الكاريبى»، وعندما

تســاءلت فى دهشة عن سبب ما يحدث، قال لى الضابط المسئول: عليك أن تنتظر دورك حتى ننتهى من كل هؤلاء فأســقط فى يدى وشــعرت بإهانة لا مبرر لها، وطلبت منه أن أرى مســئولاً أكبر حتى أعرف تفســيرًا لما يحدث معى، وبعد نصف ساعة جاءنى مسئول يبدو أنه المشرف على مجموعة موظفى الجوازات وأشهد أنه كان رقيقًا معى للغاية، وبعد تعامل استمر لعدة دقائق مع أجهزة الكمبيوتر اعتذر لى الرجل مبررًا ما حدث بتشابه فى الأســماء، ثم فوجئت بإعطائى إقامة لمدة ســتة شــهور، بينما كنت قد طلبت منهم ثلاثة أسابيع فقط، ولحظتها تذكرت ما يعانيه عشرات الآلاف من البشر فى مطارات العالم كل يوم خصوصًا من يحملون ملامح شرق أوسطية أو سحنة عربية.

المشهد الثانى

كنت أتجول فى الشارع الخامس بمدينة «نيويورك» فرأيت متجرًا كبيرًا من عدة طوابق يبــدو متخصصًا فى التحــف القديمة فدخلته من قبيل الفضول والتســلية، ثم فوجئت أن مالكيــه مصريان أحدهما مســلم والثانــى يهودى ترك مصر فى نهاية عــام ١٩٥٦م، ولقد اكتشــفت أن الشــريكين يملكان هذا المحل معًا منذ ثمانية وثلاثين عامًا، وأدهشنى كثيرًا عمق الثقة المتبادلة ومتانة العلاقة بينهما، فالمصرى اليهودى ما زال يعشق مصر إلى حد الهوس ويأتى لزيارتها بين حين وآخر ويتولى إدارة المتجر فى غياب شريكه لأداء فريضة الحج أو الســفر للعمرة، ولقد ذكرا لى أنهما يتناقشــان فى السياســة طوال اليوم وينتقدان التطرف على الجانبين ولكن لا يســتغنى أحدهما عن الآخر، كما شــعرت بأجواء المحبة والــود بين كل العاملين مع اختلاف دياناتهــم.. وآمنت لحظتها عن يقين أن مصر كانت دائمًا هى مصدر التسامح وملتقى الديانات ورافضة التعصب، يتعلق بها أبناؤها أينما ذهبوا وتغلــب وطنيتهــم على غيرها لأنهــم يؤمنون بأن الدين لله والوطــن للجميع، إنها تجربة للتعايش الإنســانى تستحق التأمل وتستدعى الاهتمام وتدفع نحو أمل البشرية فى استقرار عادل يجمع ولا يفرق، يوحد ولا يشتت.

المشهد الثالث

حضرت إفطارًا رمضانيًا ضخمًا بأحد مساجد منطقة «جيرسى» بترتيب من القنصل العام المصرى ومســاعده، ولقد حضر الإفطار عدد ضخم من رجال وســيدات الجالية الإسلامية

الأمريكيـــة ؛ كما حضره عدد من رجال الدين المســيحى ورجال الدين اليهودى فضلاً عن بعض أعضاء الكونجرس بمجلســيه ممن يمثلون تلك المنطقة، وعدد من القضاة الأمريكيين ومســئولى الإدارة ورجال الأعمال، ولقد ألقيت كلمة فى ذلك الحشد الضخم حول التسامح الدينـــى والصلات الروحية والحضارية بين أتباع الديانات الإبراهيمية الثلاث، ولقد شـــد انتباهى شيوع روح واضحة من الألفة الشديدة والصداقة القوية التى تربط الجميع، ورأيت كيف أن المساجد مفتوحة على مصراعيها فى رمضان وأضواؤها تسطع وهى تحتوى مئات المســلمين الذين يؤدون صلاة «التراويح» كل ليلة، لذلك فإننى أرى أن المواجهة الحقيقية ليســت بين الإسلام والغرب ولكنها بين الاعتدال والتطرف، بين التسامح والتعصب، بين الانفتاح والانغلاق بغض النظر عن الديانات والأعراق والقوميات.

المشهد الرابع

التقيت الأســقف «ديفيد» كبير رجال الكنيســة القبطية فى «نيويورك» وربما فى أمريكا الشــمالية كلها وذلك أثناء الإفطار الرمضانى الذى أشــرت إليه فى المشهد السابق، وكان مشــغولاً بالإعداد لإفطار الوحدة الوطنية، وهى مبادرة بدأها قداسة البابا «شنودة» فى كل الكنائــس القبطية فى الداخل والخارج منذ منتصــف الثمانينيات من القرن الماضى، ولقد دعانى الأســقف «ديفيد» لزيارة المقر البابوى القبطى فى «نيويورك»، وهى مجموعة مبان رائعة على ربوة عالية تضم كنيســة وناديا ومكتبة، ولقد كانت حفاوة الأشــقاء الأقباط بنا كبيــرة كما كان كرمهم زائدًا، وشــعرت بروح الوحدة الوطنية تطــل من عيونهم وتبدو من كلماتهم، وتتأكد من تصرفاتهم حيث الوطن المشترك يبدو فى الغربة وكأنه هاجس يستقر فى الوجدان وشــعور يتعمق فى النفوس، بل إننى ســمعت عن جمعية إسلامية قبطية فى «نيويورك» تملك إمكانات مالية كبيرة وصلاحيات واسعة لتعزيز الشعور الوطنى والدفاع عن القضايا العادلة لأمتنا العربية وشعبها المصرى.

.. هذه مشاهد سريعة أهدف من ذكرها نقل صورة حية لما رأيت فى تلك الرحلة التى خرجت منها باستنتاجات واضحة فى ظل ضجيج الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حيث رأى كثير من الأمريكيين أن المرشح الديمقراطى «جون كيرى» كانت لديه الفرصة لولا أنه لم يتمكن من مخاطبة الشعب الأمريكى بالطريقة التى يريدها فى هذه الظروف التى تواصل فيها «واشنطن» حربها على الإرهاب ويستمر تورطها فى العراق وينعدم دورها فى فلسطين،

ولقد كان الأمريكيون يقولون صراحة أن «جون كيرى» محدث أفضل ولكنهم سوف يصوتون للرئيس «جورج دبليو بوش» حتى يستكمل المهمة التى بدأها وينتزع المخاوف التى زرعها، كما كانوا يرددون أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى استمرار رئيس قوى حتى ولو كان على خطأ، كما أن «كيرى» من ناحيته لم يتفهم جيدًا أن المجتمع الأمريكى مجتمع متدين وأن قيم الأسرة تشكل فيه ركنًا مهمًا، ولقد رفع كثير من الأمريكيين – فى معرض التعليق على زواج المثليين – شعارًا يقول (إن الله خلق الإنسانية من آدم وايف ولم يخلقها من آدم وستيف)! ولا شك أن الرئيس الأمريكى «جورج دبليو بوش» قد ضرب على أوتار معينة فى القيم الأمريكية واعتمد على رؤيته الدينية فضلاً عن المخاوف التى زرعها فى أعماق المواطن الأمريكى، والذى تفضل علينا «بن لادن» بتأكيدها من خلال شريطه قبيل الانتخابات، والذى تحدث فيه عن حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ودور تنظيم القاعدة فيه.

.. إن الولايات المتحدة الأمريكية فى ظنى قد بدأت «تتعافى» ولو ببطء من محنة قاسية، وتستعيد ثقتها فى غيرها وإن كان الطريق لا يزال طويلًا.

❑❑❑

فقــر الخيــال

إن الخيال هو الذى صنع الأمم العظيمة وصاغ الأفكار الكبرى ودفع الشـعوب الناهضة والأفراد المرموقين عبر مسـيرة البشـرية، وهو يختلف بذوره عن الوهم ويقترب من مفهوم الرؤيـة البعيدة والتصور المسـتقبلى لرحلـة الزمان والمكان. و«حـق الخيال» منحة إلهية يسـتطيع بهـا المرء أن يتجول فى الدنيا وهو فى مكانـه وأن ينتقد كل من حوله دون أن يدركوا شـيئًا من ذلك. فقد يقف الصعلوك أمام السلطان وهو يرفضه فى ذهنه ويتخيل كل ما يريده له، بينما لا يصيبه أذى ولا يناله من جبروت السلطان شيئًا. إن حق الخيال متعة رائعة ينعم بها الفقير والغنى والقوى والضعيف لا تفرقة بين الناس فى ذلك، فكلهم سـواء أمام شـريط الذاكرة أحيانًا وملف الحاضر أحيانًا أخرى ورسـالة المسـتقبل أحيانًا ثالثة، ولا يميـز بيـن الجميع إلا القدرة على تحويل الحلم إلى علـم والخيال إلى حقيقة وذاكرة الماضى إلى استشراف للمستقبل، ولو بحثنا فى تاريخ العباقرة وسيرة الموهوبين وتجارب المجتمعـات الناجحة لوجدنا أن الخيال الثرى هو الذى كان دافع الإنجاز الكبير والتفوق الكاسـح. ولـو تأملنا قليلاً فى ذلك وأمعنا النظر فى هـذه الحقيقة فإننا نقدم بعض الأمثلة على مستوى الجماعات والأفراد، فنحن نؤمن بأن تاريخ الكوكب الذى نعيش فيه هو تاريخ الأفكار الضخمة وتأثير القيادات الملهمة فى مجالات الفكر والسياسة والعلم والأدب والفن.

وسـوف نستعرض عبر السـطور التالية نماذج للمحاور الأساسـية والنقاط المفصلية فى التاريـخ الحديـث للفكر والعلم معًا، ونحـن لا نحلق بذلك فى آفاق فلسـفية ولكننا نريد التأكيـد على قضية «الرؤيـة الغائبة» والتى جعلناها عنوانًا وموضوعًا لواحد من أهم كتبنا، أصدرناه منذ سـنوات لكى ندلل على حالة الفقر فـى الخيال التى أصابتنا بنوع من قصور النظرة أدى إلى توالى النكسـات وفقدان الوعى وضعف الروح، وسوف نكتشف أن المضى وراء السياسـات قصيرة المدى والرؤى المجزأة التى تصدر عن خيال فقير أقرب إلى الوهم منـه إلـى التصور الواقعى لغد الأمة قد أصابنا بما نحن فيه، وهذه نماذج من الإيدلوجيات التى أثرت فى مجرى التاريخ والاكتشافات التى غيرت مسيرة الحياة والأفراد الذين بدأت بهم مراحل جديدة فى رحلة الزمان:

إن الإيدلوجية التى فرضت نفسها على العالم فى القرنين التاسع عشر والعشرين وانطلقت منها أنظمة كانت ذات تأثير ضخم فى شكل العلاقات الدولية هى النظرية «الماركسية» التى أسس لها «كارل ماركس» و«فريدريك إنجلز» وقاد التطبيق الأول لها فى الاتحاد السوفييتى السابق «فلاديمير لينين» وهى نظرية تعبر عن التيار المادى فى أوربا الحديثة، كما أن مضمونها هو انعكاس طبيعى للثورة الصناعية التى تولد عنها صراع طبقى بين القوى الاحتكارية صاحبة رأس المال والقوى العاملة التى حرمت من «فائض القيمة» الذى يمثل الفارق بين ما يستحقون وما يحصلون عليه بالفعل، ولقد أدت تلك النظرية بتداعياتها المختلفة إلى آثار بعيدة فى الفكر الإنسانى المعاصر، فتأثرت بها نظم وعانت منها شعوب لأنها قضت على الحافز الفردى وقتلت المشروع الخاص، ولكنها تبقى - برغم ذلك - رصيدًا فى ضمير الإنسانية للتدليل على تحويل الفكرة مهما كانت إلى واقع طويل المدى.

لا نكاد نعرف فى التاريخ الحديث حركة سياسية ربطت بين الخيال والواقع وانتقلت من الحلم إلى الحقيقة مثلما هو الأمر بالنسبة للحركة «الصهيونية»، التى بدأت إرهاصاتها بالمرور على قيادة «نابليون» وأروقة «محمد على» ثم البلاط العثمانى وصولاً إلى مؤتمر «بازل»، عندما التقى الآباء الصهاينة لوضع الملامح الأساسية لوطن قومى يجرى اغتصابه فى فلسطين العربية.. وأنا ممن يظنون أن تاريخ الحركة الصهيونية يمثل أكبر تجسيد للرؤية بعيدة المدى والتعامل الناجح مع الخيال الثرى، والذين يتابعون مراحل تطور الدولة العبرية يدركون عن يقين أنها ولدت بعيدة عن فقر الخيال قريبة من مفهوم الحلم الجماعى وتوظيف الرؤية الواقعية على نحو غير مسبوق.

عندما بدأ الإمام الشهيد «حسن البنا» دعوته فى مدينة الإسماعيلية عام ١٩٢٨م فإنه كان يحدد بإدراك كامل رؤية بعيدة المدى لمفهوم الإسلام السياسى تحت شعار الدعوة «الله أكبر ولله الحمد»، بينما الهدف السياسى يختفى وراء تلك الرؤية الدينية التى ملأت الأسماع وشغلت الدنيا حتى اليوم، وقد جرى على نهجه دعاة من أمثال «سيد قطب» و«أبو الأعلى المودودى» وكلاهما يعزز مفهوم «الحاكمية» فى الإسلام، فضلاً عن فروع الأصولية الدينية التى خرجت من رحم حركة الإخوان المسلمين.. لذلك فإننا نقرر بحق أن تلك الحركة - بما لها وما عليها - هى نموذج آخر للتصور البعيد والخيال الواسع المؤثر فى الشعوب الإسلامية بل والمجتمعات الدولية.

إن «تشــارلز داروين» عندما سرح بخياله متأملاً فى قضية النشوء والارتقاء ليخرج على الإنسانية بنظريته التى اختلفت الآراء حولها وتباينت النظرة إليها، فإنه قد فعل ذلك من خــلال تأمــل طويل فى محاولة لحل لغز الحياة الذى بــدأ مع الانفجار الهائل عند ميلاد الكون، وحينما اعتبر «داروين» القردة مرحلة من مراحل تطور الإنســان فإنه دخل تلقائيًا فى مواجهة مباشــرة مع التفســير الذى قدمته الديانات السماوية الثلاث فى هذا السياق، ومــع ذلك تبقى الداروينية واحدة من أخطر النظريــات العلمية التى أثارت جدلاً كبيرًا ما زال ممتدًا حتى اليوم.

إن حركة المقاومة الســلبية والفلســفة العميقة التى تبناها المهاتما «غاندى» فى رحلة التحرير الطويلة بدءًا من «جنوب إفريقيا» وصولاً إلى بلده العظيم «الهند»، إنما ولدت هى الأخرى من خيال ذلك الرجل النحيل الجسد الذى لم تكن تستره إلا قطعة قماش تعبر عن الزهــد الهندوكى الذى يعطى أصحابه قوة روحية هائلة، تمكنهم من اجتياز الطرق الوعرة وقطع المســافات الطويلة من أجل هدف وضعوه أمامهم وحلم تخيلوه لأممهم، لذلك سوف تظل «الغاندية» واحدة من أبرز فلسفات القرن العشرين إن لم تكن أبرزها على الإطلاق.

إن «الفرويديــة» التــى انطلق بها صاحبها «ســيجموند فرويد» من جلســاته فى مقهى «ليندمان» بالعاصمة النمساوية سوف تظل هى الأب الشرعى للتحليل النفسى مهما اختلف حولها العلماء والأطباء، ولا شك أن مبالغته فى التعويل على العامل الجنسى تفسيرًا لتطور الإنسان ومراحل حياته هى مركز الخلاف بين مؤيديه ومعارضيه، ولكنه يبقى علامة مهمة على طريق اكتشاف النفس البشرية وسبر أغوارها.

إن «أتاتورك» أبا تركيا الحديثة هو رائد العلمانية على أنقاض سلطنة آل عثمان، حتى أصبحــت تقليدًا أصيــلاً منذ أن تبنى الجيش التركى مبادئ ذلــك الضابط القادم من إقليم «سالونيك» لينهى الخلافة الإسلامية، مؤكدًا قدرة خياله البعيد الذى صنع تركيا الحديثة برغم كل ملاحظاتنا على نشأته ودوافعه وغاياته.

إذا كانت البشرية تصنف «أدولف هتلر» باعتباره أكبر مجرم فى التاريخ المعاصر بجنايته الكبرى على الأمم الأوربية والعالم بأســره، وتســببه فى قتل عشرات الملايين من الضحايا فــى الحرب العالمية الثانية، نتيجة لذلك الهوس الفكرى والسياســى الذى اعتمدت عليه «النازيــة» كنتاج للتداخل العنصرى بين القومية والعرقية فى وقت واحد، فإننا لا ننكر أن «هتلر» قد امتلك خيالاً واسعًا وإن كان شريرًا كما كانت له أحلامه المدمرة لعصره وأمته معًا.

إن «شارل ديجول» هو نمط فريد من القادة وطراز خاص من الزعماء قاد حركة التحرير الفرنسى ضد الاحتلال النازى فى الحرب العالمية الثانية، كما أنقذ فرنسا من ورطة احتلال الجزائر حتى أصبحت الجمهورية «الرابعة» هى واضعة التقاليد لسياسة فرنسا الخارجية وشخصيتها المستقلة نسبيًا حتى اليوم، ولقد امتلك ذلك الجنرال الفرنسى رؤية بعيدة وقدرة رائعة على بلورة شخصية فرنسا الحديثة.

إن المرأة الحديدية رئيسة وزراء بريطانيا السابقة «مارجريت تاتشر» قد لعبت هى الأخرى دورًا مهمًا فى تشكيل السياسة البريطانية والاقتصاد القومى للمملكة المتحدة، وهى لا تقل تأثيرًا فى المجتمع البريطانى عن تأثير رجل بضخامة «ونستون تشرشل» ودوره فى الحرب العالمية الثانية، وسوف تظل تلك السيدة التى أصبحت الآن – بحكم العمر وضغوط الزمن – عاجزة عن النطق السليم، بعد أن كانت حديث الدنيا ومركز اهتمام الإعلام صاحبة رؤية للنهوض بوطنها على نحو يعترف به الجميع.

.. هذه نماذج لبشر تملكوا ناصية الخيال وعرفوا كيف يحلمون وهم يقظى، وكيف يقرأون المستقبل، ويتنبئون بالغد، تضاف إليهم قافلة كبيرة عبر التاريخ البشرى كله من أمثال «الإسكندر الأكبر» و«نابليون بونابرت» و«محمد على» و«عبد العزيز آل سعود» و«جمال عبد الناصر» و«أنور السادات»، وكلها قيادات رحلت عن عالمنا، ولكن بقيت آثارها لكى تؤكد أن الرؤية الثرية والخيال الواسع هما مقدمتان للإنجازات الضخمة والقرارات العظيمة والأفكار الكبرى، أما «فقر الخيال» فهو الأب الشرعى للهزائم والانتكاسات مع الركود وغياب القدرة على المبادرة والتغيير والإصلاح.

❑❑❑

ارتباطات دينية أم تحالفات سياسية؟!

لدى شك كبير مرة أخرى فى أن الدين عامل أساسى فى العلاقات الدولية المعاصرة.. نعم.. قد يستخدمه البعض ولكن لخدمة مصالح معينة وأهداف محددة، ذلك أن المواقف الدينية يجرى توظيفها لخدمة أغراض سياسية، فلست أظن أن الصراع الذى يدور فى عالم اليوم هو حرب مقدسة بين الأديان وإن كنت لا أقلل فى الوقت ذاته من شأن نظرية صراع الحضارات، فالعامل الثقافى يلعب دورًا رئيسيًا فى تكييف العلاقة بين المجتمعات المعاصرة، فأنا لا أستطيع أن أقول ـ مثلاً – إن المسلم المصرى أقرب إلى المسلم الإندونيسى منه إلى شريك الوطن ورفيق التاريخ وصنو الحياة القبطى المصرى؛ فالثقافة المشتركة فى رأيى تحدث انسجامًا وامتزاجًا أقوى بكثير من وحدة روحية بعيدة تفتقر إلى الشراكة الإنسانية.

إننى أريد أن أقول صراحة إن القوى العظمى فى عالم اليوم لا تتصرف من منطلقات دينية وإن اعتمدت على ادعاءات تنطلق من قواعد روحية أحيانًا، ولو أخذنا السياسة الأمريكية كمثال فسوف نجد أنها قد تعاونت مع التيارات الإسلامية طوال سنوات الحرب الباردة وارتبطت معها فى تحالف ضمنى فى مواجهة الاتحاد السوفييتى السابق والأنظمة الشيوعية التى سادت فى القرن الماضى، ثم ها هى تعود اليوم لتستبد بها الهواجس وتسيطر عليها المخاوف من كافة الجماعات الإسلامية بل وتربط بين معظمها وبين الإرهاب الدولى كظاهرة أممية.. ويهمنى هنا أن أسجل عددًا من الملاحظات التى تؤكد أن السياسة والمصالح تسبقان الدين والعقائد فى العلاقات الدولية المعاصرة، وأهم هذه الملاحظات الشواهد التالية:

أولاً: إن العلاقات الأمريكية – التركية هى نموذج لتحالف المصالح برغم اختلاف الجذور الحضارية والأسس الدينية والمنطلقات الثقافية، فدولة «أتاتورك» تمثل نموذجًا للعلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنوات طويلة فى إطار حلف الأطلنطى تارة وفى إطار المصالح المشتركة فى أوربا ومنطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط تارة أخرى، بل إننى لاحظت من زياراتى لدولة «قبرص» حجم

المرارة التى يشـعر بها القبارصة اليونانيون تجاه الموقـف الأمريكى منهم والداعم بشـكل كبير للسياسـة التركية، والذى تجلى فى خطة الأمين العام للأمم المتحدة «كوفى أنان» التى طرحت للاسـتفتاء، فرفضها اليونانيون ووافق عليها الأتراك فى محاولـة أمريكية غير متوازنة لتوحيد الجزيـرة بصورة لا تختلف كثيرًا عن التصور التركى لمسـتقبلها، بل إننا نلاحظ دائمًا أن خصوصية العلاقات التركية الأمريكية كانـت هى العنصر الضاغط على الاتحاد الأوربى، ليفتح أبوابًا للتفاوض مع «أنقرة» مـن أجل تحقيق حلمها التاريخى فـى أن تكون عضوًا فى الاتحاد الأوربى ولو فى المؤخرة بدلاً من أن تكون قوة قائدة فى الشرق الأوسط ولو فى المقدمة! ولذلك فإن العلاقـات التركية - الأمريكية هى نموذج لتوظيـف المصالح دون اعتداد بالخلفية التاريخية أو الأرضية الدينية.

ثانيًـا: لعلنـا لا نزال نتذكر كيـف أن الولايات المتحدة الأمريكية قـد ضربت «الصرب» وهم مسـيحيون أرثوذكس لصالح الأغلبية المسـلمة فى إقليم «كوسوفا»، ولم تتخذ «واشـنطن» فى ذلك الوقت الدين معيارًا لصنع سياسـتها على حساب مصالحها، فالمهم لدى «واشنطن» دائمًا هو أن تكون هناك نظم طيعة متعاونة بغض النظر عن مصداقية ديمقراطيتها بل وشرعية وجودها.

ثـالثًـا: لقد كانت الثورة الإسـلامية فى «إيران» هى نقطة التحول فى العلاقة بين الإسلام والولايـات المتحدة الأمريكية وربما الغرب عمومًا، لأنه عندما اصطدمت المصالح جرى فك الارتباط سـريعًا بين التيار الإسـلامى والسياسـات الأمريكية، وهو أمر يكشـف عن الحقيقـة التى نتحدث عنها، ويؤكد ما نذهـب إليه من أن الاهتمام منصب بالدرجة الأولى على من يستطيعون اتخاذ القرار الرشيد والمواقف الصحيحة فى الوقت المناسـب، وليس الجانب العقائدى هو المؤثر الأساسـى فى سياسات القوى الكبرى إنما المصالح هى الفيصل دائمًا.

رابعـًا: إن تنامى الظاهرة الإسلامية فى الشرق الأوسط فى العقود الثلاثة الأخيرة هو الذى صنع صدام المصالح قبل الحديث عن صدام المعتقدات، فالإسـلام السياسى الذى بدأ بحركة «الإخوان المسـلمين» كان يمضى فى طريقه منسجمًا مع القوى الغربية مباركًا للأنظمة الملكية مطالبًا فقط بالدعوة الإسلامية وتطبيق الشريعة على أهلها،

ولكــن الأمر تجــاوز ذلك عندما اختلطــت التيارات الإســلامية المتباينة من فكر «أصولــى» بدأ مــن مصر إلى تيار «وهابى» التقى به فى الجزيرة العربية والخليج، فضلاً عن تصاعد ظاهرة العنف بشــكل غير مســبوق لم يقتصــر على المجتمعات الإســلامية وحدهــا ولكنه تجاوز ذلــك ليصبح ظاهرة عالمية تهدد الأمن والســلم الدوليين.

خامسًــا: عندما ارتبطت حركة المقاومة الفلســطينية بالمشروع الإسلامى فإن تطورًا ضخمًا طرأ على رؤية الآخر لها، فالنضال الوطنى من أجل الاستقلال والحرية كان أمرًا طبيعيًا ثم جاء اختلاط المقاومة ضد الاحتلال بالأصولية الإسلامية ليصنع حاجزًا جديــدًا يضرب مصالح بعض القــوى الدولية والإقليمية مباشــرة؛ ولعل نموذج العمليات الاستشهادية هو خير دليل على ذلك، بل إن التمرد «الكشميرى» ضد «الهند»، و«الشيشــانى» ضد «روســيا الاتحادية» بالإضافة إلى سنوات الصراع فى «البوســنة» و«الهرســك»، أقول إنها كلها قد تركــت بصمة دينية على تلك الصراعات ومزجت بين الدوافع العقائدية وبين المصالح الدولية.

.. مــن هذه الملاحظات الخمس يمكننا أن نقول: إن الجانب السياســى فى العلاقات الدولية والمرتبط بالمصالح الاقتصادية هو الذى يحدد فى الغالب أين تقف القوى المختلفة من المشكلة الواحدة، بل إننى ما زلت أتذكر تصريحًا للسيد «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع الأمريكى عام ٢٠٠٣م عندما قال: إن بلاده لا تمانع فى قيام حكومة إســلامية فى العراق شــريطة ألا تكون تلك الحكومة على النمط الإيرانى، أى إن وزير الدفاع الأمريكى يريدها إسلامية طيعة تتجاوب مع السياسة الأمريكية ولا تمارس التحريض ضدها، بل إننا ما زلنا نرصد اهتمامًا متزايدًا من جانب الدوائر السياسية سواء فى «واشنطن» أو فى عواصم دولية أخرى بقضايا الوحدة الوطنية والاندماج السياســى، مع متابعة دقيقة للظاهرة الإســلامية واتصالات مستمرة قد تصل إلى حد الغزل المتبادل مع التيار الإسلامى المعتدل، الذى ينبذ العنف باعتباره قوة سياسية موجودة لا يمكن إنكارها.

إننى أريد أن أقول بهذه المناســبة إن الولايات المتحــدة الأمريكية تفضل التعامل مع الأنظمــة الطيعة والشــخصيات المتعاونة ولا يعنيهــا بعد ذلك إن كان النظــام ديمقراطيًا أو كانت الشــخصية نزيهة، فالمهم هو إثبات الولاء والتعاون الدائم من أجل الحفاظ على

مصالح «واشـــنطن»، أما التحريض على سياساتها والتعبئة الشعبية والإعلامية ضدها فهى أمور تقلق القوة الأعظم وتدعوها إلى اتخاذ مواقف أكثر تشـــددًا وأقل تفهمًا وأسرع تأثيرًا.. لذلك فإننى أقول لمن نســوا: إن الولايات المتحدة الأمريكية قد وقفت عام ١٩٨١م موقفًا ســلبيًا فى المواجهة بين الكنيسة القبطية والرئيس الراحل «أنور السادات»، عندما اعتقل الأخير معظم الرموز السياســية فى بلدنا وأضاف إليهم قيادات الكنيسة وعلى رأسها البابا «شــنودة» الثالث الــذى اعتصم بالدير، فــإن الولايات المتحدة الأمريكيــة لم تضغط على «الســادات» الحليف القــوى والزعيم المحبوب لدى الغرب والولايــات المتحدة الأمريكية وغفرت له ما فعل.. لذلك فإننى أقول إن أية محاولة للاستقواء بالأجنبى هى محاولة تدعو للســخرية لأن الأجنبى يحتكم إلى مصالحه الحقيقية ولا يحتكم إلى عقيدته الدينية مهما ادعــى غيــر ذلك أو تظاهر به. فالوطن فى النهاية يجب أن يحل مشــكلاته ذاتيًا ويواجه الخلافات مع شــركاء الحياة فى إطار الأسرة الواحدة، أما الأجنبى فالملتحف به عار ولو بعد حين، ولحســن الحظ فإن أقباط مصر قد تنبهوا لهذه النقطة منذ البداية وعاشــوا حياة الوطن بما فيها وما عليها ورفضوا دائمًا حماية الأجنبى أو الاعتماد عليه إلا من استثناءات قليلة لعناصر شاردة معظمها من الطيور المهاجرة وليست من الكيانات الثابتة.. إننى أريد أن أقول فى ختام هذه السطور: إن العبرة فى العلاقات الدولية والصراعات الإقليمية تكون دائمًا بالمصالح والمكاسب والإستراتيجيات وليست أبدًا بالعقائد والملل والديانات.

□□□

الإصلاح.. المفترى عليه!

أضحى الإصلاح تعبيرًا يتردد على ألسـنة الجميع بمناسبة وبغير مناسبة وكأنما أصبح هو كلمة السـر التى تحمل أسـباب الخلاص من كل أزمة والمخرج من كل مشـكلة، لقد أصبحـت تلك العبـارة مظلومة بحق، حيث تلوكها الألسـنة بلا هـدف وتكررها البرامج السياسية والخطط الاقتصادية بإسراف لا يزيد كثيرًا على تكرار كلمتى الحرية والديمقراطية فى خطاب التنصيب الذى ألقاه الرئيس الأمريكى الثالث والأربعون فى بداية الفترة الثانية من رئاسـته للقوة العظمى الوحيدة فى عصر «الباكس أمريكانا»، ولقد أصبح تعبير الإصلاح مطروحًـا فـى العامين الماضيين منذ ألقى وزير الخارجية الأمريكى السـابق «كولين باول» محاضرته الشهيرة حول التغيير والديمقراطية فى الشرق الأوسط، وبالمناسبة فليس منا من يرفض الإصلاح منهجًا لحياة أفضل وأسـلوبًا لتحقيق غايات إنسـانية وطموحات وطنية، ولكن السؤال المطروح هو: عن أى إصلاح نتحدث؟! وهل الإصلاح طرح عام لا سند له من الواقع ولا مقومات لديه من الظروف المحيطة؟!

إننا نسـجل بهذه المناسـبة أن الإصلاح تعبير ارتبط بحركة التحديث فى تاريخ مصر خلال القرنين التاسـع عشـر والعشـرين، ولم يكن تعبيرًا لقيطًا أفرزته الأحداث الدولية الأخيـرة بعد الحادى عشـر مـن سـبتمبر ٢٠٠١م. فنحن نتحدث فى مصـر عن «رفاعة الطهطـاوى» كرائد للتنويـر والإصلاح الفكرى، ونتحدث عن «محمـد عبده» كرائد للوعى والإصـلاح الاجتماعـى. فمفهوم الإصلاح ليس مفهومًا وافدًا علينـا ولكنه مرتبط بنا، نابع مـن حاجتنا، متأثر بالخصوصية القومية والملامح الذاتية للهوية، لذلك نقدم هنا عددًا من الاعتبارات المرتبطة بمفهوم الإصلاح:

أولاً: الإصـلاح عملية شـاملة قد تكـون تدريجية على مراحل ولكنهـا لا تقبل التجزئة فهى عملية متكاملة لها أبعاد سياسـية وأخرى اقتصادية وغيرها ثقافية؛ لذلك فإن محاولة الفصل بين الإصلاح الاقتصادى والإصلاح السياسـى هى محاولة لا تسـتند على أساس. فالديمقراطية هى حارسة التنمية، وهناك شعوب تتقدم سياسيًا ولكنها لا تحقق القدر نفسـه اقتصاديًا مثلما حدث فى روسيا الاتحادية بعد سقوط الاتحاد

الســوفييتى، فضلاً عــن أن بلدًا مثل الســودان هو نموذج تقليدى لهــذا النمط من التفاوت بين الإصلاحين السياسى والاقتصادى.

ثـانيًـا: إن الإصــلاح لا يعنى مجرد تحديث البنية الأساســية أو إدخــال عناصر التقدم التكنولوجى واســتخدام آليات عصرية لم تكن معروفة من قبل وأساليب تقنية لم تكــن معتمدة من قبــل، بل الإصلاح رؤية طويلة المدى تقــوم على صحوة عقلية ذات عناصر متجانســة، لا تقف عند الإطار المادى أو الهيكل البنيوى، ولكنها تنســحب أيضًا على عملية التغيير الشــاملة فى القيم الســائدة والتقاليد المرعية والأفكار المسيطرة.

ثـالـثًـا: إن الإصــلاح لا يقوم به إلا الإصلاحيون، وعندمــا كتب الأديب المصرى الراحل «أحمد أمين» كتابه عن زعماء الإصلاح، فإنه كان يفترض أن جوهر الشــخصيات المحورية التى كتب عنها هو وجود ذلك القاسم المشترك بينها والتوحد فى مفهوم الرؤية الاســتباقية لاستشراف المستقبل، وقد يكون من الأسباب التى تحول دون تحقيق التقدم المطلوب وفقًا لبرنامج الإصلاح المنشود هو غياب تلك الرؤية وافتقاد القدرة على التنظير للغد.

رابعًـا: إن أخطــر ما يتعرض له الإصلاح هو أن يتحول إلى شــعار مطاط – مثلما يحدث الآن – حتى يفقد معناه بسبب تكرار ذكره والحديث عنه فتميع القضية وتتداخل الأمور وتختلط الأوراق، فالإســراف فى اســتخدام تعبير الإصلاح فى الســنوات الأخيرة كاد يفقده مضمونه الحقيقى ومعناه الصحيح.

خامسًـا: إن الكل يتحدث عن إصلاح الأنظمة والشــعوب، الولايات المتحدة ودول الشرق الأوســط.. من ينحازون إليه ومن يحاربونه فى الخفاء فالكل يتحدث عنه بغير اســتثناء، ولكن هنــاك بعض الأنظمة التى تســعى لإجهاضه وخطف شــعاره والمزايدة عليه، بحيث يصبح فى النهاية شــكلاً بغير مضمون وشعارًا بلا هدف وكلمة جوفاء ليس لها دلالة محددة أو مرجعية واضحة.

.. هذه اعتبارات قدمناها لإثبات حقيقة مؤداها أن الإصلاح عملية معقدة ومتشــابكة لا تقف عند حدود معينة ولا ترتبط بنظام بذاته، ولكنها تعتمد على ذلك المثلث الذهبى الذى يقوم على تطويــر التعليم وتصدير الثقافة وتوطين التكنولوجيا، وكل محاولة للحيلولة دون

ذلــك هى عملية معادية للجوهر الحقيقى للإصــلاح، ونحن نظن أن الإصلاح عملية عقلية تدور فى رأس الوطن وتبدأ بتغييرات جذرية وإن كانت تدريجية، وتقبل عن رضا بالتعامل مع الآخر والتفاعل المستمر الذى يدفع إلى الأمام، ولا يمكن أن نناقش الاعتبارات السابقة دون أن نطرح وجهة نظرنا فى المقدمات الطبيعية لعملية الإصلاح الجذرية فى مجتمعاتنا العربيــة، وهى تقوم أساسًــا على مدى نجاح عملية فك الاشــتباك بيــن العناصر الخمس التالية:

- السياســة والدين.. الشرق الأوســط الكبير بمحتواه العربى والإسلامى يحتاج إلى عملية واعية تمنع تسييس الدين وتعطى «ما لله لله وما لقيصر لقيصر»، ولسنا بذلك دعاة توجه علمانى أو أصحاب نزعة لا تتحمس لدور الدين، كما أننا نعترف بأن الشريعة الإسلامية من الثراء والرحابة بحيث تقدم نموذجًا فى الحكم وأســلوبًا فى الحياة، ولكننا نرى فى الوقت ذاته أن تجارب المســلمين فى هذا الســياق لا تشجع ـ فى ظل الظروف الدولية الحالية ـ على مثل هذا الطرح، وندعو الأمة الإسلامية لأن تحسم أمرها وتحدد خيارها فى عملية فك اشتباك مؤمنة وواعية بين الدين والسياسة خصوصًا فى منطقة تلعب فيها القيم الروحية دورًا شــديد التأثير بالغ الحساســية، فضلاً عن أن حجم الإنفاق الدينى فى بلادنا يتجاوز الحدود التى شرعها الله بل يتحول إلى نوع من الإسراف والتظاهر.
- الســلطة والثروة.. لقد اختلطــت تاريخيًا العلاقة بين الإمارة والتجــارة، فتاريخ الدولة الإسلامية العربية يدل بوضوح على الخلط بين المال العام والخاص، وهى سمة لا تنفرد بها المجتمعات العربية الإسلامية وحدها ولكنها شائعة فى المجتمعات التى تفتقر إلى المصداقية السياســية والشفافية الاقتصادية والمحاسبة المالية، ونحن ممن يرون أن من دعائــم الإصلاح ضرورة الفصل بين الملكية والحكم، أى بين من يملكون ومن يحكمون؛ لأن زحف الثروة على الســلطة يشــكل فى النهاية جماعة ضغط من طراز خاص تجعل القرار السياسى أسيرًا لمصالح البعض وأهداف البعض الآخر.
- الأغلبية والأقلية.. وأقصد بذلك العلاقة بين الأغلبية العددية والأقلية العددية أيضًا؛ لأن عالمنا العربى الإســلامى لديه درجة من التجانس الذى يجعل الحديث عن اختلافات عرقيــة أو دينيــة أو عقائدية حديث بلا معنى، فالعربية هى لســان المنطقة بأغلبيتها وأقليتها، والإصلاح ينطوى على درجة من الرعاية التى تقدمها الأغلبية للأقلية بحيث

تحميها وتحرص عليها وتحيل التعددية إلى نعمة وليست نقمة، فالأقليات العددية فى العالم العربى الإســلامى تحتاج إلى نظرة جديــدة تواكب روح العصر وظروف ما جرى فى السنوات الأخيرة.

- الماضــى والحاضر.. لا يمكن أن نظل أســرى الماضى - بــكل ما له وما عليه - نتغنى بأمجــاده ونبكــى على أطلاله ونترك الحاضر بمشــكلاته ونهاجر من زماننا إلى عصور سبقتنا، بينما الأولى بالهجرة هو أن نتقدم نحو المستقبل نفكر فيه ونتعايش معه ونبشر به، ولعل قضية الديمقراطية التى تعبر عن الحرية السياسية بأوسع معانيها وتشير إلى دولة القانون فى أوضح صورها هى خير دليل على أهمية ما يسعى إليه الإصلاحيون من فك الاشتباك بين الماضى والحاضر.
- المؤسسة والفرد.. إن أخطر ما يواجه المجتمعات النامية عمومًا والشرق أوسطية خصوصًا هو طغيان الفرد على المؤسســة بحيث تذوب فى كيانه وتختفى وراءه، بينما المؤسســة هــى الأصل الباقــى والفرد هو الزائر العابر الذى لا يجب أن يســتحوذ على منصب أو يتمسك بموقع أو يتوحد مع سلطة، وذلك ينطبق على كافة مؤسساتنا الفكرية والثقافية والتعليمية وكذلك سلطاتنا التشريعية والقضائية والتنفيذية، بل ويمتد بشدة وقوة ليصبح مرضًــا ينخر فى عظام الجهاز الإدارى للدولة... وأنا ممن يعتقدون أن الإصلاح الإدارى غاية تســبق غيرها وهدف نتطلع إليه من أجل نســف ذلك الــركام الضخم من الروتين العفن والبيروقراطية المتوارثة، حتى يتحقق توازن حقيقى بين المؤسسة والفرد على نحو يضمن ثبات القيم الوظيفية والتقاليد المهنية والدورة الصحية للجهاز الإدارى السليم.

.. إنها اعتبارات نســوقها ومعايير نتحدث عنها وكلها تشــير إلى ذلك الشعار العظيم الــذى أصبــح كالحق الــذى يراد به باطــل أو المظلة التى تحجب الضــوء الحقيقى، إنه الإصلاح.. ذلك المفترى عليه!

❑❑❑

استحقاقات تاريخية

تؤرقنى كثيرًا قضية ذات بعد إنسـانى تدور حول الرمـوز التاريخية لحضارتنا العربية خصوصًا فى مصر، وما ناله البعض أكثر مما يستحق وما افتقده البعض برغم أنه يستحق، والذى دعانى إلى الكتابة فى هذا الموضوع الآن أنه صدر لمؤرخ مصرى مرموق مؤخرًا كتاب تعـرض فيه لفترة حكم رئيس سـابق، وتحدث عن أوضاع الدرجـات العلمية فى الجامعة ومحـاولات الترغيـب والترهيب التى تعرض لها، كما أن أكبر كاتب سياسـى معاصر قد تعرض هو الآخر للحياة الخاصة للملكة الراحلة «فريدة» فى ثنايا حديثه عن تحليل بعض العقد فى شخصية الملك الراحل «فاروق»، الذى ما زلنا نصر على أنه لم يكن حاكمًا خائنًا ولكنه كان ملكًا فاسدًا.

ولقد دفعت بى تلك الأطروحات المتعاقبة إلى نوع من التأمل فى عدد من الاستحقاقات التاريخية، وأنا أعلم بداية أن المسـاس بالرموز هو ولـوج لطريق محفوف بالمخاطر ملىء بالأشـواك.. فأنا أعتقد مثـلاً أن «محمد على» - الذى يجب أن نحتفـل بالمئوية الثانية لتوليه الحكم هذا العام احتفالاً يليق بدوره - لم ينل اسـتحقاقه التاريخى المناسـب، فقد حول مؤرخو الثورة المصرية «سـاكن الجنان» «محمد على الكبير» إلى مجرد حاكم أجنبى وافد اسـتخدم مصر كضيعة له ولأولاده من بعـده، وهو منطق لا يخلو من الافتراء ولا يبرأ من ظلم، كما أن الخديو «إسـماعيل» - المفترى عليه - قد ضاعت نواياه الطيبة وتصميمه علـى تحديث مصر فى غمار الديون الأجنبية، ثـم حمى التخوين التى لا تلحق فى رأيى إلا بابنـه الخديو «محمد توفيق» الذى فتح بوابات مصـر أمام الاحتلال البريطانى وبطش بـ «عرابى» والعرابيين بطشًا شديدًا، كما أننى أضيف إلى ذلك أن الاستحقاقات التاريخية للأسـرة العلوية لم تكن عادلة فى مجملها، فضاعت فى الزحام أسـماء تستحق التقدير من أمثال «عمر طوسـون» و«عباس حليم» و«يوسـف كمال» و«محمد عبد المنعم»، فضلا عن أن الخديو «عباس حلمى الثانى» قد ساير الحركة الوطنية لفترة دفع ثمنها من عرشه، بل إن الملك «فؤاد الأول» - برغم جهامته وعدم إلمامه باللغة العربية - قد قدم للمجتمع المدنى المصرى وللتعليم إسهامات مشهودة.

وســوف أستعرض أسماء بعض الشخصيات اللامعة فى مجالات السياسة والأدب والفن بــل والرمــوز الدينية أيضًا، لكى أقول فى حقها ما أعتقد أنه صواب – وجل من لا يخطئ – فأنــا أظن مثلاً وبعض الظن إثــم – أن «مصطفى كامل» الذى مات فى الرابعة والثلاثين مــن عمره قد اســتفاد من ظروف رحيله المبكر واكتســب تعاطفًا شــديدًا باعتباره محامى «دنشــواى» الأول و«صب مصر وشــهيد غرامها» فنال قليلاً أكثر مما يســتحق، أما «ســعد زغلول» فقد أفادته الظروف كما لم يحدث لزعيم وطنى آخر.. وأنا أحســب بالمناســبة أن «مصطفى النحاس» أشــد منه صلابة وأكثر تفانيًا، برغم أنهما شــريكا نضال وزعيما حزب واحد، أما «طلعت حرب» الذى يحمل اســمه شــارع وميدان فى قلب العاصمة المصرية، فإننى أعتقد أنه قد نال أقل مما يستحق لأن ريادته الاقتصادية وفرادته الفكرية تضعانه فى موقع أعلى مما وضعنا فيه تمثاله! و«إسماعيل صدقى» «نمر السياسة المصرية» لم ينل حظه من التقدير لآرائه الجســورة وفكره المســتنير وقدرته على استشراف المستقبل وسط ضباب الشعارات وفوضى العواطف، كذلك فإن الإمام «محمد مصطفى المراغى» شيخ الأزهر الأسبق يســتحق تكريمًا أكبر، كما أن الإمام «محمود شــلتوت» لم يلتفــت إليه الكثيرون خصوصًا فى دوره للتقريب بين المذاهب الإســلامية وإنصافه للشــيعة «الاثنا عشــرية»، أما البابا الزاهد راهب الصحراء «كيرلس الســادس» فلم ينل على المســتوى الوطنى ما كان يستحقه مــن تكريم وإجلال لظروف تتصــل بدور الدين عمومًا فى العصــر «الناصرى»، أما «محمد نجيــب» فهــو يقف مظلومًا فى إحدى حارات التاريخ، بينمــا يتربع رفيقاه «عبد الناصر» و«الســادات» فــى موقعيهما اللائق فى أكبر ميادينه.. وبالمناســبة فإننــى أعطى كلا من الزعيمين الأخيرين اســتحقاقه التاريخى كاملًا، «فعبد الناصر» هامة قومية عالية وبطل ذو «كاريزما» من نوع خاص يقف فى مصاف التاريخ إلى جانب تلك الزعامات الضخمة التى كانت آثارها المعنوية أكثر من آثارها المادية، فهو نموذج من أبطال الأســاطير «الهيلينية» أكثر منه رئيسًا دستوريًا مسئولاً، أما «السادات» فهو ثانى «رجل دولة» فى تاريخ مصر بعد «محمد على» لأن مثله كان يعرف ما يريد ويجيد اللعب على التوازنات الدولية والمتغيرات الإقليمية، كما أن قدرة كلٍ منهما – فى عصره – على المناورة السياســية هى أمر مشــهود ومعترف به. ومن الذين أخذوا قليلاً أكثر من حقهم أيضًا أبو الدبلوماسية المصرية الدكتور «محمود فوزى» فأنا أســلم بأنه طراز رفيع للدبلوماسى التقليدى بكل مقوماته الكلاسيكية،

وقد كان ثانى وزير خارجية لمصر الثورة بعد السيد «أحمد فراج طايع» الذى لم يمكث إلا شهورًا قليلة، ولكن د. «فوزى» لم يتمكن للأسف من توظيف إمكاناته فى خدمة الثورة المصرية، ربما لأنه آثر السلامة فى تعامله مع الضباط الشباب أو لأن المساحة التى كان يشغلها المستشار السياسى الأول للرئيس «عبد الناصر» الأستاذ «هيكل» لم تترك للدكتور «فوزى» هامشًا للحركة أو قدرة على إبداء الرأى، حتى ترددت قصة مؤداها أنه فى المرة التى طلب منه «عبد الناصر» المشورة فى موقف معين أحال الدبلوماسى المخضرم إجابته إلى إلهام الزعامة الناصرية وفرادة القيادة السياسية! وأنا هنا لا أتحامل إطلاقًا على الدكتور «فوزى» فأنا أعرف جيدًا فضله على جهاز الدبلوماسية المصرية ومكانته لدى تلاميذه ومعاصريه.

وإذا كان لنا أن نتطرق إلى مجال الأدب فإننى أظن أن «توفيق الحكيم» يستحق أكثر مما أخذ، و«طه حسين» و«العقاد» نالا بالضبط استحقاقهما العادل. وفى مجال الفن فإننى أظن أن «يوسف وهبى» رائد المسرح المصرى كان مجتهدًا أكثر منه موهوبًا، بل إن قوة شخصيته وطريقة حديثه وارتفاع صوته وطول قامته، كانت كلها بدائل فنية لتغطية فقر الموهبة وغياب مرونة الحركة على المسرح، كما أن «عبد الوهاب» و«أم كلثوم» و«عبد الحليم حافظ» قد نالوا ما يستحقون، أما «فريد الأطرش» و«كارم محمود» و«محمد قنديل» فقد انتقص التاريخ من إمكاناتهم بسبب ظروف العصر الذى عاشوا فيه والرموز الكبيرة التى حالت بينهم وبين الضوء الساطع.. بقى أن أقول إن الإمام «محمد عبده» يحتاج إلى تكريم خاص فى هذه الظروف بالذات، فقد كان ذلك الداعية المستنير والإصلاحى الكبير علامة مضيئة فى عصره لا لأنه دعا إلى الإصلاح الدينى والاجتماعى فحسب، ولكن أيضًا لأنه امتلك أدوات التواصل الإنسانى والانفتاح على الآخر، فكانت له مثلاً مراسلات مع الأديب الروسى الكبير «تولستوى»، كما كانت جولاته وصولاته فى «باريس» مثار احترام وتقدير، وإذا كنا نتحدث الآن عن الإصلاح الشامل فإن «محمد عبده» يظل القدوة والنموذج والمنار الباقى.

وإذا تحركنا قليلاً إلى الصعيد العربى فإننى سوف أختار نموذجين من بلد عربى واحد هو «لبنان» الشقيق محاولاً رد الاعتبار لـ«أنطون سعادة» معتبرًا تأسيسه للحزب القومى السورى، ودعوته لدولة الهلال الخصيب بنجمته فى «قبرص» هى دعوة لا تتعارض مع

القوميـــة العربيـــة بل تقف فى صـــف مواز مع الدعوة إلى وحـــدة وادى النيل، فالتكتلات الإقليمية هى فى النهاية إضافة للعمل العربى المشترك.. كذلك فإن الرئيس اللبنانى الأسبق «كميـل شـمعون» يحتاج تاريخه إلى نظـرة أكثر عدلاً وإنصافًا منذ أن كان سـفيرًا لبلاده بالعاصمـة البريطانية فـى أواخر الأربعينيات وصولاً إلى رئاسـته للدولة اللبنانية، حيث إننى أظن أنه كان تعبيرًا عن الخصوصية اللبنانية ولم يكن متطوعًا بالعداء للعروبة أو المد القومى فى عصر «عبد الناصر»، فضلاً عن أنه كان طرازًا سياسـيًا لبنانيًا يسـتحق التحليل الموضوعى والتقييم النزيه.

.. إننى أدرك أن السـطور السـابقة واسـتعراض بعض النماذج التاريخية قد تفتح علىّ أبـواب الجحيم، ولكننى أدعو الأجيال الجديدة من شـبابنا إلـى قراءة موضوعية ومنصفة للملفـات التاريخية المختلفة، وأن يتوقفوا طويلاً أمام الرموز المتعاقبة فتاريخنا لا يحتمل الأصنام الجامدة ولكنه يحتاج إلى المراجعة الشـاملة.. وبالمناسـبة فإنه لا توجد مسلمات باقية ولكن توجد نظرات متطورة، وأنا أدعو الأجيال الجديدة إلى دراسة تاريخها الوطنى دون تحامل على فترات معينة أو حماس مفرط لفترات أخرى، وأحسـب أن فتح الملفات لن تكون مسـألة عقيمة لأن المسـتقبل المشـرق والإصلاح الحقيقى لا يأتيان إلا من ماض واضح وعبرة كاملة.

□□□

وصايا العم «بطرس»

الدكتور «بطرس بطرس غالى» شخصية مصرية فريدة تحتاج إلى دراسة واعية وفهم عميق، ولقد ربطتنى به ظروف تمتد لأكثر من أربعين عامًا عرفته خلالها عن قرب أستاذًا جامعيًا لامعًا ووزيرًا مرموقًا، ومضت علاقتى به وثيقة قوية وهو يشغل الوظيفة الدولية الأولى كسكرتير عام للأمم المتحدة، وفى كل المراحل وجدته فى حوار مستمر مع الذات، وتفكير متصل من أجل وطنه، لم نعرفه يومًا بدينه أو عقيدته ولكن عرفناه دائمًا بعلمه المنظم وطريقة تفكيره الحصيفة وهويته الوطنية البارزة، وأظن أننا – نحن تلاميذه – قد التقطنا درجة عالية من جدلية التفكير وتقاليد الحوار من ذلك الرجل الشامخ بدءًا من أول محاضرة حضرتها له فى «قاعة البحث»، عندما أوصانى أن أكتب دراسة حول فكرة التنظيم الدولى الإسلامى عند «عبد الرحمن الكواكبى» مستمدًا من كتابه «أم القرى» وصولاً إلى استفزازات المحاور المشاغب «أحمد منصور» وهو يستدرج أستاذنا فى برنامج «شاهد على العصر» فى قناة الجزيرة، وبرغم أن المسافة بين الحدثين تصل إلى ثلاث وأربعين سنة فإن «بطرس غالى» ظل هو نفسه «بطرس غالى» الديمقراطى بطبيعته. المجادل بفطرته، المحترم بشخصيته، والذى يهمنى فى هذه السطور هو أن أتحدث مع القارئ حول بعض وصاياه المرتبطة بالسياسة الخارجية المصرية، وقد هاتفته مستفسرًا عن صحته متمنيًا لأستاذى عافية دائمة وعطاءً مستمرًا، ولكنه – كعادته – يحيل دائمًا أحاديث المجاملة إلى موضوعات مفيدة يبدى فيها رأيًا أو يسدى نصيحة، ولقد لفت نظرى فى حديثه لى مؤخرًا الوصايا التالية:

أولاً: كان الدكتور «بطرس» عائدًا من زيارة أخيرة «للهند» وهى زيارة تقليدية شبه سنوية حرص عليها للعملاقين الآسيويين «الهند» و«الصين»، وكان مما قاله لى إن الهند تتطلع بإلحاح لزيارة من الرئيس «مبارك» لأنها لم تسعد باستقباله منذ عام ١٩٨٣م، وأضاف أنهم ينتظرونه بواحدة من أرفع جوائزهم على الإطلاق تقديرًا لدوره منذ سنوات على الساحتين الدولية والإقليمية، ولقد صدقت مقولة الدكتور «بطرس غالى» عندما جاء إلى مصر بعد ذلك بأيام قليلة مبعوث هندى خاص

استقبله الرئيس «مبارك» وهو السفير الهندى المعروف «جاراكان» الذى التقيته على عشاء فى منزل السفير الهندى بالقاهرة، حيث كان التعليق يدور حول مقال لى فى صحيفة «الأهرام ويكلى» حول العلاقات العربية - الهندية، ولقد ذكر لى المبعوث الهندى أن الرئيس «مبارك» قد بادره عند استقباله بالقول إنه ينتوى زيارة الهند قريبًا بعدما حالت شواغل المنطقة المتتابعة من تحقيق تلك الزيارة فى السنوات الماضية، وقد تحدث الضيف الهندى حديثًا طيبًا عن مستقبل العلاقة بالجارة «باكستان» وكيف يمكن أن تدخل المنطقة مرحلة الاستقرار بعد طول توتر، وهو حديث قريب من الانطباع الذى خرج به الدكتور «بطرس غالى» بعد لقائه برئيس وزراء الهند ،حيث بدت القضية الفلسطينية حاضرة فى الضمير الهندى لا تتراجع ولا تموت برغم العلاقات الوثيقة التى ربطت الهند بإسرائيل فى السنوات الأخيرة.

ثانيًا: تحدث الدكتور «بطرس غالى» عن التطلع المصرى لشغل مقعد إفريقى دائم فى مجلس الأمن، وتناول الموضوع بحماسه المعهود مؤكدًا أن العلاقات الإفريقية الهندية وثيقة للغاية تجمعها أواصر عديدة ليس أقلها العضوية المشتركة بين الدول الإفريقية «الأنجلوفونية» والهند من خلال مجموعة دول «الكومنولث»، ولذلك فهو يرى أن جزءًا من التأثير المصرى فى القارة الإفريقية يمكن أن يأخذ طريقه عبر «نيودلهى» فضلاً عن الطرق المباشرة التى تربط مصر بشقيقاتها فى القارة الإفريقية، والدكتور «بطرس غالى» له رؤية فاحصة فى المسرح السياسى الإفريقى بالذات وعلى الساحة الممتدة من أعماق القارة إلى القاهرة فالفضاء الإفريقى ارتبط بالدكتور «غالى» أكاديميًا وسياسيًا ودبلوماسيًا، فهو يؤمن بأن القارة الإفريقية هى مجال حيوى طبيعى لنا وشراكة إنسانية ممتدة عبر التاريخ، ولقد لعب هو شخصيًا دورًا كبيرًا فى تعظيم الدور المصرى فى قارته الأم، وأشهد أنه قد حذرنى من احتمال خسارة فادحة لمصر فى موضوع مونديال ٢٠١٠م، كما أنه تشكك أيضًا فى إمكانية حصول مصر على قرار إفريقى بأن تكون «القاهرة» هى عاصمة برلمان الاتحاد بسبب تأخر الدبلوماسية المصرية حينذاك فى التوقيع على اتفاقية ذلك البرلمان، وأشهد أن حدس العالِم الجليل كان صحيحًا فى المرتين.

ثالثًا: عندما امتد الحديث بنا مع الأصدقاء الهنود فى دار السفير بالقاهرة فى حضور نخبة من مثقفى مصر ومفكريها أثرت مع المبعوث الهندى ما يبدو أن الهند قد أصبحت طرفًا فيه، وهو المحور الذى يربطها بجنوب إفريقيا والبرازيل بديلاً

عـن المحور التاريخى الذى ربط «نيودلهـى» «بالقاهرة» و«بلجراد» فى تلك الأيام الخوالـى، التى مـلأت فيها حركة عدم الانحياز بزعامة «نهـرو» و«عبد الناصر» و«تيتو» فراغًا دوليًا فى سنوات الحرب الباردة. ولقد كانت روح المبعوث الهندى وأفـكاره قريبة مـن روح وأفكار تلك السـنوات التى رحلت مع سـتينيات القرن الماضى، فهو يتسـاءل عما يمكن أن تفعله الهند لخدمة التسـوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى؟ وأسلوب دفع العلاقات المصرية - الهندية لتعود إلى زخمها القديـم؟ عندئـذ تذكرت الدكتور بطرس غالـى الذى ظل يراهن دائمًا - أسـتاذًا ووزيـرًا وموظفًـا دوليًـا رفيعًا - على القـوى الصاعدة فى آسـيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى جذوره الفكرية الأوربية التى جعلته فى كثير من الأحيان غير محسـوب على الضفـة الغربية من الأطلنطى، وصنعت بينـه وبين الولايات المتحدة الأمريكية حساسـيات انتهت بإبعاده عن موقعه، برغم أنه كان شخصية قوية تحاول أن تجعل لدور الأمين العام مسـاحة معقولة من الحركة مع سـيل من المبادرات المتجددة على الصعيدين السياسـى والدبلوماسـى وتحريك قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على امتداد خريطة العالم.

.. ذلك هو «بطرس بطرس غالى» المصرى حتى النخاع، الوطنى من الأعماق، المهموم بمصر فى كل المناسـبات، والذى يحمل وطنه على كاهله فى كافة المحافل والمؤتمرات، إنه «بطرس غالى» ابن الفجالة الذى كان عضوًا فى مجلس الشـعب المصرى ونائبًا لرئيس الوزراء، وهو أيضًا «بطرس غالى» الذى تعرض لحملات ظالمة وهجمات شرسـة لأسـباب لا تتصـل بـه ولكنه ظل دائمًا ذلك الإفريقى المصرى الذكى الذى لا تغيب رؤيته أبدًا. وما زلت أذكر أن محطة الإذاعة البريطانية عندما قدمته يوم انتخابه أمينا عامًا للأمم المتحدة قالـت: إنه «بطرس غالى».. إفريقى ولكنه غير أسـود، عربى ولكنه غير مسـلم، مصرى ولكنه غير فقير!

هكذا كانت الطعنات توجه إلى ذلك الأسـتاذ الشـامخ وهو يبدو كالطود الأشـم الذى لا تؤثـر فيه الريـاح العاتية ولا الأنواء الكاسـحة، والدكتور «بطرس غالـى» الذى ترأس المجلس القومى لحقوق الإنسـان بالإضافة إلى رئاسـته لمنظمات دولية أخرى ذات طابع سياسـى إنسـانى مثل منظمة (الجنوب) بعد أن كان أمينًا عامًا لـ«الفرانكفونية» يتخذ من

«باريس» مقـرًا ومن القاهرة مسـتقرًا، وقد اقترحت عليـه أن يتواجد فى مصر كل عام فى فترة الشـتاء ما بين عيد ميلاده وعيد ميلاد السيد المسيح أى أن يكون فى مصر من الرابع عشر من نوفمبر إلى السابع من يناير كل عام. إنه «بطرس بطرس غالى» سليل عائلة قبطية عريقة ونجم دولى مرموق نعتز به ونفاخر، ونسـتمع إلى وصاياه وننصت، ونؤمن بحكمته ونستفيد، وأعتز أنا شخصيًا بأننى أشاركه يوم المولد برغم خلاف السنين.

❑❑❑

«محمد على» بعد قرنين

يتواكـب عام ٢٠٠٥م مع ذكرى مرور قرنين كاملين على وصول «محمد على» إلى حكم مصر بالإرادة الشـعبية، يوم أن ألبسـه علماء الأزهر والأعيـان رداء الحكم واختاروه واليًا على مصر، فى إشارة واضحة إلى التعبير عن الإرادة المصرية فى اختيار الحاكم لأول مرة بعد أن اسـتيقظت الروح الوطنية على صوت مدافع «نابليون بونابرت» قبل ذلك بسـنوات قليلة، ولا شـك أن «محمد على» يمثل علامة فارقة فى تاريخ مصر حيث تبدأ معه عملية التحديث، ويرتبط به ميلاد مصر المعاصرة التى تعايشـت مع الصراعات الدولية وساهمت فى الأحداث الإقليمية وأصبحت قوة فاعلة فى جنوب المتوسط والشام والحجاز والسودان وشرق إفريقيا.

لقد أسـعدنى كثيرًا أن المشـروع القومى للترجمة الذى يشـرف عليه المجلس الأعلى للثقافة المصرية قد أصدر ترجمة رائعة لكتاب الدكتورة «عفاف لطفى السيد مارسو» بعنوان «مصر فى عهد محمد على»، وهى من أسـرة أسـتاذ الجيل «أحمد لطفى السيد»، كما أنها أستاذة ذائعة الصيت فى مجال دراستها، فهى الآن أستاذ تاريخ الشرق الأوسط فى جامعة كاليفورنيا فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أمضت حقبة من تاريخها الأكاديمى فى المملكة المتحدة، وقد قام بترجمة الكتاب السفير «عبد السميع زين الدين» وراجعه السفير الدكتور «السيد شلبى»، ويضم الكتاب بين دفتيه فصولاً رائعة ما أحوجنا لقراءتها ومتابعة أحداثها وتحليل نتائجها بعد قرنين من الزمان من ميلاد مصر الحديثة.

ولقد شـد انتباهى ذلك الدهاء السياسـى الذى تميز به الرجل الألبانى القادم من «ثغر قولـة» الواقـع حينذاك فى «مقدونيا» حيث ولد فى العام نفسـه الـذى ولد فيه «نابليون» حسـبما تشـير بعض الكتابات، ودعونا الآن نتأمل كيف كان «محمد على» يحاول تربية أولاده!.. ففـى رسـالة بعـث بها إلى ابنه «سـعيد» الذى كان يميل إلى البدانة بسـبب الإسـراف فـى الطعام - وهو الذى أصبح بعد ذلك واليًا علـى مصر - عندما ألحقه ملازمًا فى البحرية ووضعه تحت رئاسة أمير البحر «ماتوش» باشا وطلب منه أن يعامله فوق ظهر السـفينة بمثل ما يعامل أى ملازم آخر ودون معاملة خاصة، وقد كتب «محمد على» إلى

ابنه رسالة وردت فى الكتاب المشار إليه يقول فيها: «هل تذكر أننى قلت لك إن ملك إنجلترا قد خدم في البحرية برتبة ملازم، وتدرج فى الرتب مثل كل الضباط الآخرين حتى أصبح «أدميرالا»، وبعد ذلك بقليل أصبح ملكًا، فطالما كنت على ظهر سفينة فتذكر أنك لست إلا مجرد ملازم، وعليك أن تقوم بالمهام التى تكلف بها، وأن تتعلم فنون البحر وعلومه وأن تطيع رؤساءك من الضباط، لقد أرسلتك إلى البحرية على أمل أن تصبح منارة للأسرة، ولقد وصلت إلى أسماعى شائعات مفادها أنك لا تقف انتباهًا لرؤسائك وأن «ماتوش» باشا لا يجلس فى حضرتك حتى تأذن له، يا ولدى لقد أرسلتك إلى البحرية طبقًا للتقليد البريطانى وطالما أنت هناك فعليك أن تتصرف كما ينبغى للملازم أن يتصرف، فأنت لست سوى ضابط صغير على سفينة ويجب أن تعامل كذلك». كما أرسل إليه ذات مرة خطابًا آخر يؤنبه فيه لأنه يخالط النوعيات السيئة من الناس.. والغريب فى الأمر أن «محمد على» الذى ظل أميًا حتى سن السابعة والأربعين كانت رسالته الدائمة إلى أبنائه «تعلموا تعلموا»، وكان يتابع بدقة الكتب التى يقرأونها والدروس التى حفظوها وما يجب أن يفعلوه فى المستقبل، لذلك ليس غريبًا أن يتمكن ذلك الرجل من وضع لبنات الدولة الحديثة فى مصر لأنه كان يؤمن بالتعليم طريقًا للاستنارة وسبيلاً للتحرر العقلى والفكرى وقيام مصر المستقلة.

إنه «محمد على» الذى ارتبط اسمه بأكبر امبراطورية مصرية فى العصر الحديث، وهو الرجل الذى اتسم بالحصافة واكتمال الرؤية والقدرة على استشراف المستقبل، كما بذل جهودًا عمرانية فى كافة المجالات، فى الزراعة والرى، فى التعليم والبعثات، فى التنظيم والصحة، فى الأمن والاستقرار، فقد أراد الرجل أن يستقل بمصر عن السلطنة العثمانية، فكان بحاجة إلى جيش قوى ومثل هذا الجيش يحتاج إلى سلاح حديث والسلاح يحتاج إلى تصنيع حربى وغير حربى تقف وراءه تكنولوجيا عصره، وهى لا تتحقق دون تعليم متقدم وهو الذى يحتاج بدوره إلى بعثات فى الخارج، تلك كانت التداعيات التى جعلت «محمد على» قادرًا على الوصول إلى تصور شامل لشكل مصر فى ذلك الوقت. ويهمنا هنا بعد قرنين من الزمان أن نحيي ذكرى ذلك الرجل الذى غير وجه الحياة فى الشرق الأوسط، وجعله قوة فاعلة فى العلاقات الدولية منذ مطلع القرن التاسع عشر، ولنا أن نورد على هذه التجربة الكبرى عددًا من الملاحظات نوجزها فيما يلى:

أولاً: إن قيام الدولة العصرية الحديثة لابد أن تقف وراءه إرادة واعية ذات رؤية شاملة، ولا يمكن أن يتحقق بالنظرات الجزئية أو الأفكار المتناثرة ولكنه يحتاج إلى عقلية جماعية قادرة على امتصاص الحقائق وتحويلها إلى قرارات للمستقبل الذى يستمر ويتواصل دون انقطاع أو توقف، ولقد كان «محمد على» نموذجًا فريدًا فى ذلك.

ثانيًا: إن الحديث المتكرر عن أن مؤسس حكم الأسرة العلوية إنما كان يطمح فقط إلى تحقيق مصالحه الشخصية وتحويل مصر إلى ضيعة يحكمها هو وأولاده أمر مردود عليه، فالفصل بين الأهداف الشخصية والغايات الوطنية يبدو أحيانًا فصلاً نظريًا بحتًا، ولا نستطيع الآن بعد مضى قرنين من الزمان على احتفال القلعة بتنصيب «محمد على» أن نتحدث فقط عن أطماعه - وقد كانت كثيرة - متناسين الخدمات الجليلة التى قدمها لمصر، والتى ليس أقلها «القناطر الخيرية» وليس أكثرها المكانة الدولية التى صنعها لمصر، مدركين فى الوقت ذاته أنه هو أيضًا «محمد على» صاحب «مذبحة القلعة»، وهو أيضًا الذى غدر بالحركة الوطنية ورموزها بعد فترة قصيرة من توليته حكم البلاد.

ثالثًا: إننى ممن يعتقدون أن حكم الأسرة العلوية لم تكن نتائجه سلبية فى مجملها، ففيها «محمد على» الكبير المؤسس وصانع الإمبراطورية التى قلصتها «معاهدة لندن» عام ١٨٤٠م، وفيها «إبراهيم باشا» أبو العسكرية المصرية، والذى دانت له إمبراطورية المشرق فحكم الشام تسع سنوات بدءًا من عام ١٨٣١م بعد مغامرات فى الجزيرة العربية لصالح «الباب العالى»، فى وقت كانت فيه حدود الحكم المصرى تبدأ من منابع النيل وتنتهى على مشارف هضبة «الأناضول»، وفيها «سعيد باشا» أيضًا الذى يسميه المؤرخون «صديق الفلاح» لأنه هو صاحب «اللائحة السعيدية»، وهى الأسرة التى أنجبت «إسماعيل المفترى عليه» والذى حاول أن يجعل من مصر قطعة من أوربا فأغرقها فى الديون، كما أن الخديو «عباس حلمى» قد أبدى تعاطفًا فى بعض فترات حكمه مع الحركة الوطنية المصرية، فى محاولة لتصحيح أخطاء أبيه «محمد توفيق» الذى جلب الاحتلال البريطانى للبلاد، كذلك فإننا نرى أن عصر «فؤاد» بكل جهامته المعروفة هو عصر تطوير التعليم وقيام المؤسسات الثقافية الأدبية والفنية، وهو عصر ميلاد الجمعيات العلمية ونضوج المجتمع المدنى.

رابعًا: إن تاريخ الأسـرة العلوية الذى نحتفل هذا العام بالمئوية الثانية لوصول مؤسسـها إلى حكم مصر يجب أن نتناوله بصورة شاملة تناقش الإيجابيات والسلبيات، فلا يجب أن نتوقف عند حدود القول إنها أسـرة أجنبية كرسـت الإقطاع فى الريف ووزعت «الأبعاديات» وتجاهلت أحيانًا الروح الوطنية، بل يجب أن نشـير أيضًا إلـى دورها فى تحديث مصر وتطوير شـكل الحكم والنهـوض بالمجتمع المصرى حتى قامت الثورة عام ١٩٥٢م فى محاولة لتعديل الأوضاع وتصحيح المسار.

خامسًا: إن «محمد على» تحديدًا – ودون أولاده وأحفاده – يمثل حجر الزاوية فى الانتقال من العصر المملوكى المضطرب والحكم العثمانى المباشر، للدخول فى كيان الدولة العصريـة المسـتقلة صاحبة الدور الفاعل فـى المتغيرات الدوليـة والإقليمية مع النصف الأول من القرن التاسع عشر.

.. لقد أردت من هذه الملاحظات أن أعطى المناسـبة قدرها وأن أسجل «لمحمد على» حق الاحتفاء به بعد مائتى عام من توليه، معترفًا بأفضاله وفى الوقت نفسه مدركًا لخطاياه مؤكـدًا أنه هو الحاكم الذى خرج بالدولة مـن عباءة الدين وحده إلى مظلة الوطن والقومية أيضًا، كما أن له من المواقف الشـهيرة ما يجعله نموذجًا للدهاء السياسـى والرؤية الثاقبة مـع الرغبة فى الإصلاح والتغيير، إنه بحق «محمد على» واضع الأسـس التاريخية لمصر الحديثة.

❑❑❑

إمام الإصلاح.. مئوية الرحيل

كلمــا تــرددت كلمة الإصلاح تذكرت الإمــام «محمد عبده» فهو رائــد الإصلاح الدينى والاجتماعى فى تاريخنا الحديث، إليه تنتســب الرؤية الواضحة، وبه يرتبط الفهم العميق لعلاقة الإســلام بالآخر، إنه الإمام المجتهد الذى جمع بين الثقافتين الإســلامية والأوربية فأصبح نتاجًا لحضارة الشــرق والغرب فى آن واحد، إنه الإمام الذى تميز بالانفتاح وأدرك مبكرًا أن الثقافات تتواصل وأن الحضارات تتكامل، فكان مثالاً رفيعًا لرجل الدين الإسلامى الذى نفتقده الآن، لقد جمع الإمام «محمد عبده» بين رصانة التراث ومرونة الحداثة وأقام شبكة قوية من العلاقات الفكرية والأكاديمية مع أبرز شخصيات عصره؛ فكانت مراسلاته مع الأديب الروسى الشهير «تولستوى» شاهدًا على تفتحه المبكر واستنارته الشاملة.

ونحــن إذ نحتفــل هذا العام بمضى قــرن كامل على رحيل الإمام العظيم الذى شــغل منصب الإفتاء ولم يكن يومًا شــيخًا للجامع الأزهر، ومع ذلك حمل على كاهله مســئولية إصلاح الأزهر الشريف والنهوض به وربطه بحياة عصره، وعندما عاش فى «باريس» لبضع ســنوات مصدرًا مع «الأفغانى» «العروة الوثقى» لاســتنهاض همم المسلمين وتنقية الإسلام من الشــوائب التى علقت به مع إجراء مصالحــة واعية بين أصحاب الديانات، أليس هو القائل: (لقد وجدت فى فرنســا إســلامًا بغير مســلمين، بينما تركت فى بلادى مسلمين بغير إسلام)؟!.. فلقد أدهشه صدق الآخر وأمانته مع نفسه ومع غيره حتى استكشف الإمام ببصيرته الجوانب المتميزة فى حضارة الغرب، ولم يقف منها موقف العداء بل تفاعل معها فــى ندية وذكاء لكى يكمــل الحلقة المتينة التى بدأها الشــيخ «رفاعة رافع الطهطاوى»، وحتى يكتمل «العقد الفريد» من رموز الإصلاح والتنوير التى انطلقت من مصر لتشــع على العالمين العربى والإسلامى.

إن «فلاح البحيرة» ابن قرية «محلة نصر» مركز «شبراخيت» قد ترك بصمة فى تاريخنا الحديث ثقافيًا ودينيًا وسياسيًا، كما خاض المعارك الضارية دفاعًا عن وجهة نظره وإيمانًا بمــا اقتنــع به وعاش من أجله، وظل يطوف بقاع العالم الإســلامى مــع رفيقه «الأفغانى» للدعوة إلى الإصلاح والحرية وإعمال العقل والاعتماد على الدلائل العصرية لإثبات الألوهية

وتقوية الإيمان ومقاومة الإلحاد والرد على «الدهريين»، كما أن الإمام قد شغف بالدراسات المقارنة للأديان السماوية وأبلى فيها بلاءً حسنًا وظل داعية للحوار والاتصال والتعايش المشترك.. إنه «محمد عبده» الذى دعم «العرابيين» وناصر الحركة الوطنية المصرية وربط بين نهضة الأمة وحركة التنوير، ولعله يكون من المناسب مع الذكرى المئوية لرحيل الإمام المصلح أن نرصد الملاحظات التالية:

أولاً: إن نموذج الإمام «محمد عبده» فريد من نوعه فهو نسيج وحده؛ إذ إن ذلك الأزهرى المستنير قد خرج على السياق الجامد لكى يكون شعلة مضيئة تهدى معاصريه وتابعيه، بدءًا من «الأفغانى» مرورًا «بالكواكبى» و«شكيب أرسلان» وصولاً إلى صاحب المنار «محمد رشيد رضا»، لذلك كان طبيعيًا أن يكون الاحتفاء بالإمام العبقرى غير قاصر على مصر وحدها، فله فى الشام مكانة وفى الغرب منزلة لكن مصر كانت هى المستقر الأخير والمقام الدائم.

ثانيًا: إن ظهور «الإمام «محمد عبده» فى وقت كان الأزهر يواجه فيه محنة التخلف ونزعة العزلة هو المصدر الحقيقى للاعتزاز والفخر وتأكيد الهوية، فقد ظهر الرجل فى فترة انحطاط ارتبطت بهزيمة «عرابى» ودخول البريطانيين وبداية الاحتلال، ولكنه ظل محتفظًا بتوازنه قادرًا على صياغة خطاب دينى اجتماعى سياسى ترك بصمة فى تاريخ الحركة الفكرية فى مصر الحديثة.

ثالثًا: يجسد الإمام العلاقة المعروفة بين المفكر والسلطان، فهو نموذج مستقل لا يمكن تصنيفه فى الزحام مع غيره لذلك تظل سيرته موضع اهتمام واحترام دائمين، وسوف يظل علامة مضيئة فى الفكر السياسى والإصلاح الدينى واليقظة الوطنية، ولقد كانت علاقته بأسرة «محمد على» وحكامها الذين عاصرهم تتصف بالاستقلالية والتمسك بالمبدأ فى مواجهة كل خديو عاصره أو احتك به.

رابعًا: إذا كانت بعض الشكوك قد أحاطت بشخصية «الأفغانى» ودوافعه، وحتى لو تمشينا مع رأى المفكر المصرى الراحل د. «لويس عوض» من احتمال أن يكون «الأفغانى» إيرانى الأصل مرتبطًا بالمخابرات البريطانية، فإن الإمام المصرى «محمد عبده» يملك صفحة ناصعة البياض تتسم بالشفافية بما فى ذلك ما تردد عن علاقته «بالحركة الماسونية» وارتياده لمحافلها، وقد كانت تلك الحركة تضم صفوة العقول المتميزة فى عصره.

خامسًا: إن الإمام المجتهد الذى حاول أن يصلح من شأن الأزهر وأن يقتحم المؤسسة الدينية بفكر مستنير ورؤية جديدة، يبدو الآن - أكثر من أى وقت مضى - قدوة لما يجب أن يكون عليه رجل الدين، ولعل ذلك يذكرنا بأهمية العودة إلى نظام الابتعاث بحيث يتمكن الداعية الإسلامى من الاحتكاك بثقافة أخرى وينفتح على معارف مختلفة ويحتك بعقليات متميزة، فقد خرج الإمام من مصر وهو يحمل شهادة العالمية الأزهرية لكى يفتح حوارًا موضوعيًا عميقًا مع مفكرى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حتى أصبحت كتاباته ومراسلاته سجلاً للحياة الفكرية فى تلك الفترة، كما اعتمد على الأدلة العقلية ولم يقف عند حدود الأدلة النقلية فى ردوده على دعاوى المستشرقين والمعنيين بدراسة الإسلام ومقارنة الأديان.

.. هذه ملاحظات استوحيناها من الذكرى المئوية لرحيل الإمام «محمد عبده» حيث كانت الحركة الوطنية المصرية فى مرحلة مخاض مبكر، فهى التى خرجت من الحركة العرابية لتتهيأ للثورة الشعبية عام ١٩١٩م، ولا شك أن عددًا من رواد الوطنية المصرية ودعاة الاستقلال قد تأثروا بفكر الإمام وروحه بدءًا من «مصطفى كامل» وصولاً إلى «سعد زغلول».. ويهمنى هنا أن أسجل على تاريخ الإمام أنه كان نموذجًا إصلاحيًا نفتقده اليوم وندرك أهميته حيث يبدو الإصلاح حاجة ملحة وقضية حاكمة فى هذا الظرف الإنسانى العصيب، ولعل أهم ما يميز عقلية الإمام هو أنه قد اعتمد الاجتهاد سبيلاً للمعرفة وفتح بابه على مصراعيه إعلاءً لكلمة العقل وتقديسًا لمفهوم الحرية، وإذا كان منطق رواد الإصلاح الدينى والثقافى من بعده قد دفعهم لأن يسلكوا طريقًا صداميًا مع الأزهر مثلما فعل «طه حسين»، فإن دعوة الإمام وأسلوبه يتميزان بالحكمة والهدوء والقدرة على الإقناع والاحتواء مع درجة عالية من الانفتاح دون تفريط فى ثوابت الدين وأركان الإسلام. لقد احترم الرجل الشريعة لأنها تنزيل إلهى ولكنه ناقش الفقه باعتباره صناعة بشرية نتفق معها أو نختلف، وإذا كان المؤرخ المصرى الشهير «عبد الرحمن الجبرتى» قد أدهشته سلوكيات الفرنسيين أثناء الحملة على مصر فإن «رفاعة الطهطاوى» عندما كتب عن إقامته فى فرنسا كان مدفوعًا بالإعجاب الخفى والانبهار الصامت بالحضارة الغربية المسيحية، وهو ما أظهرته أيضًا كتابات الإمام «محمد عبده» وتعليقاته سواءً فى كتبه أو فى صحفه أو فيما تحدث به فى المناسبات المختلفة.

وإنى انتهز هذه المناسبة لأطلب من الأزهر الشريف أن يجعل من مئوية الإمام الراحل نقطـة انطلاق يخـرج بها من عزلته ويفتح أمـام دعاته وطلابه آفاقًا واسـعة من المعارف العصريـة والرؤى الرحبة والمفاهيم الصحيحة، ولتكن ذكـرى الإمام بداية صحوة حقيقية وحركة إصلاح شـاملة فى المجتمعات الإسـلامية، نتخلص بها من فكر «الزندقة» وغبار القرون وسنوات الهوان، وهذه نقطة تقودنا أيضًا إلى تأكيد أن شعار الإصلاح شعار مصرى رفعناه فى القرن التاسـع عشـر ولسنا بحاجة إلى من يعطينا دروسًا فيه مع القرن الحادى والعشرين، ولنتفق جميعًا على أن سيرة الإمام تجلب معها تلقائيًا مفهوم سيطرة العقل على حياة الإنسان مع التأكيد على أهمية الحرية وقيمتها المتزايدة.

.. تحية للإمام بتراثه الخالد وفكره الصامد ونظرته الثاقبة وآرائه الموضوعية، إنه بحق إمـام المصلحين وقدوة رجال الدين، والشـعلة التى انطفـأت منذ مائة عام بعد أن أيقظت الضمائر وحركت الوجدان وأعلت من قيمة العقل ورسخت معنى الحرية.

❑❑❑

أوربا الجديدة.. اتحاد الديمقراطيات

كنت عائدًا من جولة أوربية عام ٢٠٠٧م تابعت فيها الأحداث فى تلك القارة المضيئة التى شـهدت منذ قرون «عصر النهضة» ثم ميـلاد الدولة الحديثة وارتبطت بقضايا التطور والإصلاح، وعرفت الصراعات الدينية والعرقية والسياسـية حتى استقرت فى النهاية على ضفاف نهر الحرية الذى تتدفق عبره أمواج الديمقراطية، لم تكن المسـيرة سـهلة ولم يكن الطريق ميسورًا، فما أكثر ما شهدته تلك القارة من حروب وما تناثر على أرضها من أشلاء ومـا غطاها من دماء، ولكنهـا بقيت فى النهاية تعبيرًا حيًا عن ضمير الإنسـانية وتراثها الحضارى فى آخر صوره، والأوربيون ليسوا بعيدين عنا فلقد عرفناهم وعرفونا عبر القرون، وجرى بيننا وبينهم احتكاك دائم لا يبدأ «بالأندلس» ولا ينتهى بـ«صقلية» ولا يتوقف عند حروب «الفرنجة» حول «بيت المقدس»، إنها علاقات حضارية وثيقة أسهمت فيها دول البحر المتوسـط – بضفتيه الشـمالية والجنوبية، حيث تطل عليهما قارات العالم القديم – إسـهامًا تاريخيًا مشـهودًا جعل منها مركز الثقل وبؤرة الانطلاق نحو التحديث والارتقاء، فيها ظهرت النظريات الكبرى من الماركسية إلى الداروينية إلى الفرويدية، وفيها اندلعت الثورات الكبرى وأهمها الثورة الفرنسـية بشـعاراتها العظيمة ومحتواها العميق، إنها أوربا التـى ما زالت تمثل الجانب الإنسـانى فى حضارة العصـر، فالولايات المتحدة الأمريكية تسـبقها بالتقدم التكنولوجى والتفوق الاقتصادى والقوة العسكرية، بل إن اليابان قد تتميز هـى الأخرى علـى كثير من دول القـارة الأوربية، ولكـن يظل فى النهايـة ذلك الحس الحضارى الذى ما زال يعطيها لونًا خاصًا ومذاقًا مختلفًا، فمنها انطلقت كواكب المفكرين وخرجـت قوافل العلماء، وتحـرك الجميع نحو التنوير والحداثة مـن أجل تحرير العقل واستقلال الإرادة وطرح أفكار جديدة، يبدأ ميلادها من حضارة الإغريق فى «دولة المدينة» حتى «منظومة الأطلنطى» المعاصرة بكل ما تشير إليه وتدل عليه.

لذلـك فإننى أظن أن أوربـا كانت دائمًا ملاذًا لدعاة الحريـة وطلاب الديمقراطية ممن ينتسـبون لحضارة العصر ورؤياه الباكرة، وعندما شـهدت أوربا حربين عالميتين فى القرن الماضى بالإضافة إلى الحركة الواسعة بعد ذلك والتى تمثلت فى ظهور دول إفريقية وآسيوية جديدة إيذانًا بنهاية العصر الاستعمارى والدخول بمنطق الندية فى علاقات دولية متكافئة أو هكذا كان يجب أن تكون، عندئذ اتجهت القارة الأوربية نحو التوحد وبناء كيان سياسى

متماسك قام على أسس طوعية وليس مجرد فورات عاطفية. وهنا قد يحسن بنا أن نرصد بعض الملاحظات المرتبطة بقضية الوحدة الأوربية وكيانها المتمثل فى اتحادها الذى بدأ بحركة الحديد والصلب، ثم انطلق من اتفاقية روما عام ١٩٥٧م ليبشر بميلاد أقوى اتحاد دولى عرفته البشرية فى العقود الأخيرة، وتتمثل أهم الملاحظات فيما يلى:

أولاً: إن أروع ما تقدمه التجربة الأوربية لنا أنها تمثل مسيرة حرة قامت على الرغبة الاختيارية ولم تكن مشروعًا جامدًا ملزمًا من بدايتها، لذلك عرفت الاستفتاءات حول السياسة النقدية والتعريفة الجمركية وتأشيرات الدخول وغيرها من الأبعاد العصرية للعلاقات الإقليمية فى إطارها الحديث.

ثانيًا: إن نتيجة الاستفتاء على الدستور الأوربى الموحد ورفض الشعبين الفرنسى والهولندى لذلك الدستور لا يمثل نقطة سلبية فى حياة الاتحاد أو طعنة ضد كيانه، ولكن يمثل فى النهاية درجة عالية من درجات الشفافية واحترام الإرادات والاعتماد على الإجراءات الديمقراطية فى كل الخطوات التى أدت لقيام ذلك الصرح الكبير المسمى بالاتحاد الأوربى.

ثالثًا: إن اهتمامنا بالاتحاد الأوربى لا ينبع فقط من الجوار الجغرافى أو التراث التاريخى وحدهما، ولكن هناك شبكة المصالح التى تربطنا بدول الاتحاد والتى تجعل للصراع العربى الإسرائيلى أهمية خاصة لدى أوربا الموحدة، فالترابط الأمنى واضح والشراكة الأورمتوسطية تمثل عاملاً جديدًا فى تزايد الاهتمام بذلك الصراع خصوصًا وأن «المسألة اليهودية» كانت أوربية الأصل، كما أن النزاع الإسرائيلى الفلسطينى بتطوراته المتلاحقة هو أيضًا نتاج لأدوار أوربية متتالية بدأت ببريطانيا ثم فرنسا حتى وصلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الراعى الأساسى للدولة العبرية.

رابعًا: إن تطلع الملايين من شباب الشرق الأوسط لنموذج الحياة الغربية يشدهم بالضرورة إلى القارة الأوربية، لذلك أصبحت الهجرة غير المشروعة هاجسًا يسيطر على الاجتماعات المعنية بعملية «برشلونة» التى أكملت عامها العاشر فى عام ٢٠٠٥م وظهرت لها ملحقات وتفريعات، ونحن نظن أن الهجرة الإفريقية والآسيوية إلى القارة الأوربية تبدو وكأنها محاولة للرد على الظاهرة الاستعمارية التى استندت على منطق الانتقال من الشمال إلى الجنوب بدعوى التنوير والتحضر.

خامسًا: إننا نقول لأصدقائنا فى أوربا أثناء لقاءاتنا بهم على كافة المستويات: إن نظرية «صراع الحضارات» تنهار تمامًا أمام تاريخ العلاقات بين الحضارتين العربية الإسلامية والأوربية المسيحية، كما أن فكر «العولمة» يستند هو الآخر إلى انسياب حركة رؤوس الأموال والخدمات والأفكار، ويجب أن يتضمن انتقال الأفراد أيضًا. وبذلك فإننا نؤكد من جديد أن الفكر الغربى الصحيح يدرك طبيعة العلاقة الوثيقة والارتباط المتين بين أوربا والشرق الأوسط.

.. هذه ملاحظات أردنا منها أن يقف القارئ أمام الحقائق المرتبطة بعالم اليوم لأنها تضع أوربا فى مكانها الصحيح، وتجعل من دعمها مبررًا لتجاوز ما قلناه والاتجاه نحو ما لم نقله، بقى أن أشير إلى الأوضاع العامة من النواحى السياسية و الاقتصادية والثقافية فى دول القارة الأوربية؛ إذ إن توسيع الاتحاد يبدو للبعض خصوصًا فى الدول الأوربية الغربية كما لو أن دخول دول شرق أوربا هو جذب للقارة إلى الخلف، لذلك يجب الاعتراف بالسرعات المتفاوتة داخل إطار الاتحاد. ونحن نرى فى النموذج الأوربى نمطًا يستحق المحاكاة على صعيد العمل العربى المشترك، خصوصًا وأن الظروف تبدو متشابهة على نحو يسمح بالتداخل والاندماج، فالعربى لا يشعر بالاغتراب فى المدن الأوربية بالقدر نفسه الذى قد يشعر به فى المدن الأمريكية، مثلاً مدينة مثل «لندن» تبدو لى شخصيًا وكأنها «أم المدائن»، ذلك أننى نشأت علميًا بها وتطورت دراسيًا فيها، وذلك يعنى أن الحواجز لا تنجح والضغوط لا تستمر إنما تبقى الدوافع الذاتية التى تخلق الرابطة بين الإنسان وأخيه الإنسان، بغض النظر عن الحدود الجغرافية أو الأصول العرقية أو الاختلافات الدينية، فالإنسان هو الإنسان فى كل زمان ومكان، وتبقى أوربا بعد ذلك – فى كثير من مواقفها – نموذجًا للاعتدال والقدرة على الفهم والرغبة المرنة فى اقتحام المواقف المختلفة.. إنها أوربا شريكتنا فى العالم القديم ومصدر التنوير فى العالم المعاصر.

□□□

الإرهاب داء العصر

تناثرت أشــلاء الأبرياء واتســعت بقع الدماء ذات يوم على أرض مدينة «شرم الشيخ»، وبــدأت مصر الصامدة تواجه جرائم الإرهاب الــذى عانت منه كثيرًا مثلما حدث للعاصمة البريطانيــة التى كنت أعيش فيها مع مطلع الســبعينيات مــن القرن الماضى حيث كانت الدنيا مختلفة؛ الأمن يسود أرجاء المدينة برغم بعض التفجيرات المحدودة التى كان يقوم بها جيش التحرير الأيرلندى ومن بينها تفجير برج لندن الشهير، ولم يكن تعبير الإرهاب مستخدمًا حتى عندما بدأت المطارات إجراءات الأمن وتفتيش الركاب وحقائبهم لمواجهة ظاهرة خطف الطائرات التى كانت قد بدأت فى الانتشار بفعل بعض المنظمات الفلسطينية المتشــددة، ولكن ظاهرة العنف العشــوائى ازدادت بعد ذلك واكتسبت أبعادًا معقدة تطرح تســاؤلات حول مشــروعية اســتهداف الآمنين وترويع المدنيين وخلق العقبات، بدءًا من الحصول على التأشيرات وصولاً إلى إجراءات المطارات على نحو تضاءل معه حجم حرية الأفراد، والذى يهمنى فى هذه المناســبة هــو أن أفتح باب الحوار مع كل من يهمه الأمر بالإجابة عن الســؤال الأساسى فى هذا السياق، وهو الذى يدور حول حق صاحب القضية – أية قضية – فى اتخاذ وسائل إرهابية للحصول على حقه المفقود، ولعلى أستأذن القارئ هنا فى عملية عصف ذهنى قصير تقوم على النقاط التالية:

أولاً: إن مشــروعية الهدف لا تبرر اســتخدام الوســائل المرفوضة إنسانيًا، فالتعميم فى التعامــل مع الطرف الآخــــر هو فى حد ذاته جريمــة من نوع جـديد لأنها تتخذ من الغاية المقبـولة ذريعة لاســـتخدام وســائل مرفوضة، أى إنها لا تقترب فقــط من الطـرح «المكيافيللى» بل تتجاوز ذلك إلى ما تمارســه من عنف وما تســقطه من ضحايا.

ثانيًا: إن الإرهاب قد ولد فى ظل غياب تكافؤ القوى؛ فالقوة الكاسحة أمام القوة المحدودة تدفع الأخيرة إلى تبنى أساليب خفية تجعلها تمارس رد الفعل فى الظلام وبطريقة عشــوائية. فالإرهاب فى حقيقته – وبغض النظر عن الدوافع والغايات – هو سلاح الضعفــاء ووســيلة المقهوريــن، وأنا لا أقول ذلــك تعاطفًا معه بل تصويــرًا حقيقيًا للمعادلة المضطربة بين من يملكون القوة ومن يطالبون بالحق أو يتوهمون ذلك.

ثالثًا: إن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة ولكنه ظاهرة قديمة قدم الحياة والإنسان، عرفته المجتمعات البشرية منذ العصور الأولى عندما كان العدوان على النفس وسلب الممتلكات ظاهرة همجية سبقت الحضارات وسمحت لشريعة الغاب ومنطق القوة أن تكون لهما السيادة دون غيرهما، كذلك فإن تاريخ الحضارات والديانات قد عرف الظواهر الإرهابية في مراحل مختلفة من تطوره. فالإرهاب بإيجاز هو عدوان عشوائى على الأرواح والممتلكات، وهو أيضًا عملية استهداف طائشة تسلب الأمن وتنشر الرعب.

رابعًا: إن الإرهاب قد بدأ يغتال استقرار الأمم وأمن الشعوب حتى لم يعد فى مقدور أحد أن يقبل الغاية إذا كان الإرهاب وسيلة تحقيقها، ولقد ظلم هذا الخلط أصحاب القضايا المشروعة فى عصرنا ووضعها أمام تحديات بغير حدود، فالقضية العادلة تعتمد على وسائل قانونية وأساليب مقبولة.

خامسًا: إن معيار عدالة القضية يضيع فى زحام نوعية المقاومة، وفى هذه المناسبة فإننى أذكر أننى قلت فى إحدى المحاضرات العامة منذ سنوات: لماذا يلوم الغرب الفلسطينين عندما يقومون بعمليات استشهادية بينما مارس الفرنسيون حق المقاومة الوطنية ضد «النازى» بكافة الوسائل أثناء الحرب العالمية الثانية؟! وأذكر أن سفير فرنسا السابق بالقاهرة قد طلب مقابلتى لكى يقول: إن المقاومة الفرنسية لم تقتل مدنيًا ولم تصب طفلة فى «سوبر ماركت» أو عجوزًا فى حافلة عامة.. فالخلاصة إذا فى باب شرعية المقاومة هى تجنب إصابة المدنيين لأن ذلك يعتبر جريمة حرب فى وقت الحرب، ويسمى إرهابًا فى وقت السلم.

.. ويبقى السؤال بعد هذه الملاحظات مطروحًا ومؤداه: هل من حق حركات التحرير الوطنى أن تسلك من الطرق وأن تستخدم من الوسائل ما يلفت النظر إلى قضاياها العادلة وغاياتها النبيلة وأهدافها القومية؟! هل يصبح من حق المقاومة الوطنية أن تخطف طائرة ركاب مدنية وتروع من فيها فى ظل ظروف مأساوية تكررت كثيرًا؟! وهل يصبح من حق تنظيم «القاعدة» أن يفجر قطارات «لندن» لكى ينبه إلى وجوده ويقدم بالعنف العشوائى وجهة نظره؟! وبأى حق تقتل جماعة مسلحة فى العراق رئيس بعثة دولة عربية مسلمة شقيقة فى ظل تبريرات عبثية وتحت مظلة إجرامية؟! وبأى منطق يضرب الإرهاب «شرم الشيخ» مدينة السلام حاصدًا الأعناق والأرزاق؟!

لقد بلغ السيل الزبى وتعقدت الحياة وتاهت المصالح فى ظل فوضى الإرهاب الكئيب الذى يطل على العالم بوجهه القبيح بين الحين والآخر لا يفرق بين ثقافة أو ديانة أو جنسية، فلننظر حولنا ونرى كيف أصبحت الإجراءات الأمنية قيدًا على حرية الانتقال، فالعربى والمسلم هما محل شك مبدئى إلى أن يثبت العكس. كما أصبح خلع الملابس فى المطارات إجراءً معتادًا ورفض طلب التأشيرات تصرفًا متكررًا، مع أن الإرهاب الإجرامى قد ولد فى أحضان الاضطهاد والاستبداد وغيبة العدالة فى العلاقات بين الدول، فهو يبدو فى النهاية كرد فعل لمظالم لحقت ببعض الشعوب وأصابت عددًا من الأمم، وأصحاب هذا التيار لا يبحثون عن مبرر للإرهاب ولكنهم يربطون بين السبب والنتيجة، ويرون ما رآه السيد «تونى بلير» رئيس الوزراء البريطانى عندما صرح فى يوم الخميس الدامى حين وقعت تفجيرات «لندن» فقال: «إن الإجراءات الأمنية ليست هى الحل الوحيد للإرهاب، بل إن هناك أساليب سياسية أيضًا لمواجهة ذلك الخطر الداهم من خلال دراسة دوافعه ومواجهة أسبابه والتصدى لنتائجه». ولعلى اجتهد هنا فأضع أمام القارئ بعض الأساليب السياسية لعلاج داء العصر ومواجهة الإرهاب بخلاياه المركزية والعنقودية وأقدم هنا المحاور الثلاثة التالية:

- إن الفقر وتدنى مستوى المعيشة وغياب الرؤية ونقص الثقافة هى بيئة حاضنة لتفريخ الإرهابيين لا فى العالم الإسلامى وحده ولكن فى كل المناطق التى تعانى من ظروف مماثلة، وإذا كان الحلفاء قد فطنوا بعد الحرب العالمية الثانية إلى الأسباب الاقتصادية لها وخرجت الولايات المتحدة الأمريكية على العالم بمشروع «مارشال» لإنعاش أوربا، فإننا نظن أن للإرهاب أسبابا مشابهة لتلك التى تقف وراء الحروب، وندعو إلى التركيز على العامل الاقتصادى كأحد الدوافع للعمليات الإرهابية، وقد يقول قائل إن كثيرًا من الإرهابيين قد جاءوا من بلاد غنية ولم يكونوا من الفقراء، وهنا نقول إن الفقر قد لا يكون العامل الوحيد ولكنه أهم العوامل بالتأكيد.
- يعتبر التخلف السياسى واحدًا من مكونات المناخ الذى ينمو فيه الإرهاب ويزدهر، فغيبة الديمقراطية ونقص الحريات وضعف المشاركة السياسية وعدم تمثيل كل القوى الموجودة فى الشارع السياسى وحرمان بعضها من حقوقه السياسية، هى كلها عوامل ترتبط بالدوافع الحالية للظاهرة الإرهابية، وبهذه المناسبة فإننا نعتقد أن الإصلاح

السياســى والدســتورى والاقتصادى والاجتماعى سـوف يكون كفيــلاً بمحاربة الظاهرة والقضاء عليها.

- يبقــى المحــور الأخير وقد يكون أهــم المحاور على الإطلاق، وأعنى به سياســة الكيل بمكيالين وازدواج المعايير فى العلاقات الدولية وغيبة العدالة فى التعامل مع المشكلات المزمنة، وفى مقدمتها القضية الفلســطينية باعتبارها قضية المســلمين والعرب الأولى، لهذا فإن الغرب يتحمل جزءًا من مسئولية انتشار العمليات الإرهابية، وعليه أن يشارك بفاعلية فى دفع الأســاليب السياسية لمواجهتها من خلال العمل على تسوية النزاعات الدولية والمشــكلات الإقليمية فى توازن وعدالــة.. ولذلك فإننى أظن مخلصًا أن تحول الموقف الغربى عمومًا والأمريكى خصوصًا عن الدعم المطلق لإســرائيل ســوف يكون له تأثيره الجذرى فى ضرب الظاهرة الإرهابية وإيقاف نمومها.

.. كانــت هذه محاولة للتفكير بصوت عال فى واحدة من أخطر مشــكلاتنا، إنها تلك التى تمثل بحق داء العصر.

❑❑❑

الفصل الرابع

«لا يكفى أن تكون فى النور لكى ترى،

بل ينبغى أن يكون فى النور ما تراه»

عباس محمود العقاد

الجامعات بين التدريس والبحث العلمى

الجامعات هى منارات للعلم تستهدى بها المجتمعات فى طريقها نحو حياة أفضل، وإذا تذكرنا الآن التجربة المصرية لإنشاء أول جامعة أهلية فى مطلع القرن العشرين لوجدنا أنها كانت مبادرة وطنية فى إطار السعى نحو الاستقلال وتأكيد الهوية القومية، فالجامعة أقرب إلى مفهوم العقدة النفسية فى حياة الأمم والشعوب منها إلى أى شىء آخر لأنها تعالج مركب نقص حقيقى لا يختفى إلا بميلادها وتطورها، لا لأن التعليم الجامعى وجاهة اجتماعية فقط ولكن لأنه أيضًا قاطرة التقدم ومؤشر النهضة وعلامة الرقى. ويكفى أن نتأمل المحافظات المصرية التى تضم على أرضها جامعات مستقلة لكى نكتشف حجم التقدم الذى تسببه تلك الجامعات وحالة الرواج الفكرى والثقافى التى ترتبط بها. والجامعات المصرية الثلاث الأقدم «القاهرة» و«الإسكندرية» و«عين شمس» والتى حملت أسماء «فؤاد الأول» و«فاروق» و«محمد على» قبل ثورة ١٩٥٢م سوف تبقى دعائم راسخة للتعليم المصرى بشقيه التدريسى والبحثى، وقد ضمت هذه الجامعات الرائدة مدارس مختلفة فى التعليم والبحث العلمى معًا.. ولعلنا الآن نقرر أن الجامعات الجديدة التى انضمت للفيلق العلمى الكبير قد استطاعت هى الأخرى اللحاق بركب البحث العلمى وقدمت نماذج باهرة لذلك، ولعلنا نشير هنا إلى مركز الكلى فى جامعة المنصورة على سبيل المثال. وهنا يجب أن أضع القارئ أمام الصورة الكاملة لما نشعر به تجاه التعليم العالى فى بلادنا وتحوله إلى مؤسسات لتفريخ حملة شهادات عليا يقفون فى طوابير البطالة دون إعداد واضح أو تدريب مدروس للحياة العملية، فهم يمثلون بحق امتدادًا للعرض الذى كان متاحًا فى ستينيات القرن الماضى بينما هم يطلبون العمل وفقًا لطلب النصف الثانى من العقد الأول للقرن الحادى والعشرين، فتكون النتيجة هى تلك القنابل الموقوتة والمتمثلة فى البطالة المتفشية بين خريجى الجامعات بمختلف تخصصاتهم، لذلك يهمنا فى هذا السياق أن نشير إلى الملاحظات التالية:

أولاً: إن فلسفة التعليم قد انتقلت حاليًا إلى مرحلة متقدمة تقوم على مفهوم التعلم الذى يعتمد على جدولة العقل وفهرسة الذاكرة ومعرفة كيفية استخراج المعلومة والتعبير

عن الرأى بحرية كاملة دون الحشو الدراسى الذى تعلمنا عليه وكنا مضطرين له، أما الآن وفى عصر «الإنترنت» فلم تعد هناك حاجة إلى استبطان المعلومات لأنها أصبحت مختزنة لمن يريد الوصول إليها واستظهارها فى يسر وسهولة، من هنا كان لابد أن تختلف فلسفة التعليم عما كانت عليه لعشرات القرون الماضية، ولماذا نذهب بعيدًا؟! إننى أشعر شخصيًا بنوع من الاغتراب أمام عصر«الكمبيوتر» بكل ماله وما عليه.

ثانيًا: إن الجامعات بغير بحث علمى تتساوى مع المدارس الثانوية لأن قيمتها الحقيقية تقاس بمدى إسهامها فى دفع البحث العلمى وتطوير الصناعة، فتعبير التكنولوجيا فى أبسط تعريفاته ينصرف إلى عملية تطويع العلم فى خدمة الصناعة، وأنا لا أريد أن أنكأ الجراح بالإشارة إلى ميزانيات البحث العلمى فى مصر وغيرها من الدول العربية، فلو أننا قررنا منذ عدة عقود أن نوظف خمسة فى المائة من عائدات النفط العربى لكنّا الآن فى وضع أفضل كثيرًا عما نحن عليه، ولكننى أعود فأقول إن صديقى وزميل دراستى صاحب «نوبل» العالِم «أحمد زويل» قد ذكر لى أن جزءًا لابأس به من الاكتشافات العلمية الحديثة وتطوير الصناعات من خلال شركاتها العملاقة إنما تتم بعيدًا عن البحث العلمى الرسمى؛ وهذه نقطة مهمة لأن معظمها يتخذ من جراجات البنايات الكبيرة مركزًا لها، حيث يقوم شباب الباحثين وصغار العلماء بعملية تطوير لمعادلة رياضية أو تحديث لجهاز علمى، فقضية الإمكانيات الهائلة المرتبطة بالحديث عن البحث العلمى لم يعد لها مبررات داعمة فى عصرنا الحالى.

ثالثًا: إن الأصل فى التعليم الجامعى هو ارتباطه بالبحث العلمى، لذلك فإن القصور الذى نعانيه فى هذا الميدان ناجم بالدرجة الأولى عن سوء السياسة التعليمية خصوصًا فى مرحلتها الجامعية، بل إن سوق العمل يتأثر أيضا بسياسة التعليم، فالبطالة ابن شرعى لسوء التخطيط التعليمى لأن قبول أعداد كبيرة فى الجامعات دون ارتباط بحاجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل لابد أن يؤدى إلى الحالة التى نعيشها الآن حيث غول البطالة يقتحم كل أسرة مصرية تقريبًا بفتى فيها أو فتاة منها على الأقل، ويهمنى أن أقول هنا: إن فتح الأبواب أمام الجميع لتعليم جامعى منخفض النوعية هو خلق لعملية مزدوجة التناقض فى التعليم والعمل معًا.

رابعًا: إن هذه المنطقة النامية من العالم والتى تنتمى مصر إليها تحتاج إلى خبرات مدربة أكثر من حاجتها إلى شهادات مرصعة! فالبنية الاقتصادية والمؤسسات التنموية تطلب أولئك المدربين على المهام الموكلة إليهم، خصوصًا وأننا نعانى من نقص المهارات وتراجع الخبرات فى كل ما يتصل باحتياجات التنمية والعمران، وهو ما يدعو الجامعات المصرية - حكومية وخاصة وأهلية - إلى مراجعة أعداد المقبولين فيها وتخصصاتهم المختلفة.

خامسًا: إن البحث العلمي هو طريقنا إلى اللحاق بتكنولوجيا العصر ومواكبة علومه ومعارفه، ولن يتحقق ذلك بغير سياسات تعليمية رشيدة لأن التعليم والبحث العلمى هما وجهان لعملة واحدة، والتدريس لا يصلح أن يكون مسئولية الجامعات الوحيدة.. وهنا أشدد على أن التفوق فى التحصيل الدراسى قد لا يعنى المجتمع كثيرًا ولا يرفع من مستوى حياة البشر؛ فالعبرة فى النهاية بتأثير تفوق الطالب هى درجة إسهامه فى التطور والتنمية ودفعه لجوانب الحياة المختلفة نحو آفاق جديدة؛ لذلك فإننى أبدى قلقى - كما أبديته من قبل فى مناسبات مختلفة - من الانتشار التعليمى دون الاهتمام بالبحث العلمى؛ إذ إن النتيجة الحتمية لذلك هو ما نراه الآن سواء بالنسبة للهرم الاجتماعى أو مشكلة البطالة أو نقص الكوادر المدربة فى كافة المجالات والتخصصات.

... هذا طواف سريع حول قضية جوهرية فى حياتنا العلمية والتعليمية مع آثارها المعروفة فى واقعنا الاقتصادى بل والاجتماعى والثقافى أيضًا؛ لذلك فإننا يجب أن نواجه الحقائق بشفافية ونتعامل مع التعليم الجامعى باعتباره مرحلة تكميلية لمن يتطلعون إلى البحث العلمى وتعميق أطر المعرفة، كما أن ميلاد «مراكز مضيئة» فى تخصصات بعينها داخل جامعاتنا هو أمر لامناص منه، فالتركيز على الميزة النسبية فى البحث العلمى - خصوصًا بالنسبة للجامعات الإقليمية - هو أمر مطلوب بل ومنتظر.. ويجب أن أعترف هنا أن بعض الجامعات الإقليمية قد حققت نجاحات مرموقة، وطالما حدثنى عالم فاضل يزاملنى فى الجامعة البريطانية بمصر هو الأستاذ الدكتور أحمد حمزة عن تجربته فى رئاسة جامعة المنصورة لأكثر من سبع سنوات، كما شرح لى التخصصات الجديدة والفروع

المتميزة وأشهرها بالطبع هو «مركز الكلى» الذى أنشأه وقاده فى سنواته الأولى عالم جليل سـمعت عنه فى خارج مصر أكثر مما سـمعت عنه داخلها وهو د. محمد غنيم.. خلاصة القول: إننى أطالب بسياسـة بحثية تتماشـى مع السياسـة الجامعية، فإذا كان التدريس هو خبز الجامعة وزبدها، فإن البحث العلمى هو ثمارها الرائعة وقطوفها اليانعة وغرسـها المزدهر يومًا بعد يوم.

□□□

«برديات» قد تغير التاريخ!

فى أثناء رحلتى إلى العاصمة النمساوية عام ٢٠٠٦م دعيت لزيارة متحف البرديات فى «فيينا»، وهو المتحف الذى يضم أكثر من مائة ألف بردية أهداها الأرشيدوق «Rainer» إلى المكتبة الإمبراطورية النمساوية فى الفترة ما بين ١٨٨٣م و١٨٨٩م وهى أكبر مجموعة من البرديات المصرية خارج البلاد، ولقد عكف عدد من الأثريين النمساويين فى نهايات القرن التاسع عشر برئاسة «تيودور جراف» على ترميم هذه المجموعة الضخمة وتحقيق عدد منها، خصوصًا وأن هذه البرديات مكتوبة فى البداية باللاتينية واليونانية إلى أن بدأت كتابتها بالعربية منذ عام ٦٤٨ ميلادية، وهى تضم وثائق قانونية وتجارية ورسائل سياسية حتى إنه قيل لنا إن هذه الثروة المصرية لا تقدر بثمن ومن ضمنها مثلاً نصوص من «كتاب الموتى» لدى قدماء المصريين، وبرديات عن إجراءات عملية التحنيط وصور لعدد من المومياوات وكشوف بتكلفة المراسم الجنائزية، وإن كانت القيمة الحقيقية لهذه البرديات تبدو من أنها تضم مجموعة كبيرة من النسيج القبطى والفن الإسلامى أيضًا، بالإضافة إلى التسجيل الدقيق للوجود الرومانى واليونانى فى مصر إلى جانب كتابات بالعبرية ونصوص العهد الجديد بالسريالية، مع نسخ كاملة من القرآن الكريم، ولقد قال لنا المسئولون عن هذا المتحف الفريد إنهم يحتاجون إلى دعم مالى لا يتجاوز المليون دولار يمكن الإنفاق من ريعها الشهرى لاستخدام اثنين من الباحثين المتخصصين يقومان بعملية تصنيف وتبويب وتحقيق أكبر عدد ممكن من هذه البرديات، التى تعد كنزًا كاشفًا عن ثلاثة أو أربعة قرون من تاريخ مصر ومنطقة حوض المتوسط بل وتاريخ العالم كله، لذلك فإننى أهيب بصديقى العزيز الدكتور «زاهى حواس» أمين عام المجلس الأعلى للآثار وهو المعروف بغيرته على التراث المصرى ومتابعته للقطع الأثرية والوثائق المصرية أينما وجدت، أن ينظر فى هذا الموضوع المهم وأن يعطيه من علمه ووقته ما يكون كاشفًا لفترة دقيقة من تاريخنا الوطنى فضلاً عن هويتنا الثقافية فى مراحل مختلفة، وأستأذن الآن فى أن أتقدم بالملاحظات الآتية:

أولاً: تكشف هذه البرديات عن أحداث فترة الفتح الإسلامى وما ارتبط بها من جدل تاريخى بين من يرون أن أقباط مصر استقبلوا الفتح العربى الإسلامى بحفاوة

وترحيب، وبين من يرون على الجانب الآخر أنهم إنما كانوا يتطلعون إلى من يخلصهم من ظلم الرومان ولم يكن يعنيهم فى قليل أو كثير هوية القادم المنقذ، ولا شك أن جلاء هذه القضية والوقوف على حقيقة المشاعر المصرية تجاه الفتح العربى من خلال البرديات التى نشير إليها، سوف يكون إنجازًا إنسانيًا وتاريخيًا ضخمًا قد يغير تمامًا من قراءتنا لما استقر فى الأذهان حول تلك المرحلة.

ثانيًا: يجمع المؤرخون على أن مصر ظلت فى الفترة ما بين الفتح الإسلامى حتى دخول «الفاطميين» إليها دولة قبطية فى مجملها ولم تتحقق لها أغلبية مسلمة إلا بعد ذلك، من هنا فإن قراءة برديات هذين القرنين من الزمان سوف تكشف هى الأخرى عن قدر ضخم من الحقائق المتعلقة بالمشاعر المصرية والعلاقة بين المسيحية المصرية والدين الجديد القادم من شبه الجزيرة العربية، وهو أمر تبدو له أهميته إذا تعرضنا لدراسة التاريخ الاجتماعى المصرى والانصهار السكانى والوحدة القومية التى أسهمت فى تشكيل الهوية الوطنية لمصر بعد الفتح الإسلامى.

ثالثًا: إن مصر - التى توزعت كنوزها فى ميادين العواصم الكبرى وتصدرت آثارها متاحف العالم العظمى، بدءًا من «المتروبوليتان» فى «نيويورك» مرورًا «باللوفر» فى «باريس» وصولاً إلى «الأرميتاج» فى «بطرسبرج» مع زخم كثيف لنماذج الاكتشافات الأثرية المصرية فى «لندن» و«برلين» و«فيينا» و«روما» وغيرها من عواصم الدنيا - مطالبة الآن أكثر من أى وقت مضى بالتفتيش عن تراثها والبحث عن آثارها؛ لأن سخاءنا فى بعثرة الآثار المصرية خصوصًا فى عصر «محمد على» وأولاده قد استنزف قدرًا كبيرًا مما نملك وحرمنا من قطع نادرة ما زلنا نجاهد لاستعادة بعضها.

رابعًا: إن التقليد الذى كان معمولاً به مع أساتذة «المصريات» الأجانب والمنقبين عن الآثار قد أدى إلى عملية تسليم طوعية لنسبة لا بأس بها من آثارنا لمن اكتشفوها، حتى إنه يتردد أن «كارتر» الذى اكتشف كنوز «توت عنخ آمون» قد قام بتهريب جزء منها قبل الإعلان عن اكتشافه، فحصل بذلك على جزء معلوم وجزء آخر مسروق، وهو أمر تكرر مئات المرات فى تاريخ الحفريات الأثرية، حتى إن هناك مقولة شائعة ترى أن مهربى الآثار المصرية وتجارها قد تمكنوا من تهريب أغلى القطع وأندرها، ولكن استعصى عليهم نقل الأهرامات وأبى الهول!

خامسًا: إننى ممن يظنون أن وجود الآثار المصرية فى الخارج ليس نقمة كله، فهناك من يعتنون بها ويحرصون عليها فضلاً عن أنها منسوبة للحضارة المصرية دون تشكيك أو مغالطة، وهو ما يعنى أن أية قطعة أثرية مصرية تخرج من البلاد - وتلك جريمة ثقافية وحضارية - هى سفير لمصر لدى من تصل إليهم، ونحن ما زلنا نتذكر أن الحضارة المصرية هى الحضارة الملهمة والمعلمة والتى يجب أن يكون وجودها الخارجى رسالة دائمة إلى من لا يعرفون قدرها أو يستخفون بمكانتها.

.. تلك قضية رأيت أن أطرحها فى زحام الأحداث الدامية التى تحيط بنا حاليًا فى المنطقة، ليس هروبًا منها فقد أوفيناها حقها، ولكن لنذكر البعض بأهمية العامل الثقافى فى تشكيل الهوية الوطنية والتعريف بالشخصية المصرية، ولا شك أن رؤوسنا تطاول السماء فخرًا وسموقًا عندما نتجول فى أروقة المتاحف الدولية ونرى أن أغلى مقتنياتها مصرية، حتى إن الشارع المؤدى إلى المتحف البريطانى يحمل اسم «الشارع القبطى» فى إشارة إلى الكنوز المصرية التى يضمها ذلك المتحف.. وعندما كنت سفيرًا لبلادى فى النمسا رأيت الآلاف من النمساويين يقفون فى طوابير مع الساعات الأولى للصباح - فى جو قارس البرودة والجليد يحيط بهم من كل جانب - ليتمكنوا من زيارة معرض المومياات الذى تمكنا من إقامته فى مقر رئاسة الدولة النمساوية تكريمًا له وتعظيمًا لتاريخه. وعندما نجحنا فى الحصول على أرقى مبنى فى العاصمة النمساوية ليكون مقرًا للسفارة المصرية زيناه بمسلة فرعونية من الجرانيت أرسلها لنا مصرى غيور من مدينة أسوان، وكان يوم تثبيتها فى فناء السفارة مناسبة مصرية كبرى شعرت بها العاصمة النمساوية كلها، ألم أقل لكم إنه فى لحظات الإحباط والتردى نجد الأمل بالتفتيش فى تراثنا والتنقيب فى حضارتنا وتذكر ماضينا الذى لابد أن يعود؟!

□□□

البطالة وغياب التدريب المهنى

مخطئ من يتصور أن قضية البطالة هى قضية مطلقة لأن الواقع يقول إنها قضية جدلية، إذ إن هناك فارقًا كبيرًا بين البطالة لمن لديهم مهارات وخبرات تتواءم مع عنصر الطلب فى سوق العمل، وبين بطالة أخرى تتفشى بالضرورة لدى أولئك الذين لم يحصلوا على مهارات معينة ولم يكتسبوا خبرات مطلوبة، لذلك فإن من يتأمل مسألة البطالة لابد أن يفرق بين بطالة أصحاب المهارات والقدرات، وبين بطالة من لم يتأهلوا لسوق العمل الحالى ويفتقدوا تمامًا لمتطلباته ولم يستعدوا لما هو مطلوب منهم ، وإذا طبقنا ذلك على الواقع المصرى - وربما العربى والإفريقى بل والنامى عمومًا - فإننا نسوق بعض الملاحظات ذات الصلة بهذا الموضوع ونوجزها فيما يلى:

أولا: لايمكن أن نتحدث عن البطالة بين الشباب المصرى الذى ما زال يحمل مؤهلات الستينيات من القرن الماضى ويفتقد المهارات الحديثة، بدءًا من إجادة لغة أجنبية وصولاً إلى إمكانية التعامل مع التقنية الحديثة واستخدامات «الكمبيوتر» وفروع تكنولوجيا المعلومات، حيث لايمكن أن يلتقى عرض عقود مضت مع طلب العمل فى القرن الحادى والعشرين، لأن الفجوة كبيرة ولايمكن «لمنحنيات السواء» أن تصنع نقطة التقاء بين العرض القديم والطلب الجديد، فما أكثر قوافل البطالة المكدسة لعشرات الألوف من العاطلين الذين يفتقدون القدرة على متطلبات الحياة الوظيفية الحديثة فى مجاليها العام والخاص.. من هنا فإننا نقول بصراحة إن كل شاب وفتاة فى مقتبل العمر لا يستطيع أن يمضى فى الحياة العملية وهو غير مسلح بالأدوات المطلوبة لعصر مختلف وغير مؤهل بالخبرة اللازمة لدخول ميدان جديد.

ثانيًا: إن سوق العمل المصرى يبدو أمامنا مختلف تمامًا عما كان عليه منذ أربعة عقود، حيث تزايدت أهمية إجادة اللغات الأجنبية بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادى وإعمال آليات السوق وتبنى سياسات وإجراءات النظام الحر، بما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من العمل ونوعيات من الوظائف لم يكن لها وجود من قبل، وهو ما استدعى بالضرورة تغييرًا فى نوعية المعروض فى سوق العمل حتى أصبحت

الحاجة ماسة لوجود خبرات جديدة وملكات معينة لم تكن محل اهتمام من قبل، كما أن عالم «الكمبيوتر» قد فتح آفاقًا جديدة لم تكن مطروحة من قبل وأعطى قوة دفع كبرى لعملية التحديث الشاملة فى الطلب على التشغيل وفقًا للظروف والأوضاع الجديدة.

ثالثًا: إننا يجب أن نفرق فى إطار فلسفة التعليم عمومًا بين مدرستين الأولى تسعى لتخريج موظفين يملأون دواوين الدولة ويسدون احتياجاتها، وهى التى كنا نطلق عليها سياسة «دانلوب» التعليمية المعروفة فى مطلع القرن العشرين، ومدرسة أخرى لا تربط بين التعليم والوظيفة الحكومية، بل تسعى إلى إكساب الطالب مهارات متعددة وكفاءات مفتوحة تؤهله للمضى فى الطريق الملائم لمقتضيات العصر وطبيعة الظروف، لذلك فإننى أظن أن السياسة التعليمية يجب أن تكون مرتبطة تمامًا بسوق العمل ومتطلباته بدلاً من أن تكون معزولة عن الواقع.

رابعًا: تبدو الآن أهمية التدريب المهنى، فالشهادة الجامعية لا تكفى وحدها لتأهيل الفتى أو الفتاة لمسرح الحياة المعاصرة حتى أصبح التدريب لا يقل أهمية عن التعليم، بل قد يزيد لأنه هو الذى ينقل الدارس إلى أرض الواقع ويؤهله للعمل الذى يقوم به، وما أكثر ما سعى إلينا بسطاء الناس يطلبون وظائف لأبنائهم وبناتهم، بينما هم يفتقدون تمامًا الأسلحة المطلوبة لعصر مختلف، فلا لغات أجنبية ولا إمكانات تحليلية ولا خبرات ضرورية فى تكنولوجيا المعلومات، وهنا يشعر المرء بالأسف الحقيقى للفجوة القائمة بين ما هو متاح وما هو مطلوب ويتجه ببصره إلى السياسات الخاطئة والأساليب العتيقة فى التعليم المصرى، وهو أمر يحتاج إلى مراجعة شاملة حتى نكتشف الواقع ونتعامل معه فى وضوح وشفافية.

خامسًا: إن مصر لا تحتاج إلى هذا الكم من الشهادات الجامعية العاطلة كما هو الحال الآن، كما أنها ليست بحاجة أيضا إلى هذا العدد الموجود من حملة الدكتوراه، فذلك فى ظنى نوع من الترف الذى لا مبرر له ولا حاجة إليه، إذ إن بلدنا – بل وكل المنطقة العربية والدول النامية – تحتاج فى المقام الأول إلى العناصر المدربة والخبرات الواعية فى مجالات التنمية المختلفة، وليس المهم أبدًا الألقاب والمناصب لأن التنمية الشاملة تحتاج إلى جيوش من طوابير البطالة، بشرط أن

يكون لديها اســتعداد للتدريب المهنى والتأهيل الوظيفى مع الرغبة فى اكتســاب القدرات المطلوبة والكفاءات اللازمة.

.. هذه ملاحظات أردنا منها أن نؤكد على أن البطالة قضية يمكن علاجها بفتح مراكز التدريب المهنى والتأهيل الوظيفى، ولقد استمعت شخصيًا إلى شكوى عدد كبير من رجال الأعمال الذين لا يجدون فى سوق العمل ما يحتاجون إليه، فبينما طوابير البطالة تنتظر بلا جدوى فإن عشــرات الألوف من فرص العمل تنتظر هى الأخرى من يتقدم إليها بشــرط أن يكون مؤهلاً لها مهيأ للقيام بها، وتلك هى الحلقة المفقودة فى قضية البطالة حاليًا حيث تمثــل أخطر مشــكلاتنا وأصعب التحديات أمامنا، والتى لايمكــن حلها إلا بفتح الأبواب والنوافــذ والتركيــز على التعليم الفنــى والتدريب المهنى وتجويد الوظيفــة.. إننى أرفعها صرخة مدوية وأقول فى جدية ووضوح: إن نظامنا التعليمى هو المسئول عن مشكلة البطالة بأبعادها المأســاوية ووجهها الكئيب وانعكاســها الســلبى على الاقتصاد الوطنى ومستقبل الدولة ورفاهية الشعب بل وكبرياء الأمة أيضًا.

❑❑❑

مجلس حقوق الإنسان فى الميزان!

شرفنى مجلس الشورى بعضوية المجلس القومى لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٣م، فكان من الطبيعى أن أتابع كافة التعليقات التى أثيرت حول هذا المجلس والعاصفة التى كادت تهز أركانه، ولذلك سوف ألتزم الموضوعية الكاملة فى السطور التالية لكى أسجل ما له وما عليه فى هذه المناسبة، ولعلى أوجز وجهة نظرى من خلال المحاور التالية:

أولاً: إن قضية حقوق الإنسان أصبحت هى قضية هذا الزمان و«موضة» العصر تتسابق نحوها الحكومات وتتجمل بها الأنظمة فى إطار رأى عام دولى أصبح يرى أن حقوق الإنسان أوسع بكثير مما ظن واضعو ميثاقه فى نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، فقد أصبحت لهذه المسألة أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية تجاوزت بكثير أبعادها الإنسانية والأخلاقية والدينية، ونحن نرى أن مصر قد دخلت هذا الميدان منذ أعوام قليلة بقيام هذا المجلس ليسد فراغًا كبيرًا فى الحياة الفكرية ويملأ حيزًا ضخمًا فى ساحة الحياة العامة للوطن.

ثانيًا: إن أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م قد طرحت قضية حقوق الإنسان فى الدائرتين العربية والإسلامية على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق لم يكن متوقعًا من قبل، نعم إن هناك بعض الدول العربية والإسلامية التى عينت وزيرًا لحقوق الإنسان مثل المغرب أو التى استخدمت لهذا الغرض منظمات غير حكومية مثل مصر، إلا أن الدفعة القوية لهذا الموضوع قد ارتبطت بالحديث عن مشروع الإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط، وارتباط ذلك بتغييرات جوهرية فى نظم الحكم وسياسات الدول كمحاولة لتوفيق الأوضاع وإيجاد المواءمة مع المناخ الدولى الجديد.

ثالثًا: إننى أظن أن المجلس القومى لحقوق الإنسان فى مصر قد اكتسب - فى فترة قصيرة من عمره - مصداقية واضحة على المستويين الإقليمى والدولى، وذلك برغم علمنا بأنه لم يسجل بعد لدى لجنة حقوق الإنسان فى «جنيف» لأسباب تتعلق بأسلوب تكوينه وقواعد عمله والظروف المحيطة به، ومع ذلك فإنه يمثل إنجازًا نعتز به خصوصًا وأن رئيس البلاد قد تبنى هذا المجلس ودعمه منذ البداية

وتابع أعماله باهتمام، كما استجابت أجهزة الدولة - خصوصًا وزارة الداخلية - لمعظم ما طلبه المجلس، وهو أمر يعزز العلاقة الوثيقة بينه وبين غيره ويؤكد قدرته على مواجهة المشكلات بأسلوب غير صدامى على اعتبار أننا جميعًا فى قارب واحد ولا يجب أن يزايد البعض على الكل.

رابعًا: لقد تمكن المجلس من إقامة شبكة علاقات دولية ناجحة مكنت له من استقبال عشرات الوفود البرلمانية والرسمية والأهلية لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان فى مصر، كما واجه المجلس فى موضوعية بعض الدعايات والمبالغات الموجهة ضد مصر، إلا أننى أعترف فى الوقت ذاته بأن الصورة ليست وردية تمامًا كما أن هناك تجاوزات وأخطاء، ولكن روح الإصلاح التى دبت فى الوطن سوف تكتسح أمامها مثل هذه الجيوب المتعثرة.

خامسًا: لقد فرضت مسألة الإصلاح الدستورى نفسها على المجلس، وأنا أعتقد شخصيًا - ولقد قلت ذلك أمام المجلس فى اجتماعاته الأخيرة - أن المجلس قد توسع فى هذا الموضوع على نحو اعتبره البعض خروجًا على أولوياته، وهم يرون أنه كان يجب الاكتفاء فى هذا الشأن بالحديث عن المبادئ العامة والتوصيات المطلوبة دون إعداد مشروعات نصوص مقترحة للدستور الجديد، على اعتبار أن هذه مهمة تشريعية ليست من اختصاص هذا المجلس الذى لديه ما يكفيه من الأعباء والمشكلات، بينما رأى فريق آخر من أعضاء المجلس أيضًا أن الإصلاحات الدستورية هى من صميم اختصاص المجلس القومى لحقوق الإنسان، وأنه إن لم يفعل ذلك لكان مقصرًا فى أداء رسالته والوفاء بالتزاماته؛ لأن الدستور هو أرفع وثيقة فى البلاد ومناقشتها حق مكفول للأفراد والأحزاب والنقابات والجامعات والهيئات والمؤسسات حكومية وغير حكومية. ومن هذا الاختلاف بين وجهتى النظر انطلقت حملة صحفية حادة لا أعتقد أنها فى صالح المجلس ولا الدولة ولا المستقبل الواعد لقضية حقوق الإنسان فى مصر.

.. هذه ملاحظات أردت أن أقدم بها لوجهة نظر أرجو أن يتسع لها صدر الجميع، وهى أن النظام الذى تحمل كافة التجاوزات الإعلامية فى الفترة الأخيرة ينبغى أن يتحمل أيضًا مواقف المجلس القومى لحقوق الإنسان، حتى وإن رأى فيها تجاوزًا أو مغالاة، ذلك

أن المجلس يشـير فى مناقشـاته وتصريحاته إلى تطور إيجابـى ملموس فى قضايا حقوق الإنسـان، بدءًا من أسـاليب التقاضى مرورًا بأوضاع السـجون وصولاً إلى قضايا الحريات العامـة، بل إن المجلس يشـترك مع النظام السياسـى فى تبنى العديـد من الأطروحات المطلوبة للمسـتقبل مثل الاهتمام بالشـأن القبطى وإزالة كل آثار المعاناة عن الأشـقاء فى الوطـن، كذلك الاهتمام بوضع المرأة المصريـة وتكريم دورها على نحو يلاحق روح العصر ويواكـب التطـورات التى تدور فى عالمنـا، ولقد حان الوقت الذى يجب أن تسـود فيه الشفافية كل قراراتنا بل وأفكارنا أيضًا إذا كنا نريد أن نخلق مجتمعًا نظيفًا فى دولة عصرية نتطلع إليها ونتجه نحوها، ولعله من المناسـب أن أضيف هنا أن قضايا حقوق الإنسـان هـى جزء لا يتجزأ من اهتمام المجتمع المدنى، لذلـك فإن الجمعيات والمنظمات الأهلية المصرية والعربية المعنية بحقوق الإنسان هى شريك أساسى فى شئون المجلس وشجونه، ولا يجـب أن يتصـور زملاؤنا فى هذه المنظمـات أن هناك خصومة مع المجلس تبيح لهم انتقـاده بحق وبغير حق، بل يجب أن يدرك الجميع أن التكامل وليس التنافس هو منطق العلاقة التى يجب أن تسود فى المستقبل لأن الرسالة واحدة والأهداف مشتركة.

.. إننى أظن صادقًا أن المجلس القومى لحقوق الإنسان كيان مطلوب، وإذا كانت هناك ملاحظـات عليه فذلك أمر طبيعى خصوصًا مع سـنوات البداية، كمـا أن حياد المجلس وخروجه من أحضان النظام يعطى مصر مصداقية أكبر ومكانة أعلى هى ساعية لها وجديرة بها.

□□□

قضايا عادلة

تثير قضية الإصلاح الدستورى عددًا من القضايا الحيوية تدور حولها أحاديث الناس فى مجالسهم الخاصة وثرثراتهم الشتوية، وسوف أجازف بالتطرق إلى هذه الموضوعات معتمدًا على حكمة الرئيس وصبره أمام مساحة الحرية الحالية على نحو يغرى بالاتجاه نحو مطابقة الحديث العام مع اللغو الخاص، وسوف أعالج فى السطور الآتية أربع قضايا، هى: اثنان يتصلان بما هو موجود بالفعل فى الدستور الحالى واثنان نريد لهما أن يجدا فى التعديلات الدستورية المنتظرة مكانًا ملائمًا، وبالمناسبة فإننى أقرر هنا أن دستور ١٩٧١م قد أعطى جانب الحريات العامة ـ من الناحية النظرية على الأقل – مساحة نعتز بها، لذلك لا يتصور البعض أننا نبدأ من فراغ أو يتوهم أن لدينا أزمة نصوص، بل الأزمة الحقيقية تتجسد فى المناخ السائد والبيئة المحيطة، ونعود الآن إلى القضايا الأربع فنطرحها بالترتيب التالى:

العمال والفلاحون

إنها مسألة شديدة الحساسية لأنها تتعلق بحقوق مكتسبة لفئتين يمثلان عصب التنمية ورصيد الديمقراطية، ولقد اختصهما الدستور المصرى بنسبة خمسين فى المائة على الأقل من مقاعد المجالس المنتخبة ولا بأس فى ذلك، ولكن الذى يحيرنى ويحير غيرى هو أن الذين يفدون إلى البرلمان تحت هذا المسمى لم يعودوا عمالاً ولا فلاحين، ويكفى أن يعلم القارئ أن مجلس الشعب الحالى يضم عشرات من الضباط والمهندسين ورجال الأعمال وغيرهم، بينما تصنيفهم الفئوى أنهم فلاحون أو عمال..

إن الذى أريده باختصار هو أن يتطابق القول مع الفعل وأن يكون تمثيل العمال والفلاحين تمثيلاً حقيقيًا وهو أمر لا أراه قائمًا فى مجالسنا النيابية أو الشعبية، واضعًا فى الاعتبار أن المفهوم التقليدى للعامل والفلاح فى الستينيات من القرن الماضى لم يعد هو ذاته الذى نتعامل معه الآن، والأصل فى الحياة السياسية أن يكون النص تجسيدًا للواقع وليس العكس، فإما أن نسمى الأمور بمسمياتها الصحيحة أو نعترف بأن التجربة فى حاجة إلى ترشيد دون المساس بحقوق مكتسبة لفئات معينة، خصوصًا وأن الكل يجادل

فى هذا الأمر ولا أحد يستطيع أن يتقدم فى شجاعة لإصلاح هذا الخلل برغم أن الأغلب الأعم منا قد خرجوا من بيوت الفلاحين والعمال!

مجانية التعليم

إنها مسألة شائكة أخرى لها بريق يستهوى القلوب ويشد العقول لأنها ترجمة للشعار التاريخى الذى رفعه عميد الأدب العربى د. «طه حسين» قبل ثورة «يوليو» عندما قال: «إن التعليم يجب أن يكون كالماء والهواء»، ولا شك أن مجانية التعليم هى أحد الإيجابيات التاريخية للعصر الناصرى، ولكننى أتساءل الآن أين هى؟! هل هى مليارات الجنيهات المصرية التى تصب فى جيوب من يعطون الدروس الخصوصية ويرهقون ميزانية الأسر المتوسطة والفقيرة؟! هل هى التعليم الخاص الذى أصبح ملاذًا للقادرين عليه والهاربين من تدهور العملية التعليمية؟! أليس الأجدى بنا أن نملك الشجاعة ونقرر المجانية لجميع المصريين والمصريات فى مراحل التعليم الأولى، ثم نبدأ فى إدخال التكلفة الفعلية - ولو مدعومة نسبيًا من الدولة - فى مراحل التعليم التالية مع استثناء للربع المتفوق فى قوائم الطلاب؟! خصوصًا فى التعليم الجامعى الذى أصبح يخرج سنويًا مئات الآلاف من طوابير العاطلين بلا تعليم حقيقى ولا كفاءة ظاهرة ولا خبرة متراكمة، حتى أصبحت الشهادة الجامعية وثيقة اجتماعية لا علاقة لها بالعلم أو التعليم، فضلاً عن انهيار البحث العلمى فى غمار نظرية الأعداد الكبيرة على حساب النوعية الهزيلة، مرة أخرى إننى أريد أن أقول إننا نريد أن نفعل ما نقول وأن نقول ما نفعل.

الأقباط

دعانى مجموعة من الأشقاء الأقباط الذين استقر فى وجدانهم تراث الوطنية المصرية لاجتماع ضم عددًا من الشخصيات العامة من المصريين المستنيرين لمناقشة قضية الإصلاح الدستورى، ولقد لفت نظرى أمران، أولهما: هو أنهم يقبلون المادة الثانية فى الدستور الحالى على ما هى عليه ولا يمسون النص حول الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسيًا للتشريع، باعتبار أن هويتهم وإن كانت مصرية فإن ثقافتهم عربية إسلامية قبطية، أما الأمر الثانى: فهو أنهم يرفضون قبول الأصوات التى يتحدث أصحابها عن نظام الحصص وتخصيص المقاعد فى البرلمان وما دونه وفقًا للديانة، وهم فى ذلك يمضون على نهج آبائهم وأجدادهم

العظام الذين رفضوا ذلك أثناء المداولات التحضيرية لدستور ١٩٢٣م، وتزعمهم فى ذلك الوقت «عزيز ميرهم» وغيره فى غمار روح الوحدة الوطنية بعد ثورة ١٩١٩م.. وأنا أعترف هنا أن الشأن القبطى يحتاج إلى نظرة مصرية خالصة تعلى من مبدأ المواطنة، وتجعل الوظائف العامة - لا سيما فى الكوادر الخاصة - مفتوحة فى عدالة وتوازن بين المصريين بلا تفرقة مهما كانت الظروف والمبررات، فنحن جميعًا من طين هذا الوطن وشربنا من نيله العظيم، فلنعش روح العصر الحديث ولنواكب مفهوم الإصلاح الحقيقى للحياة السياسية المعاصرة.

المـرأة

تقاس مكانة الأمم ودرجة تقدم الشعوب بدور المرأة وما تحقق لها من مكاسب، وهنا لابد أن أعترف أننا نتحدث كثيرًا حول وضع المرأة المصرية ولكننا لم نتقدم خطوات كبيرة فى هذا المجال برغم الجهود المبذولة، بل إن دولاً عربية وإسلامية كثيرة قد سبقتنا فى هذا السياق مع أننا حملة تراث «حتشبسوت» و«نفرتيتى» وحتى «كليوباترا» و«شجرة الدر»، فضلاً عن تاريخ إسلامى ترصعه أسماء خالدة من المجاهدات المؤمنات وصولاً إلى عصر «هدى شعراوى» ورفيقاتها من المصريات اللامعات على مسرح الحياة العامة فى وطننا خلال القرن الماضى.. وهنا لا أجد مانعًا لدىّ من أن أقول إننى أتمنى أن يتضمن الدستور المعدل نصًا يشترط أن تمثل كل محافظة فى الدولة المصرية بامرأة واحدة على الأقل فى الانتخابات البرلمانية، ويمكن أن يكون ذلك لمرحلة انتقالية متدرجة حتى يتمكن الرباعى المتمثل فى التعليم والثقافة والإعلام والمؤسسة الدينية من تغيير مفاهيم الناس حتى يدرك الجميع أن رقى المرأة هو ارتقاء بالمجتمع كله.

.. هذه قضايا أربع أطرحها فى شفافية كاملة وموضوعية مخلصة أبتغى بها وجه مصر أم الدنيا، وكنانة الله فى الأرض، المحروسة دائمًا.

□□□

العلوم والفنون والآداب

شــهدت مصر فى الســتينيات من القرن العشرين موجة اهتمام بالعلوم التطبيقية وتقاطر الطلاب على الأقســام العلمية فى المدارس والكليــات العملية فى الجامعات، وبدت مصر وكأنها بحق أمام بوابة المستقبل الواعد للأجيال الجديدة وتراجعت وقتها الكليات النظرية بشكل ملحوظ، ثم دار الزمان دورته وتبدلت الأوضاع بعد ذلك بسنوات قليلة، فإذا الإقبال يبــدأ من جديد على بعض الكليات النظرية ويتراجع عن عدد من الكليات العملية، فكلية الحقوق بدأت تســتعيد عرشــها بينما كلية الزراعة لا تكاد حاليًا تجد الأعداد الكافية التى تطلبها، ولاشــك أن تفســير هذه الظاهرة مرتبــط بالتحولات الاجتماعيــة وازدهار القطاع الخاص وسياســة الانفتاح الاســتهلاكى والاســتثمارى فى آن واحد، وعلــى الرغم من أن الاتجاه العالمى يســاند التوجه نحو العلوم التطبيقية والدراســات العلمية فإنه لا يغفل فى الوقــت ذاته عن أهمية الدراســات الأدبية والكليات النظرية، كما أن الفنون تظل قاســمًا مشتركًا فى كل زمان ومكان لأنها لغة الحضارة والتعبير الإنسانى الدائم لكل الحضارات، وهى الانعكاس التلقائى للمزاج القومى بين الأمم والشعوب.

لعل الذى دفعنى إلى كتابة هذا المقال هو ما لاحظته عن الاحتفال السنوى الذى يحضره الســيد رئيس الجمهورية تحت مسمى «عيد العلم»، ولكن الغريب فى الأمر هو أن التكريم قد أصبح قاصرًا على العلماء من ذوى الإسهامات المشهودة فى البحث العلمى والدراسات التطبيقيــة، بينمــا لم يعد للأدبــاء والمفكرين والفنانين تلك المكانة التى يســتحقونها من دولتهــم التى احتضنت الحضارات وامتزجت فوق أرضهــا الثقافات عبر تاريخنا الطويل. فالاحتفال الســنوى بعيد العلم أصبح مرتبطًا بجوائز «أكاديمية البحث العلمى» ولا يتضمن أولئــك الذين حصلوا على جوائزهم من «المجلس الأعلى للثقافة» فى فروع الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية، ولقد حصلت شــخصيًا على جائزة الدولة التقديرية منذ عدة ســنوات ولم أتســلم الشــهادة الدالة على ذلك أو الميدالية المرتبطة بهذه المناسبة، كما لم أتشرف أنا وغيرى بتكريم الســيد الرئيس لنا، كذلك فإن الســيد وزير الثقافــة لم يقم بالتكريم هو الآخر ربما لأنه لم يفوض فى ذلك أو أن ظروفًا حالت دون تحقيقه، ولن أنســى تســاؤلات

الأســتاذة الدكتورة عائشـــة راتب، وهى أســتاذة أجيال فى الجامعة ووزيرة وسفيرة سابقة حصلــت على جائــزة الدولة التقديرية فى أوائل التســعينيات باعتبارها فقيهة متميزة فى القانون الدولى الخاص، ولكنها لم تحصل حتى الآن على الشــهادة أو الميدالية لســبب لا نعرفه، حتى تراكم عدد من لم يتســلموا جوائز المجلس الأعلى للثقافة ليصبحوا بالمئات، وبقيــة الميداليات مودعة بأحد البنوك لحســاب وزارة الثقافــة، بينما لا يتمكن أصحابها من الحصول عليها لأســباب لا تبدو مقنعة على الإطلاق، فنحن ندرك أن وقت الرئيس لا يتسع لتسليم الشهادات والميداليات لكل الحاصلين على جوائز الدولة التقديرية أو للتفوق أو التشــجيعية؛ ولذلك فإننا نرى أن وزارة الثقافة يمكن أن تقوم بهذا العمل وأن يســلمها لمســتحقيها وزيرها وهو فنان تشكيلى عالمى مرموق، كما أن الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافــة هــو قيمة أدبية وفكرية يعتز بهــا الوطن، ولعل أمر الجوائــز والعلاقة بين العلوم والفنون والآداب تثير أمامنا الملاحظات الآتية:

أولاً: إنــه لا توجــد خطــوط فاصلة بين العلمــاء والمفكرين، ولعلى أقــدم نموذجًا لذلك صديقى وزميل دراســتى الدكتور «أحمد زويل» الحاصل على جائزة «نوبل» منفردًا عــام ١٩٩٩م فى أكثر فروع العلــم تقدما ورقيًا، وهو الذى تتوقع الأوســاط العلمية – كما ســمعت بذلك من زيارة أخيرة إلى العاصمة الألمانية «برلين» – حصوله مرة أخرى على ذات الجائزة لاكتشافات علمية جديدة ومبهرة تسهم فى تقدم الإنسانية وتخفيف آلام البشر فى سابقة محدودة لتاريخ «جائزة نوبل». فهذا العالم الكبير هو فى ظنى ويقينى مفكر كبير أيضًا لأنه معنى بشــئون الإنســان وشجون الوطن، وله رؤيته الشــاملة لأســاليب الإصلاح وأدوات التقدم، لذلك فإن نموذج «زويل» وغيره يؤكد أن المســافة بين العلم والفكر تكاد تكون معدومة، فما من عالم متميز إلا وهو مفكر مرموق أيضًا.

ثانيــًا: إن نظريــة وحدة المعرفة أصبحت تطل من جديــد على عالم اليوم، كما أن نموذج العالم الموســوعى قد بدأ فى العودة إلى مسرح الحياة المعاصرة، ولم يعد التخصص حاجزًا دون اقتحام مجالات المعرفة الأخرى، فالتداخل بين فروع العلم قد أدى إلى تهجين التخصصات وظهور سبائك جديدة من ألوان المعرفة التى لم تكن متاحة من قبل، لذلك فإن التقسيم التقليدى مابين التخصصات المدرسية فى العلوم أو الآداب

أو الرياضيات هو تقسيم معيب، فلقد جدت على العالم فروع حديثة لم تعد تسمح بمثل هذا التقسيم التقليدى المتجمد.

ثالثًا: لا يتصور أحد أن تقدم الأمم واندفاع الشعوب إلى الأمام مرهون فقط بالبحث العلمى دون الاهتمام بالآداب والفنون، بل إن الدول المتقدمة قد ربطت ربطًا مباشرًا بين التفوق التكنولوجى والتميز الأدبى والتألق الفكرى، فكل منها مكمل للآخر ولا يوجد ما يدعو إلى غير ذلك، ولقد عرفت الدنيا عصرًا كانت فيه الدراسات النظرية هى التى تضىء الطريق أمام البحث العلمى والتقدم التكنولوجى، فعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع كلاهما كان رائدًا فى هذا الميدان، كما أن إسهامات علم الفلسفة كانت هى بداية الطريق الريادى لاكتشاف ألغاز الكون ومشكلات البشرية، ويجب ألا ننسى أن الآباء الكبار من رواد المعرفة قد مزجوا فى عمق وتميز بين العلوم والفنون والآداب، فالمعلم «ابن سينا» وكذلك «الفارابى» هما نموذجان لهذا التواصل فى الحضارة العربية الإسلامية. وقد يندهش البعض إذا عرف أن «ونستون تشرشل» السياسى البريطانى الداهية حاصل على جائزة «نوبل» فى الأدب وليس فى السياسة أو أحد فروع العلوم الاجتماعية الأخرى، فالمعرفة الإنسانية متكاملة ولا تقف عند خطوط فاصلة.

.. هذه رؤية معاصرة للعلاقة التبادلية بين العلوم والآداب والفنون فى عصر لا يعرف الخطوط الفاصلة بينها لأنها تتقاطع فى مساحات مشتركة لا تحتاج معها إلى تلك التفرقة التى نعمل بها هنا فى مصر، فنحن نبحث عن جيل جديد يمتلك الرؤية الشاملة التى تأخذ من كل أنواع المعرفة بطرف ويمزج بينها، فتلك هى روح العصر وطبيعة المستقبل، وأعود مرة أخرى إلى الجوائز الغائبة والميداليات المحفوظة والشهادات المكدسة، راجيًا الفرج القريب الذى يعيد للأدباء والفنانين والمتخصصين البارزين فى العلوم الاجتماعية الأمل فى الحصول على ما يستحقونه من تكريم، فعيد العلم لا يتجزأ، والمعرفة لا تتوزع، والحق لا يضيع.

□□□

حلول بسيطة لمشكلات مزمنة

تبدو كثير من مشكلاتنا المستعصية على الحل - والتى نشأت عن تراكم مجموعة من القيم والأعراف والأخلاقيات - قابلة للاختفاء إذا ما أعملنا بعض الأفكار والإجراءات التى ترتبط بسيادة القانون وتغليب المصلحة العليا للوطن وإعطائها الأولوية على كل ما عداها، ولقد لاحظت ـ ولاحظ كثيرون غيرى أننا لا نحاول الخروج عن السياق العام بل نستسلم للسوابق دون تفكير عميق أو رؤية بعيدة.. وأستطيع أن أقول هنا إن تصفية كثير من جيوب الفساد والتخلص من عيوب متأصلة فى تراثنا القومى يمكن أن تتحقق بعدد من المعايير التى لو جرى إعمالها لتخلصنا من قدر كبير مما نطلق عليه أمراض المجتمع المزمنة، وقد لا يكون العلاج الجراحى هو بالضرورة الأفضل، فالحالة التى نحن عليها لا يعالجها التدخل الجراحى وحده ولكنها تحتاج إلى تمهيد وإعداد وتعامل مستمر مع الواقع، ويومئذ سوف تختفى المتناقضات وتتراجع الشائعات، ويشعر كل مواطن أنه ينتمى إلى وطن يحتويه ويكفل له أسباب الأمان وعوامل الرضا، والآن دعنا نناقش بعض المعايير المطلوبة لتحقيق صورة أفضل لوطن ننتمى إليه ونشعر أنه يستحق أفضل بكثير مما لديه:

أولاً: إن الشفافية بمفهومها العصرى المرتبط بالحكم الرشيد هى أساس المصداقية وهى الضمان الأكيد لشيوع الثقة وبث الطمأنينة فى كافة نواحى الحياة، إذ إن التفسيرات الغامضة للمواقف والتبريرات المفتعلة للقرارات تخلق نوعًا من مناخ الريبة والشك، وتفتح الباب على مصراعيه أمام الأقاويل والشائعات وربما الأكاذيب أيضًا، لذلك فإن الإعلام الشفاف الذى يسعى لخدمة المواطن العادى ويوظف إمكاناته من أجل صدق الخبر وحرية الرأى، هو الإعلام القادر على أن يوجه الرأى العام نحو الغايات المرتبطة بالمصالح العليا للبلاد، والذين يتوهمون أن الشفافية نقيض للسرية التى يحتاجها الأمن القومى أحيانًا واهمون؛ لأنهم يتصورون أن إخفاء المعلومات والتستر على الحقائق وغموض المواقف هى أمور مطلوبة لسلامة الوطن وغاياته الكبرى. وهذا قول مردود عليه ألف مرة ومرة، فالشفافية فى رأينا هى الضمان الرئيس للأمن القومى ومصلحة الوطن فى آن واحد.

ثانيًـــا: إن تطابــق المفهوم النظرى مع الواقع العملى هو أمــر مهم للغاية لأنه يقضى على الازدواجية ويرســخ فى ضمير الناس أن ما يقال هو ما يجرى بالفعل وأنه لا توجد مسافة بين الاثنين، فإذا تحدثنا عن مجانية التعليم فالمطلوب أن نجدها بالفعل، وإذا تحدثنا عن تمثيل العمال والفلاحين بخمســين فى المائة على الأقل من مقاعد المجالس المنتخبة فإننا نتوقع أن نرى ذلك بالفعل أيضًا، أما أن نتحدث عن أمور معينة ونرفع شعارات براقة ثم نكتشف أنه لا وجود لها فقد جرى الالتفاف عليها، فــإن ذلك هو العيب الحقيقى لدينا، وهنا نؤكد أن الذين يظنون أن هناك أحاديث للاســتهلاك المحلى وواقع آخر لا يعرفه كل الناس، فإننا نقول هنا مرة أخرى إن ذلك وهمٌ وخداع يجب أن نبرأ منهما.

ثالثًـا: إن تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص والتوقف عن سياســة ازدواج المعايير فى الداخل مثل الكيل بمكيالين عند التعيين فى الوظائف خصوصًا أمام الشــباب، هو أمر ضرورى لأن بديله هو الإحباط العام وفقدان الثقة فى المســتقبل ذاته، وما أكثر ما رأينا من شباب ضاعت عليهم فرص يستحقونها ونالها من هم دونهم كفاءة وخبرة لاعتبارات غير موضوعية، وما زلت أقدر أستاذى العظيم الدكتور «بطرس بطرس غالى» عندما عملت معه بعد عودتى من لندن حاملاً درجة الدكتوراه فى فلسفة العلوم السياسية ومعى زميل آخر يســبقنى فى الدرجة هو الســفير الدكتور «محمود مرتضى» – وهو صاحب شخصية متزنة وعقل راجح وتوجهات فكرية متميزة –حيث كلفنا الدكتور «بطــرس غالى» وزير الدولة للشــئون الخارجية فى منتصف الســبعينيات بإصدار سلســلة من «الكتب البيضاء» حول القضايا الكبرى والاتفاقيات المصرية الخارجية المهمة، فى محاولة لخلق أرشيف عصرى لوزارة الخارجية وذاكرة دائمة لجهازها الدبلوماســى المرموق دوليًا منذ عام ١٩٢٣م حتــى الآن، وقد ظننا أنا وزميلى أننا سوف ننقل إلى إحدى العواصم الأمريكية أو الأوربية الكبرى، فإذا بالوزير المفكر يرســل زميلى إلى «بكين» ويبعث بى إلى «نيــو دلهى» إعمالاً لمبدأ تكافؤ الفرص واحترامًا للمعايير، وأشهد الله أن استفادتى من عملى فى الهند خلال أربع سنوات تكاد تكون نصف خبرتى بالكامل فى حياتى السياسية والدبلوماسية.

رابعًـا: إن تعميق مفهوم الحرية وتوســيع مســاحة المشــاركة السياســية واختفاء وجود «ســجناء الرأى» هى أمور لا تبدو صعبة فى دولة لديها مؤسســات عريقة، حيث عرفت الدســتور والأحزاب والجامعات والنقابات وباقى مفردات المجتمع المدنى

منذ أكثر من قرن، لذلك يدهشنى كثيرًا أن نكون حتى الآن أمام مشكلات حسمتها مجتمعات كثيرة منذ عشرات السنين، بينما الجدل لا يزال مستمرًا لدينا وحالة الاحتقان متصاعدة، ومن المدهش أن مساحة الحرية تتسع ولكن الآراء تختنق فى الوقت ذاته بسبب اختفاء السماحة الفكرية وغياب الليبرالية السياسية!

خامسًا: إن التوقف عن ممالأة بعض التيارات الفكرية برغم عدم الاقتناع بها وإمساك العصا من المنتصف هى أمور أدت فى النهاية إلى اشتباك حقيقى بين الدين والسياسة، بين المطلق والنسبى، وتداخل بين السلطة والثروة، بين الإدارة والمال، وهى أمور سقطت معها الضوابط التنفيذية والإجراءات التنظيمية التى كان يمكن أن تجعل النص التشريعى قابلاً للتطبيق الحقيقى، وتلك هى مأساة حياتنا وأكبر خطيئة فى مسيرتنا وأخطر سقطة فى حاضرنا، لذلك فإنه لابد من مراجعة أمينة لهذه النقطة بالذات لأننا لاحظنا أن المواقف المعلنة تختلف عن النوايا المكتومة لدى الأغلب الأعم من المشتغلين بالحياة السياسية والمعنيين بالشأن العام.

.. ألستم ترون معى بعد هذا الاستعراض الموجز لعدد من المعايير الحاكمة فى تحديد مستقبلنا – أن هناك بحق حلولاً بسيطة لمشكلات مزمنة؟!

□□□

الرؤية والإرادة والأولويات

كلما تأملت واقعنا العربى أدركت للوهلة الأولى أن المشكلات متشابهة وأن طريقة التفكير متقاربة وأن الداء واحد والعلة لا تختلف، إنها تشير إلى ثلاثة عناصر تبدو غائبة أو على الأقل معطلة على نحو يمارس تأثيره السلبى فى حاضرنا ومستقبلنا، ولا شك أن افتقاد العرب لهذه المقومات الثلاثة قد أدى بنا إلى ما نحن عليه من فقر فى الرؤية وافتقاد للإرادة وبعثرة للأولويات، والأمر يقتضى والحال كذلك - بعض التفصيل لهذا المثلث الحيوى:

الرؤيــة

أصدرت فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى كتابى «الرؤية الغائبة»؛ لأننى اكتشفت – مثلما اكتشف غيرى أننا لا نرى أبعد من موضع أقدامنا فلا نتصور ما هو قادم، ولا نستشرف المستقبل ولا نعى أهمية تناول القضايا من خلال نظرة شاملة ورؤية متكاملة تحيط بالمسألة من كافة جوانبها، حتى إنه إذا وقفت مجموعة من الأشخاص أمام (الفيل) فقد يقول قائل إنه حيوان له خرطوم كبير، ويقول آخر إن له ذيل قصير، ويكتفى ثالث بالإشارة إليه كحيوان ضخم، أما من يريد أن يراه من خلال نظرة شاملة، فسوف يقول إنه حيوان ينتمى إلى العائلة الثديية ويعتبر من أضخم الحيوانات على الإطلاق وهو حيوان برى يعيش فى الغابات، كما أنه مستأنس يتعايش مع الإنسان ويساعده وموطنه الأصلى فى جنوب آسيا.

ما زلنا نذكر القصة الطريفة: عندما ذهب أحد الجنود إلى «نابليون» وأسطوله يرسو فى ميناء «مارسيليا»، لقد قال له الجندى: «يا جناب القائد إننى أنا والصف ضابط والضابط نقوم بالعمل نفسه ولكننا نتقاضى رواتب مختلفة فلماذا هذه التفرقة؟» عندئذ طلب منه «بونابرت» أن يذهب إلى الميناء وأن يقدم تقريرًا عما يراه، فعاد قائلاً إنه شاهد بعض السفن فى الجانب الأيمن من مدخل الميناء، فطلب منه القائد أن ينتظر لديه وطلب من صف الضابط القيام بالمهمة نفسها، فعاد قائلاً إنه شاهد أربع فرقاطات فى مدخل الميناء ذات تسليح مدفعى واضح ووقف عند هذا الحد، عندئذ أرسل «نابليون» أحد الجنرالات

لتفقد الميناء، فعاد قائلاً إنه شاهد أربع فرقاطات بريطانية الصنع مجهزة بالمدافع طويلة المدى وأنها تقف على بعد ميلين فقط من مدخل الميناء وإن لديها أجهزة استطلاع على سطح كل منها لرصد تحركات الأسطول الفرنسى الذى كان يستعد للتحرك نحو جنوب المتوسط، عندئذ جمع «بونابرت» الرسل الثلاثة ونظر إلى الجندى وقال له هل أدركت الآن لماذا تتفاوت الرواتب بينكم؟! السبب هو أن العقليات والقدرات والخبرات تتفاوت هى الأخرى، والمهم عندى هو صاحب النظرة الشاملة الذى يملك رؤية واضحة.. ولابد أن أعترف هنا أننا نحن العرب نفتقر - إلى حد كبير - إلى رؤيتنا للمستقبل، إذ لا يوجد لدينا مشروع قومى موحد نجتمع حوله ونسعى لتحقيقه، وتلك فى ظنى هى المشكلة الكبرى التى نعاني منها وندفع فاتورة غالية الثمن لها بسبب العشوائية فى القرار والارتجال فى التفكير فضلاً عن قصر النظرة وغياب الرؤية.

الإرادة

مخطئ من يتصور أن عنصر الإرادة هامشى أو أنه نتيجة لسواه، فالواقع يقول بغير ذلك؛ لأن الإرادة هى التى تقف وراء القرار الوطنى وتدفعه إلى الأمام وتدافع عنه دائمًا، وهى تمثل المتغير المستقل الذى يتبعه غيره، وأنا ممن يظنون أن عنصر الإرادة هو عنصر حاكم فى التغيير نحو الأفضل. وإذا كان النص المقدس يشير إلى أن الله سبحانه وتعالى لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، فإننى ألتمس من ذلك الذكر الحكيم ما يؤكد أن إرادة التغيير هى صانعة المستقبل. ولعل قصور الإرادة القومية هو المسئول عن حالة التردى العام على الساحة العربية.. ونحن نعتقد بحق أن الانتصار إرادة عقلية وأن الهزيمة إرادة عقلية، مثلما أن التفوق قرار عقلى والفشل أيضًا. والأمم التى تمتلك إرادة واضحة هى القادرة على صنع التغيير وتوجيه شعوبها نحو غاياتها الوطنية وأهدافها الكبرى، بل إننى أضيف إلى ذلك أن التقدم العلمى يقوم على الإرادة الذكية الساعية إليه والراغبة فيه، كما أن غياب الإرادة يؤدى إلى حالة الإخفاق الوطنى والركود القومى، وأقول هنا إن الإرادة وحدها هى القادرة على تحقيق الرؤية التى تراها المجتمعات حلمها الحقيقى وأملها الأصيل.

الأولويات

إن الفارق بين شخص وآخر يكمن فى القدرة على التمييز بين المهم والأهم، كما أن الأمر يمتد إلى ما هو أكثر من ذلك ليصل إلى جدولة الذهن البشرى وترتيبه، وكثيرًا ما

نتابع حوارات سياسـية أو مناقشـات ثقافية ونندهش كثيرًا للأولويات المطروحة، فهناك من يرى من النقاط الفرعية ما يسبق القضايا الكبرى، وهذا عوار فكرى واضح يدل على أن صاحبه لا يملك الحد الأدنى من فهم مناهج البحث العلمى الصحيح، ولعلنا لا نختلف فى أن كبار المفكرين والقادة السياسـيين العظام قد حققوا غاياتهم العظمى وأهدافهم الأساسية من خلال الأخذ بترتيب ذكى للأولويات، ولم يسـمحوا للمسائل الفرعية أو الأمور التافهة أن تسـتغرق جهدهم أو تسـرق اهتمامهم، ونحن نشـعر أحيانًا بعجز الآخرين عن التفكير السـليم نتيجة وجود مفاهيـم انقلابية لديهم تجعلهم يضعون العربـة أمام الحصان وليس العكـس، كما أنهم قد يصرفـون الجهد الكبير لتحقيق الهدف الصغيـر ولا يعطون الغاية النهائيـة حقها من الاهتمام والدراسـة، فتأتى قراراتهم مرتجلـة ومواقفهم منقوصة لأنهم ببسـاطة لم ينجحوا فى وضع ترتيب منطقى لأولوياتهم، وكأننا أمام شخص عارى الجسد ويطلب رباط العنق بدلاً من تركيزه على ما يسـتر عورته أولاً ويغطى جسـده ثانيًا ليبحث بعد ذلك فى تناسق ملبسه وأناقة مظهره.

.. هذه قضايا ثلاث تبدو حاكمة فى تشكيل العقل الإنسانى عمومًا والعربى خصوصًا فما من مشـكلة تحيط بنا أو أزمة تواجهنا إلا ونكتشـف أن هذه العناصر الثلاثة تقف وراءها، فالأمـة التـى لا تملك الرؤية وتفتقر إلى الإرادة ولا تدرك أولويات مسـيرتها لن تتمكن من أن تضع أقدامها الثابتة على خريطة العالم المعاصر، بل وسـوف تسـمح لغيرها بأن يعبث بمقدراتها وأن يعطل مسـيرتها وأن ينال من مستقبلها.. إنها همسة حق لأمتنا العربية فى فترة من أصعب فترات تاريخها الحديث وأشدها وطأة على شعوبها التى تنزف دمًا وتعانى ألمًا وتنتفض غضبًا.

❑❑❑

طـريق الأمـل

كلما قرأت الصحف المستقلة وصحف المعارضة تملكنى إحساس بالخوف على مستقبل الوطن وشـعرت وكأن مصر تتجه نحو الهاوية، وإذا ما اسـتمعت إلى المسئولين الرسميين ووضعـوا أمامـى بيانات محددة بما يدور شـعرت بأن ما قرأته فـى تلك الصحف يحتوى على مبالغة شـديدة وانحياز واضح ـ فى كثير مما تنشـره ـ ضد الحقيقة، بل وأيقنت أن التجـاوزات الصحفيـة لم تعد فى خدمة المصالح العليا للوطن ولكن جرى توظيفها لغايات مطلوبة لجماعات سياسية بعينها، لذلك استغرقت فى تفكير مستمر وتأمل دائم للتمييز بين اتجاهين متعارضين إلى حد كبير، أحدهما يعطى صورة سوداء قاتمة لمستقبل الوطن بينما يعطى الآخر صورة وردية متفائلة للغد القادم، ولقد آمنت أن الشفافية وحدها هى وسيلتنا لاستكشاف الطريق الصحيح لهذا الوطن العريق الذى يقع فى قلب أمته العربية وينظر إليه الجميـع حاليًا فـى قلق، كما يتحدث البعض عن تراجـع دوره الإقليمى، ويتخذ البعض الآخـر من الانتخابات الموريتانية الأخيرة نموذجًا جديدًا لا تلحق به معظم الدول العربية ومنها مصر، والأمر هنا يحتاج إلى مزيد من التفاصيل أوردها فيما يلى:

أولاً: لسـت أدعى أن مصر فى أحسـن أوضاعها أو أزهى عصورها، بل إننى أزعم أنها تسـتحق ما هو أفضل بكثير مما هى عليـه، كما أجازف وأقول إن العهد الحالى كان مرشـحًا لما هو أبعد مما بلغناه ولكن عقبات كثيرة اعترضت طريقه فانتقص الإرهاب من حجم الديمقراطية واقتطع الفساد من عائد التنمية، وأنا أشهد هنا ـ من سنوات عملى بالقرب من رئيس الدولة ـ أنه سعى جادًا ومخلصًا للإصلاح الحقيقى والمصالحة الوطنية الشاملة، ولكن الرياح كانت شديدة والأعاصير عاتية والنفوس مليئة بمظاهر الانحراف والتطرف وعبادة الذات فضلاً عن رواسب الماضى الطويل.

ثانيـًا: إننى لا أنكر – ولم أتعود فى حياتى أن أنكر شمسًـا سـاطعة – أن الفسـاد قد اسـتوطن فى بعض أجهزة الدولة وعششت خفافيشه فى جحور الإدارة المصرية وعلـى نحـو يحتاج إلى عـلاج عاجل وإجراء صارم يعيـد الأمور إلى ما يجب أن تكون عليه صيانة لهذا الوطن وإنقاذًا لمسـتقبل أجياله، وهنا أقول.. لا ألف

مرة للزواج الباطل بين الثروة وبعض عناصر الإدارة ومواقع السلطة لأن هذه أمور تحجب الشفافية وتضرب حقوق الأجيال الصاعدة فى مقتل دون مراعاة لوجدان الشعب وضمير الوطن.

ثالثًا: إن إقحام الدين فى الحياة السياسية جريمة كبرى استهدفت القيم العليا والمكانة الروحية للدين ذاته وذلك لصالح أغراض فئوية وأطماع سلطوية تحاول أن ترتدى ثوب الإسلام وتلتف بعباءته وتتغطى بعمامته، بينما الإسلام أرفع وأرقى وأعظم من أن يجرى الزج به فى الصراعات السياسية والمشكلات اليومية، على نحو يؤدى إلى تقسيم الأمة وتمزيق أوصال الوطن فى ظل شعارات مضللة تخفى وراءها تجمعًا مغلقًا «ماسونى» الطابع أحادى التوجه انفرادى النزعة لا يقبل إلا ذاته ولا يعترف بسواه.. وهنا أقول لا ألف مرة للاشتباك القائم بين الدين والسياسة وأطالب بعملية إصلاح عاجلة تضع الإسلام فى عليائه، نتطلع إليه ونسعى نحو تعاليمه مثلما كنا عبر القرون بدلاً من الغلو والقوقعة والانزواء على نحو استجلب لنا عداء الدنيا واستعدى علينا جحافل الغرب المزدوج المعايير الذى يكيل بمكيالين فى عنصرية واستهداف وهيمنة وتسلط.

رابعًا: إننى أقصد بطريق الأمل الذى جعلته عنوانًا لهذا المقال تأكيد رفضى مثلما هو رفض الأغلبية الساحقة من أبناء هذا الشعب ـ للظاهرتين معًا، ظاهرة التزاوج بين السلطة والثروة التى أدت إلى فساد الإدارة والإضرار بالاقتصاد القومى، وظاهرة استغلال الدين غطاءً لجماعات سياسية لا تؤمن بمفهوم المواطنة الحقيقية ولا تعترف بالآخر، وتنتقى من النصوص والشعارات ما يخدم أهدافها ويستر أغراضها ويسمح لها بالسيطرة على عقل الأجيال الجديدة لتخريب الشخصية المصرية والعبث بمكانتها العريقة ودورها التاريخى فى المنطقة كلها.

خامسًا: إننى أريد وبكل صدق أن أقول لأولئك الذين يلعبون بالنار على الجانبين إن مصر يجب أن تمضى فى طريقها الصحيح بالانتقال السلمى إلى الديمقراطية الحقيقية والتمكين للتنمية المستدامة ورفع مستوى الإنسان باحترام حقوقه وكفالة الضمانات الراعية لكرامته، وتكريس سيادة القانون والتبشير بالدولة العصرية الحديثة التى يقف فيها الدين والمال على مسافة بعيدة من القرار السياسى، شريطة أن يكون

هناك حزم فاعل فى مواجهة الفساد بكل أنواعه مع التأكيد على مفهوم المشاركة السياسية وتوسيع دائرة صنع القرار، بحيث تصبح المؤسسة أقوى من الفرد دائمًا وليس العكس أبدًا، وهنا أظن أن هذه أمور لا تبدو صعبة على هذا البلد المعطاء الذى يملك قدرات بشرية هائلة وكفاءات نادرة وعقولا متميزة.

.. أيها السيدات والسادة من أبناء أمتنا الواحدة

.. إن مصر تمر بمنعطف خطير وتواجه صعوبات جمة وتحديات غير مسبوقة تقتضى منا جميعًا الارتفاع فوق الانتماءات السياسية والولاءات الحزبية والأهواء الشخصية، وتدعونا إلى المضى فى طريق الليبرالية الوطنية التى تربط الحرية بالمواطنة والتنمية بالإنسان، حتى تتهيأ بهما مصر على طريق الدولة العصرية الحديثة التى تحمل مقومات الحداثة والمعاصرة وتتفاعل مع المستويين الدولى والإقليمى فى ذكاء وحكمة واقتدار. إننا نريدها دولة مدنية تختفى منها الشعارت الدينية والرشاوى الانتخابية والألاعيب الحزبية، بحيث يصبح الحديث عن تداول السلطة ممكنًا وحدوث دوران النخبة محتملًا.

لقد تحركت الدنيا حولنا وسبقتنا شعوب كانت بعدنا، ومن غير المقبول أن نرضى بهذه النتائج أو نتعود على هذه الأوضاع، فما أكثر ما نامت مصر ثم قامت، وما أطول ما غابت روحها ولكن ما أشدها حين عادت.. إننا نريد التغيير سلميًا والتحول مدنيًا، فالإصلاح من الداخل هو الوسيلة الأساسية لشعوب المنطقة وفى مقدمتها مصر حتى تتمكن الفئات المهمشة والقطاعات المقهورة من أن تجد مكانًا لها بدلاً من أن يأتى يوم – لا نريده أبدًا – يزحف فيه سكان العشوائيات طلبًا للحد الأدنى من كفالة الحياة.. إننى لا أختتم حديثى هذا دون أن أقول لا للجماعات الدينية ولا للانحرافات الإدارية ولا للضغوط الطبقية ولا للسياسات القمعية. فمصر بلد طيب يمكن له أن يعود من جديد منبرًا للتنوير ونموذجًا للحداثة فى بحر الظلمات.. إنها رسالة مواطن عربى تجرد فى ما يكتب من كل شىء إلا مصلحة وطنه ورفعة شعبه وكرامة أمته.

□□□

ثقافة الاختلاف

عندما قال الإمام «الشافعى» مقولته الشهيرة «إن رأيى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب»، وعندما قال المفكر الفرنسى «فولتير» عبارته المعروفة «إننى مستعد لأن أدفع حياتى ثمنًا لحرية رأى قد اختلف معه».. عندما قال الإمام المسلم مقولته وردد المفكر المسيحى عبارته فإنهما كانا يؤكدان معًا ذلك التراث العريق لحرية الرأى فى كل من الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية. ونحن نطرح هذه المقدمة لكى نؤكد على أن حرية الرأى هى قضية القضايا وأم المسائل فى مسيرة الأمم وحياة الشعوب، فقد ولد الإنسان حرًا، ويجب ألا يعيش إلا حرًا ونحن لم نعرف طفلاً ولد مكبل اليدين أو مغلق الفم، فالحرية حق طبيعى للبشر يرتبط بواقعة الميلاد ذاتها. أقول ذلك ونحن نتحدث عن «ثقافة الاختلاف» بعد أن تحدثنا من قبل عن «ثقافة الاعتذار»، وواقع الأمر أن الذين قالوا «إن اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية» لم يدركوا جيدًا مغبة ما ينجم حاليًا عن اختلاف الرأى فى بلادنا من تشويه وتجريح وغوغائية؛ فالتفكير الموضوعى لم يعد له وجود وسعة الصدر أصبحت غائبة وحق الاختلاف أضحى مقهورًا، ولعلنا نرصد ذلك كله من خلال الاعتبارات التالية:

أولاً: إذا كان «الساكت عن الحق شيطان أخرس» فإن صاحب الرأى هو مخلوق حر يمارس حقه الطبيعى الذى كفلته القوانين الوضعية بعدما عرفته الأعراف الفطرية. ونحن نعترف الآن أن هناك إشكالية كبرى فى التعبير عن الرأى، فمساحة التسامح تضاءلت ومسافة التفاهم اختفت ولم تعد آداب الحوار هى سيدة الموقف، فالخلاف فى الرأى يتحول بسرعة شديدة إلى هجوم على صاحب الرأى وإساءة لاسمه وسمعته بغير سبب، إنه مجرد صراع شخصى وخلاف لا يستند إلى مبادئ أو قيم، كما أن سلوكيات الحوار قد تدنت بشكل ملحوظ ودخلت عليها مفردات بذيئة لا تليق بأصحاب الرأى وأهل الفكر وحملة القلم، مهما كانت الهوة بينهم ومساحة التباين فى آرائهم.

ثانيًـا: إن أشـقاءنا السـودانيين مثـال للنجاح فـى تأكيد ثقافة الاختـلاف ولا عجب، فالشـعب السـودانى هو الذى اسـتخدم العصيان المدنى مرتين: الأولى لإسـقاط نظـام «إبراهيم عبـود» عـام ١٩٦٤م، والثانية لخلع الرئيس السـودانى الأسـبق «جعفر نميرى» فى بداية النصف الثانى من ثمانينيات القرن العشرين، ولقد حكى لنا – فى إحدى أمسـيات «الخرطوم» منذ سـنوات قليلة ـ السـيد «إبراهيم النقد» زعيم الحزب الشـيوعى السـودانى الـذى كان مطاردًا ومطلوبًا فى سـنوات حكم «جعفر نميرى»، ولكنه طلب المشـاركة فى احتفال سـنوى للمدرسة الثانوية التى تخرج فيها والذى يشـهده الرئيس السـابق للسـودان، وقد أجيب السيد «النقد» إلـى طلبه وحضر الغذاء أمـام خصمه اللدود «نميرى» فى جـو من الألفة والمحبة يتذكران دراستهما ويلوكان ذكريات تلك الأيام الخوالى فى مرح وسعادة، ثم طلب المسـئولون عن الحفل من زعيم الحزب الشـيوعى السودانى الانصراف مبكرًا قبل مغادرة الرئيس «نميرى» حتى يتمكن ذلك الزعيم اليسـارى من الاختفاء مرة أخرى لأنه مطلوب من حكومة «نميرى»!! فهل هناك من هو أرقى من الأخوة السودانيين فـى تأكيد ثقافة الاختـلاف؟ بل إننى أذكر أنه بعد إقصـاء الرئيس «نميرى» عن الحكـم وإقامتـه فى حى مصر الجديدة أننى كلما زرته فى مقره وجدت لديه معظم أعضاء السـفارة السـودانية بالقاهرة الذين يعملون مع النظام الجديد فى الخرطوم، وهم يعلمون أن الرئيس السابق مطلوب للمحاكمة فى بلادهم، ولست أظن أن هناك نموذجًـا للاختلاف الموضوعى الذى يرتفع فوق الأشـخاص مثلما رأيته لدى أهلنا فى جنوب الوادى!

ثالثًا: إننى ألاحظ فى ضيق وحسرة أن الاختلاف فى الرأى قد تحول فى السنوات الأخيرة إلى مباراة فى الهجوم الشـخصى والابتعاد تمامًا عـن الدفوع الموضوعية والتركيز فقط على تجريح صاحب الرأى الآخر وإهانته وتسفيه مقولته، حيث يضيع جوهر القضية فى زحام التنابذ بالألقاب والتراشق بالشتائم، حتى تبدو معاول الهدم أكثر بكثير من أدوات البناء، وهو أمر يؤكد أننا لم نتعلم الحوار الديمقراطى ولم نسـمع عن شىء اسمه «ثقافة الاختلاف».

رابعًا: إن البشرية اختلفت حول الأديان والعقائد والأفكار الكبرى والزعامات التاريخية لأن الحياة تقوم على مبدأ التنميط وتتأسس على فلسفة الاختلاف، فلم يتفق الناس جميعًا على نبى أو رسول، بل إن منهم من اختلف على الذات الإلهية نفسها فألحد وتمرد وأسرف على نفسه وعلى قومه، ولو شاء الله لوحد الأديان ولو أراد - سبحانه وتعالى - لجعل الناس أمة واحدة، ولكن الاختلاف والتعددية والتنوع هى المظاهر الطبيعية للحياة وهى الرموز الباقية لمسيرة البشر؛ لذلك فإنه من العبث أن يستبد إنسان برأيه أو أن يتشبث بوجهة نظره، وقديمًا قالوا «لا خاب من استشار، كما أن رأى اثنين يعلو رأيًا فرديًا، ورأى الجماعة يرتفع فوق الجميع».

خامسًا: إن المجتمعات فى مراحل تطورها والشعوب فى مسيرة نموها تدرك أن هناك فترات يمكن أن نشهد فيها «فوضى حرية الرأى» حيث يظهر خلالها من يحاولون أن يحققوا فى ظروف استثنائية ما عجزوا عن تحقيقه فى ظروف طبيعية، بل إن منهم من يسعى إلى استخدام مساحة الحرية فى الإثارة الصاخبة والضجيج المفتعل ومخاصمة الحقيقة والابتعاد عن الموضوعية، وهنا نكون أمام خلط واضح بين الحق فى حرية الرأى وبين العبث بحرية الرأى؛ لذلك نطالب الجميع بالتوقف عن هذا النمط التدميرى والسعى لتوسيع مساحة الحرية الحقيقية دون تستر على فساد أو إخفاء لخطأ، بل على العكس نطالب بأقصى درجات الحرية والنقد الموضوعى وكشف الخفايا التى تضر بمصلحة الوطن وتعقب الخارجين على القانون والقيم والأعراف، شريطة أن يتم كل ذلك فى إطار الحرية الكاملة والشفافية التامة التى يجب أن تكون اللغة الجديدة للعصر والسمة البارزة لحرية الرأى والحوار السوى فى ظل الديمقراطية الكاملة.. هذه اعتبارات نسوقها من أجل دعوة عاجلة لاحترام روح التعددية وفلسفة التنوع من خلال فهمنا العميق لما نطلق عليه «ثقافة الاختلاف».

□□□

الإصلاح بين النخبة والعامة

السؤال الذى يطرح نفسه فى هذه المرحلة من تطور النظم العربية هو: هل تصل أفكار النخب فى مواقع السلطة واتخاذ القرار إلى رجل الشارع العادى؟! أظن أن المسألة أعقد بكثير مما نتصور، إذ إنه واهم ذلك الذى يعتقد أن المواطن العربى يستجيب لكل ما يدور على السطح أو فى الأبراج العليا من حوارات المثقفين ومن يتحكمون فى تحديد مسار المستقبل للدول المختلفة، أقول ذلك وفى ذهنى تجربة التعديلات الدستورية المصرية عامى ٢٠٠٥م و٢٠٠٧م، وأتساءل بينى وبين نفسى: هل يا ترى يتجاوب الفلاحون فى القرى والعمال فى المصانع وبسطاء الناس مع ذلك الجدل الذى دار قبل وأثناء وبعد تلك التعديلات؟! أفهم أن يهتم بهذه الأمور رجال السياسة والقانون وذوو المعرفة من أصحاب الاهتمام بالقضايا العامة، ولكننى لا أظن أن قاع المجتمع قد تجاوب مع قمته خصوصًا وأن حجم الاهتمام بالحياة العامة والقضايا القومية يتضاءل بين الأجيال الجديدة مهما كانت درجة حيازتها للمعرفة أو حصولها على درجات علمية، فنحن نمر بعصر المجتمع المدنى وليس عصر الدولة المركزية القوية، لذلك يتساءل الكثيرون: لماذا توارت هيبة الحكم وتراجعت سطوة النظم، ولم يعد لها من رموز باقية إلا مظاهر الدولة «الحارسة» التى تعتمد على الشرطة والقضاء، ومجموعة من «التكنوقراط» يرسمون وحدهم خريطة المستقبل ويشكلون نسيج الحياة؟! ولا يبدو أن الأمر الذى نتحدث فيه يدور حول قضية نظرية بحتة بل على العكس هو يعالج الواقع العملى فى جوهره الحقيقى، فالإنسان العصرى يفكر فى احتياجاته اليومية وتستغرقه مشكلاته الذاتية ولا يعبأ كثيرًا بالقضايا الوطنية أو الشئون العامة وقد لا ينفعل كثيرًا بها، وإذا حدث ذلك فإنه يكون فى الحدود الضيقة للمنظور الاقتصادى الذى ينعكس على تكاليف المعيشة وأعباء الأسرة، حتى إن قضية التعليم وهى فى ظنى قضية القضايا وأم المسائل لا تستأثر بالاهتمام الواجب فى الشارع العادى، وقد تكون فقط بؤرة الاهتمام لدى المعنيين بالدراسات المستقبلية والتخطيط القومى، ولعلنا نفصل هنا ما أجملناه فى هذا الشأن:

أولاً: إن حجـــم الفقر ونوعية المعانـــاة فى بلادنا أكبر مما نتصور، فإذا تحدثنا مثلاً إلى أسرة محدودة الدخل تقطن إحدى العشوائيات عن الإصلاح الدستورى، فإننا نكون مثلما حكى عن «مارى أنطوانيت» عندما اشـــتكى إليها فقراء فرنسا من عدم وجود خبز فأشـــارت إليهم بأن «البســكويت» متاح! فليس مـــن أولويات المعدمين ذلك الجدل النظرى الذى لا يغنى ولا يسمن من جوعٍ، ولقد صدق الإمام «على» – كرم الله وجهـــه – عندما قال: «لو كان الفقـــر رجلاً لقتلته» وهذه حكمة بليغة، إذ إن الفقر هو الذى يفرخ الإرهاب والجريمة ويشحن الصدور بموجات الحقد والكراهية والعنف.

ثـانيـًا: إن العلاقة بين نتائج الإصلاح وحياة الناس اليومية غير واضحة فهى تعكس حالة الانفصال بين الشـــارع والمثقفين عامة والمعنيين بالشأن السياسى خاصة، ويرجع ذلـــك إلى ضعف النظام الحزبى القائم وعدم القدرة على تعبئة الناس حول مفهوم محـــدد أو مدلـــول واضح لكلمـــة الإصلاح، حتى إن البعض يظـــن أنها كلمة حق يـــراد بها باطل خصوصًا فى بلد يملك تراكمًـــا تاريخيًا من أزمة الثقة بين الحكم والمواطنين، كما أن افتراض سوء النية وانحراف التأويل هى كلها مظاهر للحلقة المفقودة بين المواطن العادى وأجهزة الســـلطة التى جعلته يؤمن بأن كل ما يأتيه فوقيًا لا يعبر عنه ولا ينتمى إليه.

ثـالـثًـا: إننـــى أظن أن تداول الســـلطة يعطـــى «دينامية» للحياة السياســـية ويجدد الأمل لدى الأجيال والطبقات ويوحى لها بأن هناك حراكًا ملموسًـــا على ساحة الحياة السياســـية العامة، ولا يغيب عن بالنا أن قضيـــة الديمقراطية ودرجة مصداقيتها ومستوى الشفافية فيها، هى كلها عوامل جذب لاهتمام الشارع وشده نحو مراكز اتخاذ القرار وتطلعه إلى القوى المعنية بالإصلاح والتغيير.

رابعـًا: إن الاهتمام بالسياســـة الخارجية للدولة والحمـــاس لمفهوم الدور هو الذى يوجد هدفًا قوميًا عامًا يلتف حوله الناس ويسعون إليه ويتعاملون معه، ولا يمكن استثارة اهتمام الطبقات الكادحة فى المجتمع إلا بتحريك نزعة الزهو القومى أو الشـــعور بإنجازات ملموسة على الصعيد الخارجى وهى بالضرورة امتداد لإنجازات مماثلة داخليًا.

خامسًـا: دعنا نكن صرحاء فإن لغو الصفوة وثرثرة المثقفين هى أمور بعيدة عن اهتمامات النــاس، كمــا أنها نوع من الترف الفكرى الذى لا يســتهوى العامة ولا يجذب البسطاء خصوصًا فى بلد تقترب فيه نسبة الأمية من نصف السكان، ولذلك تبدو حوارات السياســيين ورجال الأحزاب بل والجامعات والنقابات بعيدة عن حياة النــاس ومشــكلاتهم اليومية وظروفهم الصعبة، وهذه نقطة مهمة لأنها تكشــف عن الســبب الحقيقى للســلبية واللامبالاة فى الحياة السياســية عمومًا وخلال الاستفتاءات والانتخابات خصوصًا.

.. هذه محاولة كاشــفة للعلاقة الغائبة بين النخبة فى جانب وعموم الناس فى جانب آخر، وهى تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن مسئوليتنا الحقيقية تكمن فى شد انتباه المواطن العــادى بالخدمات الحقيقية والإنجــازات المطلوبة وليس بالشــعارات الرنانة والعبارات الجوفاء، ولندرك أن هموم الحياة تعتصر الناس ولا تبقى فيهم إلا مشاعر القلق بل والغضب والابتعاد عن الساحة مهما كان بريق الدعوة أو إغراء الموقع، وسوف نظل دائمًا من المُنادين بضرورة النزول إلى الشــارع واســتلهام نبض الجماهير والكف عن ترديد أطروحات غامضة وعبارات براقة؛ لأن الناس لا تقتات كلامًا ولا تعيش فى ظل تجارة الوهم فالمطلوب دائمًا هو تعبئة الشــعور الوطنى وحشــد الموارد من أجل أهداف عليــا ارتضاها المجتمع والتف حولها الشعب وتوافق عليها أغلب أبنائه.

❑❑❑

منبر غائب وثقة مفقودة

إن أول الطريق إلى العلاج الصحيح لمرض معين أو مشكلة ما هو الاعتراف بوجود الداء وتوصيفه بدقة واستعراض كافة جوانبه فى وضوح كامل وصدق مع النفس وتجرد وموضوعية يضعان الأمور فى نصابها الصحيح، ولذلك فإنه يتعين علينا التسليم بوجود صراعات لا يزال بعضها مكتومًا بينما يطفو البعض الآخر على السطح؛ لذلك فإن كل متأمل فيما يدور على مسرح الحياة العامة المصرية لابد أن يلاحظ أن خللاً ما يوجد فى تلك المنطقة الرمادية بين الأغلبية الطاغية والأقلية المستبدة، على نحو أدى إلى أزمة ثقة واضحة لا نكاد نعرف سبيلاً للتخلص منها أو أسلوبًا للفكاك من تأثيرها، ولعل أحداث الشهور الأخيرة على الساحة المصرية تشير بشكل قاطع إلى وجود ما يجب التصدى له والسعى لعلاجه بدلاً من إنكار الحقائق والاسترسال وراء منطق التهويل أو التهوين، وكلاهما لا يجب أن يكون على حساب المواجهة المطلوبة، ولعلى أفصل هنا ما ورد فى هذه المقدمة العامة من خلال الملاحظات الآتية:

أولاً: إن الثقة الضائعة بين أطراف اللعبة السياسية فى مصر قد أدت إلى درجة عالية من الشكوك المتبادلة وسوء التأويل الذى لا حدود له، وقد انعكس ذلك على صفحات صحف الإثارة فى جانب وصمت الحكومة فى جانب آخر، فضلاً عن انشغال كثير من المواقع والمؤسسات بالجدل العقيم وحوار الطرشان على نحو غير مسبوق فى حياتنا السياسية، لذلك أصبحنا أمام حالة فريدة فيها درجة عالية من الغليان السياسى والتوتر المستمر والإحباط العام.

ثانيًا: إننى أظن أن التعديلات الدستورية التى تمت لو طرح معظم بنودها فى أية ديمقراطية غربية متقدمة للقيت قبولاً عامًا، ولكن المشكلة الحقيقية فى مصر تكمن فى حالة التوجس المستقرة فى أعماق المصريين تجاه ما يأتى من خلال قرارات فوقية فضلاً عن محنة الشك التاريخية التى تفصل بين المواطن والسلطة على أرض الكنانة، فهناك تراكم تاريخى للفردية والتسلط ينتهى إلى شبكة معقدة من ردود الفعل السلبية تجاه كل ما يحدث فالعبرة ليست بالنص، إذ إن

النصوص الدستورية الجديدة فى مجملها يمكن أن تكون مقبولة ولكن تطبيقها على الحالة المصرية هو مصدر القلق وسبب المشكلة، فالمعارضة تشعر أن ما يحدث ليس خالصًا لوجه الله والوطن ولكنه يستهدف أجندة خاصة تستند إلى مجموعة من الظنون والشكوك والغايات، كما أن هناك إحساسًا عميقًا بأن كل ما يصدر عن نظام الحكم إنما يجرى توظيفه لخدمته وتعزيز مكانته!

ثالثًا: لو أخذنا البرلمان المصرى فى الشهور الأخيرة نموذجًا للدراسة فسوف نكتشف أنه قد وقع بين شقى الرحى، طغيان الأغلبية للحزب الوطنى الحاكم فى جانب واستبداد الأقلية خصوصًا من نواب جماعة «الإخوان المسلمين» فى جانب آخر، فالجلسات الصاخبة حافلة بالصراخ والانفعال والانسحاب والتنابذ بألفاظ حادة إلى حد التراشق بالعبارات النابية، وقد يقول قائل إن ما يحدث فى برلمانات العالم الأخرى قد يتجاوز ذلك أحيانًا ولكن الفارق فى الحالة المصرية هو أن اللعبة السياسية تتم هنا دون قواعد متفق عليها أو قواسم مشتركة أو أرضية واحدة، وهذا كله أمر يدعو إلى الإحساس بأن الظاهرة غير صحية وأن الأمور لا يمكن أن تستمر كذلك، وأنه لابد من نظرة مختلفة لهذا الذى يجرى حولنا.

رابعًا: إن ثقافة الاختلاف التى تحدثنا عنها من قبل لا وجود لها تقريبًا فى الخلفية الاجتماعية لمعظم شعوب المنطقة خصوصًا الشعب المصرى، حيث تجرى عملية «شخصنة» لكل القضايا العامة فى دولة ورثت من تقاليدها الفرعونية أن الفرد أقوى من المؤسسة، فكانت النتيجة هى اختلاط الأوراق وتداخل المواقف بحيث زالت الفروق بين أطياف المعارضة المصرية. فوجدنا من اليسار من يدعم الإخوان المسلمين ومن قوى اليمين من يتحالف مع أحزاب ترتبط بمرجعية ناصرية مثلًا، وفى ظنى أن هذه المسألة خطيرة للغاية لأن الكل قد فقد هويته السياسية ليذوب فى أتون الغليان الذى تشهده الساحة بشكل ملحوظ.

خامسًا: إن هناك مدرستين فى العمل السياسى المصرى الراهن: مدرسة ترى أن إصلاح النظام وإعادة ترتيب الأوضاع هى أمور ممكنة مهما كانت درجة تفشى الفساد وشيوع الانحرافات، بينما تبدو عملية فك الاشتباك بين الدين والسياسة معقدة للغاية وقد لا تنجح على المدى الطويل، أما المدرسة الثانية فهى ترى أن

التغيير هو البديل الأقوى عن الإصلاح التدريجى، وأنه لا يمكن القبول بالتداخل بين السلطة والثروة بديلاً عن الاشتباك بين الدين والسياسة، وكلا المدرستين - فى ظنى - لا تقف على أرضية قوية لأن البديل الحقيقى لهما هو التمسك بالوطنية المصرية مع إعمال مبدأ «المواطنة» وإسقاط كل أسباب التمييز بسبب النفوذ أو العقيدة أو المستوى الاجتماعى، ويجب ألا ننسى أن الدين هو مفهوم مطلق بينما السياسة نسبية بطبيعتها، لذلك فهو خلاف بين المقدس والبشرى والفارق بينهما أكبر من إمكانية احتوائه أو السيطرة عليه.

.. هذه محاولة موجزة لسبر أغوار الموقف الراهن فى أرض الكنانة بسبب افتقاد المواجهة الشجاعة لأبعاد الواقع بما له وما عليه فهناك منابر غائبة وثقة مفقودة، وإذا كنا نرفض قيام أحزاب دينية فإن علينا أن نوجد قنوات شرعية تعبر بها بعض القوى والجماعات عن رأيها، فأنا شخصيًا لا أوافق على التوجهات الحالية لجماعة الإخوان المسلمين، ولكننى أطالب فى الوقت ذاته بضرورة إيجاد حل لهذه الإشكالية التى تواجه جوهر الديمقراطية فى مصر، فهناك حلقة ناقصة فى سلسلة التطورات الإصلاحية فى السنوات الأخيرة ولا سبيل لإنكار ذلك لأن الصخب الزاعق الذى تتردد أصداؤه فى جنبات الوادى تؤكد بأن الوقت قد حان للخروج من كهوف العزلة ودوائر التخلف، خصوصًا وأن سياسة ترك الجميع ليقولوا ما يريدون بينما الحكومة عاكفة على تنفيذ ما تراه صوابًا دون اشتباك فكرى أو سياسى بين الطرفين قد أثبتت عدم فاعليتها، حتى أصبحت مصر فى أشد الحاجة إلى مزيد من الصحوة واليقظة واعتماد سياسات إيجابية فى كافة المجالات الداخلية والخارجية.

□□□

الإخوان المسلمون.. المشكلة والحل

سوف تظل حركة الإخوان المسلمين - محظورة كانت أم شرعية - تمثل إشكالية كبرى فـي الحياة السياسـية للدولة المصرية وربما تتجاوز ذلك إلـى دول أخرى لديها الظروف نفسـها، وهنا يجب أن نعترف منذ البداية أن ظاهرة «الإسـلام السياسـى» مصرية المولد منذ بدأت الجماعة على يد الإمام «حسـن البنا» فى مدينة الإسـماعيلية عام ١٩٢٨م وبعد سـنوات قليلة من سـقوط آخر دولة للخلافة الإسلامية، عندما أسلم «رجل أوربا المريض» الـروح فخرجت معظم دول الشـرق الأوسـط والبلقان مـن عباءة الإمبراطوريـة العثمانية المنهارة، يومها فكرت بعض النظم الإسلامية فى وراثة «آل عثمان»، وتقدم الملك المصرى «فؤاد الأول» الصفوف فى ذلك الاتجاه إلى أن تحطمت طموحاته فكريًا على صخرة الكتاب الشهير «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ «على عبد الرازق»، لذلك جاء ميلاد حركة الإخوان المسـلمين كتعويض بديل عن سـقوط الخلافة ولـمِلء الفراغ الشعبى الناجم عن انفراط عقد الدولة الإسـلامية الكبرى التى ظلت تحتضر لقرن كامل، منذ أن وجه لها مؤسـس مصر الحديثة «محمد على باشا» ضربة قاصمة تمثلت فى حركته الاستقلالية، ويهمنى أن أسجل أمام القارئ - وبكل أمانة وتجرد - أمرين أساسيين هما:

أعترف أننى أقف على طرف نقيض مع فكر جماعة الإخوان المسلمين مؤمنًا بأن الأمة هى مصدر السلطات وأن تداول السلطة هو التعبير الحقيقى للديمقراطية.

إننى أعتقد - وفى الوقت ذاته - بحق الجماعة فى التعبير عن فكرها وأدافع عن ذلك إعمالاً لمقولة «فولتير» الشـهيرة «إننى مسـتعد أن أدفع حياتى ثمنًا للدفاع عن حرية رأى قد اختلف معه»، ولماذا أذهب بعيدًا ففى حضارتنا العربية الإسلامية مقولة شهيرة للإمام «الشافعى» الذى قال «إن رأيى صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرى خطأ يحتمل الصواب».

.. ونحن إذ نسـتند إلى هاتين النقطتين بدءًا من الاختلاف الكامل مع الجماعة وصولاً إلـى حـق أتباعها فى التعبير عن رأيهم، فإننا نضع بذلك النقاط فوق الحروف ونقدم رؤية واضحة فى هذا الموضوع الشائك دون لبس أو التواء، لذلك أسمح لنفسى بعد هذه المقدمة بأن أشير إلى الملاحظات التالية:

أولاً: إننى شـديد الحساسـية لكل فكـر يوظف الدين فى خدمة السياسـة لأن الدين يكـون هو الخاسـر، فنحن ننزل به مـن عليائه الروحية إلى الممارسـة الواقعية فى احتكاك يومى مع قضايا ومشـكلات حياتية على نحو يستدعى الوقوف أمام النـص المقدس، ويـؤدى إلى محاولة إرهاق الحجة والمضـى فى التأويل خدمة لأهداف سياسية لا علاقة لها بالجانب الروحى فى الدعوة الدينية، خصوصًا وأن الأديـان تعتمد على عنصر الإيمان وهو مطلق، بينما تعتمد السياسـة على عنصر المصلحة وهو نسـبى، فخلط المطلق بالنسـبى يؤدى إلى حلقة مغلقة تنتقص من مسـاحة التسامح وتشـد المجتمع إلى التقسـيم الطائفى، وتجر الكيان السياسى - شـئنا أم أبينا - فى اتجـاه الدولة الدينية مهما حاولنا مـن لعب بالألفاظ أو تلاعب بالتعريفات أو تجميل للصورة.

ثانيًـا: إن الاحتمـاء بالنـص المقدس يضـرب الديمقراطية فى مقتل لأنـه ينهى الحوار السياسـى فى لحظة واحدة، فإذا قلنا إن «الإسـلام هـو الحل» فكل مختلف مع الشـعار يتم تصويره وكأنه متنكر لقيمه الروحية، كما أنه يسـمح للآخر بأن يرفع شـعارًا موازيًا يشـير إلى دينه، وأود أن أؤكد بهذه المناسبة أننى لست غافلاً عن ثراء الشـريعة الإسـلامية كما أننى أتفهم ولو بتحفظ المقولة الفقهية بأن «الإسلام ديـن ودنيـا»، ولكننى أقف فى الوقت ذاته قلقًا أمـام معطيات العصر، وفى هذه الظروف لن يكون خدمة للإسلام بل قد يكون مبررًا لمزيد من الحرب عليه وربطه بمظاهر العنف التى تواكب التطلع للسلطة وشهوة الحكم.

ثالثًـا: لقـد آن الأوان لكى نبحـث وبعناية وفى جدية عن حل وطنى وإنسـانى وقانونى للتعبير عن فكر جماعة الإخوان المسـلمين، ولا يمكن أن نترك الأمة للمصادمات اليوميـة والإجـراءات الأمنيـة، إذ إن وزارة الداخليـة لن تقوم بكل شـىء فهى المطالبة بمكافحة الإرهاب وتنظيم الشارع السياسى وتعقب الخارجين على القانون وضمـان الأمن الجنائـى، وحتى مرض «أنفلونزا الطيـور» دخل فى اختصاصها! فرفقًا برجال الشـرطة، ولنبحث فى صيغة عمل سياسـى موضوعى وذكى لإدماج جماعة الإخوان المسلمين فى الحياة السياسية بشرط التخلى عن فكر «سيد قطب» والعـودة إلى الأصول. بحيث يكون لهم منبر يعبر عـن مخزون الحضارة العربية

الإســلامية ويطرح رأيهم فى إطار الشــرعية والقانون؛ لأن من حق كل مصرى أن يعبر عما يؤمن به مع اعتراضنا الكامل على قيام حزب دينى مهما كانت الظروف والملابســات، ولأتباع الجماعة أن يخوضوا الانتخابات البرلمانية تحت شعارات مدنية وكأعضاء مســتقلين بدلا من التلويح بالشــعارات الدينية التى تستثمر تدين الشعب المصرى وتوظفه لخدمة أهداف معينة، وليتذكر أشقاؤنا فى الجماعة أنها ولدت كحركة دعوية ولم تبدأ نشــاطها السياســى إلا فــى الأربعينيات من القرن الماضى، عندما استهواها بريق الحكم وتطلع مرشدها الأول إلى دخول الانتخابات البرلمانية فنهره «النحاس باشــا» رئيس حكومة الأغلبية وزعيم الحركة الوطنية، خصوصًا وأن الجماعة اختارت حينذاك أن تقف إلى جانب القصر وأن تدافع عن الملك سبيلاً للمشاركة السياسية وخروجًا على مألوف الحركة الوطنية، وإن كنت أذكر لهم مبادرة المشاركة المبكرة فى حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨م.

.. هذه ملاحظات ثلاث أخرج منها بفكر واضح يقول بغير مواربة: لا للأحزاب الدينية على مســتوى الدولة ولكن نعم للدعوة الإســلامية على مستوى المجتمع، لا للدولة الدينية ولكن نعم للمخزون الحضارى الذى تجسده المادة الثانية فى الدستور المصرى، لا للمجادلة بالنصوص المقدســة ولكن نعم لحرية التفكير والتعبير فى إطار القانون، لا للعزلة والتقوقع ولكن نعم للاندماج السياسى والبعد عن التحزب الطائفى... تلك رؤيتى أسجلها من منطلق وطنى وأخلاقى مؤمنًا بأن الكنانة سوف تبقى مستقرة آمنة إلى يوم الدين.

□□□

«المواطنة» هى الحل

ظل الشعار الشهير الذى رفعته جماعة الإخوان المسلمين فى الانتخابات البرلمانية وفى غيرها من المناسبات الجماهيرية هاجسًا يؤرق ضمائر كثير من المسلمين، وهم يرون دينهم المقدس شعارًا مرفوعًا يدركون معه خطورة استخدامه لفصيل سياسى معين دون غيره، وكأن ذلك الفصيل يستأثر وحده بالإيمان المطلق بذلك الدين الحنيف ويحتكر دون غيره شعارًا يضم زخمًا روحيًا يستهوى المتدينين ويثير لدى الناس نوازع تؤكد ذلك الخلط الواضح بين الدين والسياسة، ويكرس المحاولة المتعمدة لتطويع المقدسات لخدمة السياسات! وإذا كانت ثورة ١٩١٩م فى مصر قد رفعت شعار «الدين لله والوطن للجميع» فإنها كانت تشير من طرف خفى إلى مفهوم المواطنة الذى نراه بحق ذا دلالات إنسانية وأخلاقية وسياسية بل ودينية، فكلمة «المواطنة» مستمدة من كلمة وطن بكل ما تحمله من معانى الارتباط بالأرض والانتماء للشعب والمشاركة فى سلطة الحكم وفقًا للتعريف التقليدى لكلمة «الدولة» فى القانون الدولى، «فالمواطنة» بهذا المعنى هى منظومة من القيم والمشاعر والانتماءات تكرس معنى المساواة وتحترم مفهوم التعددية وتسقط الفوارق المتصلة بالدين أو الجنس أو الأصل بين البشر بغير استثناء، إن «المواطنة» تشمل المسلم والمسيحى وغيرهما من أصحاب العقائد الروحية، كما تشمل الرجل والمرأة فى دلالة عصرية على نضوج المجتمعات وبلوغها سن الرشد، وهى تشير أيضًا إلى الحقوق المتكافئة للأغنياء والفقراء معًا بما يحمله ذلك من إشارات قانونية وأخلاقية تجاه قضية العدالة الاجتماعية التى لن نتوقف عن الإشارة إليها ولن نمل فى التأكيد على ضرورة رسوخها؛ «فالمواطنة» بهذا المعنى تضم جوانب سياسية واقتصادية وثقافية، ومعناها أوسع وأشمل من أن تختزل فى واحد من أبعادها دون غيره، وإن كنا نظن أن السياق الذى ظهرت فيه والظروف التى أبرزتها تبدو مرتبطة بالبعد الدينى قبل غيره. فأنا ممن يعتقدون أن شهادة ميلاد «المواطنة» فى مصر لم تصدر عام ٢٠٠٦م أو ٢٠٠٧م، ولكنها صدرت عامى ١٩١٨م و١٩١٩م عندما تحركت جماهير الشعب فى اندماج كامل وروح فريدة تضرب بشدة الشعار الاستعمارى

العتيق «فرق تسـد»، وتؤكد التحامها وتثبت وجودها وترفع الوحدة الوطنية شعارًا لا يعلوه سواه، ولنا فى هذا المقام عدد من الملاحظات نوجزها فيما يلى:

أولاً: إن مبدأ «المواطنة» الذى يتصدر المادة الأولى منذ التعديل الدستورى الأخير ليست فكرة محلية أو شـعارًا داخليًا، ولكنها إطار فلسـفى لمفهوم مؤسسى قابل للتطبيق فى كل الأمم وكافة الشعوب، وهى لا ترتبط بالتعبير القانونى المتصل «بالجنسية» وحده، ولكنها تتجاوز ذلك إلى معنى أوسـع وأشـمل بحيـث يضم مظلة الانتماء الأكبـر، لذلـك فإن الحديث عـن المواطنة العربية لا يتعارض مـع مبدأ المواطنة المصريـة، فالكلمة تتجه إلـى جذورها الأولى قومية كانت أم وطنية وتشـير إلى الارتباط بالأرض إقليمية كانت أو محلية.

ثانيًـا: إن مبـدأ «المواطنـة» لا يتعارض مع العقائـد الدينية أو المشـاعر الروحية ولكنه لا يوظفها فى خدمة غايات سياسـية معينة ولا يسـتثمرها طلبًا لاسـتثارة عواطف المؤمنيـن علـى اختلاف اتجاهاتهم، وبهـذا المعنى فإن المواطنة ليسـت مرادفًا «للعلمانيـة» ولكنهـا نقيض للدولة الدينيـة وتأكيد للشـخصية «المدنية» بمعناها العصرى ومفهومها الحديث.

ثـالثًـا: إن «المواطنة» تحمى التعددية ولا تفتئت عليها أو تنال منها، إنها تحمل دلالات ذات طابـع يؤمن بحق الاختلاف وميزة التنـوع، ويدرك أن المجتمعات الأحادية التكوين أضعف بكثير من تلك التى تضم كافة الرؤى ومختلف المشـارب وتتحمل تنوع الاتجاهات، «فالمواطنة» بهذا المعنى تنتقل من مرحلة (تحالف قوى الشعب العاملـة) إلى مرحلة (اندماج قوى الوطن الفاعلة) مع إسـقاط كل أسـباب الفرقة وعوامل الانقسام والاعتراف بالتعددية مهما كان مصدرها أو تباينت درجاتها.

رابعًا: إننا عندما نقول إن «المواطنة هى الحل» فإننا لا نجرى قياسًا على شعار «الإسلام هـو الحـل» ولكننا نعفى الوطن مـن مخاطر الفرقة وعوامل الانقسـام، فمصر لكل أبنائها، وعندما قال «سعد زغلول» إن شعار ثورته عام ١٩١٩م هو (مصر للمصريين) والـذى صـدر فى غماره دسـتور ١٩٢٣م بمـا يحمله مـن رؤى متقدمة عن عصره سـابقة لزمانه مع إيحاءات ليبرالية واضحة.. ونحن نعود الآن إلى ذلك المخزون الوطنى لنجعل من «المواطنة» شـعارًا يرتفع فوق الطوائف الدينية والأصول العرقية والطبقات الاجتماعية ويحتوى الجميع وكأنما «الكل فى واحد».

خامسًا: إن الإصلاح الدستورى الذى تشهده البلاد ويجد صداه عربيًا ودوليًا إنما يجسد مرحلة فاصلة فى مفهوم الدولة المدنية العصرية التى تحترم الدين وترتفع به عن مهاترات الحياة السياسية اليومية، فلقد ثبت لنا أن كل محاولة لدمج الدين فى السياسة أو إقحام السياسة فى الدين تكون غالبًا على حساب العقيدة الدينية ومكانتها السامية، فالدين علاقة إيمانية بين العبد وخالقه ولا يجب الهبوط بها إلى ساحة الجدل السياسي والمكابرة الحزبية مهما كانت الأسباب والدوافع، وذلك لا يلغى بالطبع اعترافنا بثراء الشريعة الإسلامية ولا يتعارض مع التمسك بمبادئها مصدرًا رئيسيًا للتشريع، ونحن نعلم أنه يجرى تدريس تلك الشريعة الغراء فى كليات الحقوق فى معظم جامعات العالم، بغض النظر عن الديانات والمذاهب لأنها خطوة متقدمة كثيرًا على شريعة «حامورابى» وبعض فصول «القانون الرومانى» فضلاً عن جوهرها الروحى الرصين، حتى إن المجموعة المدنية الفرنسية المسماة بـ«كود نابليون» قد تأثرت بها وأخذت عنها فى الربع الأول من القرن التاسع عشر، ويكفى أن نتذكر أن فقيهًا قبطيًا لامعًا هو الدكتور «شفيق شحاتة» قد تولى تدريسها فى جامعة «باريس».

.. هذا طواف سريع بموضوع حيوى لابد أن نشير إليه دائمًا وأن نتحدث عنه فى وضوح لأنه يقدم شهادة التأمين الحقيقية للمجتمع العصرى السليم، الذى يحترم المقدسات ويرتفع بالأديان ويسقط كافة الفوارق بين الملل والنحل والمعتقدات، إننا نرى أن شعار «المواطنة هى الحل» يجب أن يرتفع فى سماء الوطن يردده المسلمون والمسيحيون على السواء والرجال والنساء بلا تفرقة والفقراء والأغنياء معًا لأنه يحدد مفهوم الانتماء ويضمن للوطن معنى الولاء.

❑❑❑

الآمال الباقية

فــي ظل موجة الإحباط التي تجتاح الوطن وحالة التردى النفســي الذى يســيطر على قطاعات كبيرة من الناس، فإن وميض الأمل ينطلق بين حين وآخر ليبعث فينا شــيئًا من الثقــة ويأخذ عنا بعض مظاهر اليأس، فالذين يتحدثون - بمناســبة وغير مناســبة - عن تراجــع الــدور المصرى وحالة الاحتقان الداخلى فى أرض الكنانة إنما يتعاملون مع الأمور الظاهــرة ولا يدخلــون إلى جوهر القضايا ولب المســائل؛ إذ إن الأمر يحتاج إلى دراســة أعمق وبحث موضوعى يقوم على منهاجية واضحة تضع كل شىء فى مكانه، ولعلى أرصد هنــا عددًا مــن الحقائق التى يمكن أن تحيــى لدى المصريين الشــعور بالثقة، كما تعطى العرب أيضًا ثقة فى مصر التى أحبوها وارتبطوا بها مثلما أحبهم شــعبها وارتبط بهم؛ لأن «أم الدنيا» إذا كانت تعانى حاليًا فإنها «المحروسة» دائمًا، والآن دعنا نقلب بعض الملفات لعلها تحرك لدينا موجة من التفاؤل تبدد سحب الماضى وغيوم الحاضر وضباب المستقبل، ومن هذه الحقائق ما يلى:

أولاً: إن الجيــش المصــرى الذى ارتبط دائمًا بالدولة العصريــة فوق الأرض المصرية هو درع الوطن وملاذه فى المحن، إنه جيش يملك تقاليد راســخة لمؤسســة عسكرية متماســكة لأنها عرفت الانتصار والانكســار. وخرج جنودها وضباطها من صفوف الشعب المصرى دون تفرقة بين ريف وحضر أو قرى ومدن أو مسلمين ومسيحيين. فالجيــش المصرى هــو البوتقة التى انصهــرت فيها الشــخصية المصرية على مر العصور بدءًا من «قادش» مرورًا بـ«حطين» و«عين جالوت» وصولاً إلى حرب أكتوبر الظافرة، وحتى عندما حدثت نكسة ١٩٦٧م فإن الجيش المصرى من حيث تكوينه وقدراته - لم يكن مسئولاً عن الهزيمة بقدر ما كانت المسئولية سياسية تتركز قرب القمــة، بينما ضباطه وجنوده ضربوا أروع أمثلة الفداء والتضحية وقاتلوا فى معركة «رأس العش» بعد أيام قليلة من هزيمة حرب الأيام الســتة، كما أننا نؤكد هنا أن الجيش المصرى مازال يمثل عنصر الأمان لشــعبه وأمته، ولقد استمعت مؤخرًا إلى وزيــر الدفاع الأمريكــى فى زيارته الأخيرة للمنطقة وهو يقول: إن الجيش المصرى

هـو (أكبر جيـوش المنطقة وأكثرها مهنية)، ومازلت أذكر أننى زرت منذ شـهور قليلـة ضمن وفد من البرلمان المصرى بعض مواقع جيشـنا الكبير بدعوة من القائد العام للقوات المسلحة، وبهرنا ما لمسناه من كفاءة وتطور وتقنية وشعرنا يومها بأننا نسـتند إلى ركيزة نعتز بها ونعتمد عليها ونعتبرها خط الدفاع عن وحدتنا الوطنية وكرامتنا القومية ومكانتنا الدولية.

ثانيـًا: إن هناك مؤسسـات أخرى لا تزال متماسـكة برغم كل ما اعتراها من مشـكلات وما طـرأ عليها من ظروف. فالشـرطة والقضاء والسـلك الدبلوماسـى والجامعات والنقابـات وهيئات المجتمع المدنى ما زالت كلها تتمتع بصلابة نسـبية لا أدعى معهـا أن كل شـىء وردى أو أنـه لم يطـرأ عليها بعض الخفوت فـى النغمة أو الشحوب فى اللون، ذلك أن ثقافة الزحام وفلسفة الأعداد الكبيرة كانتا معًا خصمًا مـن ارتقـاء النوعية وعراقة التقاليد. وهنا أشـير إلى أن المهـن والحرف تجدان فى مصر ميراثًا ثقافيًا واجتماعيًا لا يسـتهان به هو جزء من تراث الوطن، ونحن نتطلع إلى يوم تعود فيه التقاليد إلى سيرتها الأولى ومسارها الصحيح. «فالروب» الجامعى على سـبيل المثال – ليس مسألة شكلية، كما أن «روب» المحاماة ليس للزينة، والأعراف الجامعية ليست من قبيل المبالغة، فالشكل تعبير عن المضمون والمظهـر انعكاس للجوهر، ولا يمكـن أن نتصور أن مصر التى عرفت الزراعة فى طفولة التاريخ واشتغلت بصناعة الحضارات على امتداد عصوره يمكن أن تفرط الآن فى هذا الميراث الذى لا يجادل فيه أحد.

ثالثـًا: إن مصـر لا يجب أن تعتمد فقط على ماضيها البعيـد وتاريخها المجيد إنما يتعين عليها أن تقدم صورتها العصرية برغم قسـوة الظروف وصعوبة الأوضاع، ويكفى أن نتذكر الآن أنها قدمت للمجتمع الدولى فى العقود الأخيرة أمينًا عامًا للأمم المتحدة ومديرًا عامًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيسًـا لاتحاد البرلمان الدولى، وقبلهم جميعًـا أول مدير للمنظمة الدولية للتنمية الصناعية، فضلاً عن عشـرات الأسـماء اللامعة التى ترصع سـماء العالم فى كافة المجالات، كما أن مصر هى أول بلد فى الشـرق الأوسط يبنى «مترو الأنفاق»، وهى أيضا التى حصدت جوائز «نوبل» أربع مرات فى السـنوات الأخيرة، وهى التى بنـت «الأوبرا» للمرة الثانية بعد أكثر من

قـرن كامـل من «الأوبرا» الأولى، كما أنها تملك أكبر حشـد من العقول والخبرات على مسـتوى دول الجنوب بعد «الهند»، كذلك فإن لديها مقومات لا تنتهى وهو أمر يدعوها إلى المحافظة عليها والتمسـك بها، وأنا أظن أن الصورة ليسـت قاتمة على النحو الذى تصوره المعارضة، كما أنها ليست وردية بالدرجة التى تروج لها الحكومة.

.. فإذا كانت هذه ملاحظات عامة على الدور المصرى والمقومات الداخلية التى يستند إليها، فإننا نقول إن ذلك الدور الذى اعتمد فى القرنين التاسع عشر والعشرين على المكانة العسـكرية والمد التحررى والإشـعاع التنويرى، حيث تمثلت أغلى سلع التصدير المصرى فى الثقافة والتعليم والإعلام، قادر على أن يتواصل مع أمته معتمدًا على مقومات جديدة، منها الانفتاح العصرى على العالم والاتجاه نحو الديمقراطية الحقيقية وتقديم نموذج للدولة الحديثـة، أما المضى فى نشـر روح الإحباط والترويج لثقافة اليأس والاسـتغراق فى جلد الذات فكلها عوامل سلبية لا جدوى منها ولا مبرر لها.

إننـى أريـد - باختصار - أن أشـير إلى تلك الآمال الباقية التـى تمثل الرصيد الدائم لشـعب لا يتوقف عطاؤه ولا تنتكس رأسـه، فالأمل لا يتوقف والدور لا ينتهى والشـعوب لا تغيب!

❑❑❑

عن المؤلف

مضت حياته متوازية فى مجالات فكرية وسياسية وثقافية، كما دارت أبحاثه ودراساته ومقالاته حول مشروعين كبيرين، فأما عن المجالات: فهو أكاديمى قام بالتدريس سنوات طويلة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ثم تولى رئاسة الجامعة البريطانية بمصر فى السنوات الثلاث الأولى لإنشائها، وهو دبلوماسى وصل إلى منصب سفير بلاده فى «فيينا» وعدد من العواصم الأجنبية الأخرى، وكان مندوبًا لمصر لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ثم مندوبًا لها فى جامعة الدول العربية.

أما على الصعيد الإعلامى فهو كاتب مقال أسبوعى ثابت «بالأهرام» القاهرية، وآخر فى «الحيـــاة» اللندنية، وثالث فى صحيفة «المصرى اليوم»، وغيرها من الصحف والدوريات، وقد شـــارك فى كافة التفاعلات السياسية على مســـرح الحياة العامة المصرية فى الأربعين عامًا الأخيرة.

وقد اتجهت أنشـــطته فى الســـنوات الأخيرة إلى العمل البرلمانى والمؤتمرات الدولية، وظل فى موقعه رئيسًا للجنة العلاقات الخارجية لمدة عشر سنوات.

أما عن المشـــروعين الفكريين فقد كرس الدكتور «مصطفى الفقى» حياته اهتمامًا بقضية الإصلاح الفكرى والسياسى وإيقاف كافة أشكال التمييز ضد الفئات الأقل قدرة فى المجتمع؛ لذلك اســـتحوذت قضية الوحدة الوطنية جانبًا كبيرًا من اهتماماته حتى اختاراها مشـــروعًا فكريًا لأطروحته فى الدكتوراه من جامعة لندن التى حصل عليها فى منتصف ســـبعينيات القرن الماضى، كذلك فإن المشـــروع الفكرى الثانى يتمحـــور حول القضية العربية ومفهوم الوحدة فى إطارها المعاصر، فالكاتب يرى أنه لا ســـبيل للخلاص مما نحن فيه إلا بالفهم الموضوعى للتضامن العربى الذى يقوم على أســـس اقتصادية وثقافية مدروسة ولا يقف عند حدود الشعارات والعواطف؛ لذلك أصدر كتابه «تجديد الفكر القومى» فى مطلع تسعينيات القرن الماضى حول هذا الشأن، ثم أتبعه بكتابه الشهير «الرؤية الغائبة».

بقى أن نضيف أن الدكتور «الفقى» أستاذ ومحاضر فى عدد كبير من الجامعات العربية والأجنبيـــة فضلاً عن مراكز البحوث المتخصصة، كما أشـــرف وناقش عشـــرات الدرجات العلمية العليا.

وعلى الصعيد الوظيفى لقد شـغل الدكتور «الفقى» مواقع مرموقة، منها سـكرتير رئيس الجمهورية المصرية للمعلومات، ومدير معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية حتى وصل إلى منصب مساعد أول وزير الخارجية.

ولقد كرمته مصر بعدد من الأوسـمة، كما حصل على جائزة «الدولة التشـجيعية» فى العلوم السياسية عام ١٩٩٣م وجائزة «الدولة التقديرية» فى العلوم الاجتماعية عام ٢٠٠٣م، ونال عشرات الأوسمة والنياشين من عدد كبير من الدول العربية والأجنبية، وهو عضو فى المجلس القومى لحقوق الإنسان واتحاد الكتاب والمجمع العلمى المصرى والمجلس الأعلى للثقافـة، إلى جانب عشـرات المنتديات واللجان، وله ما يزيد على العشـرين كتابًا فى مجالات السياسـة والفكر والثقافة، كما أنه يترأس جمعية الصداقة المصرية النمساوية فى السنوات العشر الماضية، ويواصل نشاطه الفكرى والثقافى داخل الوطن وخارجه.

❑❑❑